

لمسح الطرف في فن الصرف

تأليف

أبي العباس أحمد بن أحمد بن صالح شملان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كل الحقوق
محفوظة

الطبعة الثالثة ١٤٣٥ هـ

تقديم فضيلة الشيخ / محمد بن عبد الله الإمام

الحمد لله والصلاة على رسول الله وعلى آله وصحبه.

أما بعد:

فقد قام أخونا الفاضل أحمد بن أحمد بن صالح شمالان بتدريس إخوانه طلاب العلم في دار الحديث بمعبر اللغة العربية، وخصوصاً في باب الصرف، وهو أهل لذلك، وقد قام بجمع مادة هذا الفن، وتهذيبه وترتيبه في رسالة بعنوان: (لمح الطرف في فن الصرف)، ولا يخفى على طلاب العلم أن الصرف من أسس اللغة العربية، فالاعتناء بتدريسها، وتحقيقها وتأليفها خدمة مباركة للغة القرآن والسنة المطهرة.

فشكر الله لأخينا أحمد، وتقبل منه صالح الأعمال، وكم أحث طلاب العلم على الاهتمام بتعلم اللغة العربية، والتكلم بها؛ فإحيائها إحياء للحق فنوصي صاحب الرسالة - حفظه الله - بالمثابرة في طلب العلم والتعليم، والدعوة إلى الله؛ لأنها وظيفة الأنبياء والرسول - عليهم الصلاة والسلام - يسر الله له ولنا ذلك وثبتنا على الحق حتى نلقاه.

محمد بن عبد الله الإمام

١٦ / ١٤٢٤ هـ

المقدمة

الحمد لله ما تصرف الليل والنهار، وتعاقبت الكواكب والأقمار، حمداً به
تصح العلل، وتتجرد القلوب عن الزيغ والزلل، وتزداد بالعلم والعمل،
وسبحان من خضعت له الكائنات وصمدت، ذي الصفات المتعدية واللازمة،
فعال لما يريد، وسائل خلقه غير مسئول، خلق الأرض، وأنبت فيها من كل
شيء موزون، له الحمد في كل زمان ومكان، قرن بين المتشابهات، وفرق بين
المتضادات، وفضل خلقه بعضهم على بعض في الصفات والآلات، فليس
الذكر كالأنثى، ولا الأرض كالسما، والصلاة والسلام على من كسر الله به
الكفر وصغر، ودحر الشرك وحقر، اصطفاه الله من نسب رفيع، وجعله همزة
وصل بينه وبين خلقه وهو الشفيح، وقلل به الكافرين، وكثر به جمع المؤمنين،
وأقام به علم المجاهدين، فصلى الله عليه صلاة دائمة، وتسليماً مؤكداً متصلاً إلى
يوم الدين، يوم تحذف الوسائط وتقلب الأغاليط؛ فتظهر الحقائق، ويلتقي
الخصوم، وقد سكنت أبصارهم، وذلت أجسادهم، فيدغم الكافرون في النار،
ويميل المسلمون إلى دار القرار، فلا يرومون غيرها، ولا يشمون إلا طيبها، وفي
النار تضعف قوى الكافرين، ويقول قائلهم: يا ليتها كانت القاضية، فنسأل الله
السلامة والعافية.

أما بعد:

فإن الله حفظ دينه كما وعد بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وإن الدين لما انتشر في الأمة وبلغ مبلغاً عظيماً، احتاج المسلمون إلى تدوينه، فوفق الله الرجال الصادقين لحفظه، فدون أبو بكر الصديق رضي الله عنه القرآن؛ خوفاً من ذهابه من صدور القراء؛ لما استحر القتل بهم، وجمع عثمان الناس على مصحف واحد خوفاً من الاختلاف، وهكذا دون العلماء الحديث، وضبطوا ألفاظه، وتخيروا رجاله، وبذلوا في ذلك الغالي والنفيس، حتى صار من لم يهتم بالحديث ليس من أهله، بل فسر كثير من الأئمة الفرقة الناجية بأهل الحديث، وإنه لما انتشر اللحن في اللغة؛ بسبب اتساع دائرة الإسلام، واختلاط العرب بغيرهم حتى بلغ اللحن في القرآن مبلغه؛ مما أدى إلى اختلاف المعاني وتبديلها؛ فأمر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أبا الأسود الدؤلي بوضع قواعد تحفظ بها لغة القرآن من الاندراس، والضياع ففعل، فكان مما وضعه أبو الأسود علم الصرف الذي يعد من أسس اللغة التي تبنى عليها، فهو علم شريف جليل القدر عظيم النفع، لا يستهين به إلا جاهل، ولا يطعن فيه إلا حاقد؛ لخدمته لدين الله رب العالمين، وهو أحد علوم العربية المهمة التي تناقلها العلماء الأفاضل، بل قال فيه ابن جنى: إنه أشرف شطري العربية وأغمضها؛ لبحثه عن بنية الكلمة وأساسها.

ولما مر أبو علي الفارسي بابن جنى، وهو يعلم النحو، فسأله سؤالاً في

الصرف فلم يجب، فقال له: تزبَّبَ قبل أن يتحصرم، فقال: والله لألزمته، فلزمه حتى صار إماماً من أئمة الصرف، وألف فيه المؤلفات النافعة.

تنبيه: وقد كان هذا العلم في القدم ممزوجاً مع علم النحو، كما يدل على ذلك كتاب سيبويه وغيره من كتب المتقدمين، بل وفي كتب المحققين كالتسهيل لابن مالك - رحمه الله -، ثم احتاج العلماء إلى فصله عن علم النحو.

ففصله أبو عثمان المازني، وأبو مسلم الهراء، ولم يبق في علم النحو منه إلا ما يحتاج إليه النحوي، وتتابع العلماء على التأليف فيه، فمن نأثر له وناظم، ومن أوسع الكتب في ذلك الشافية لابن الحاجب، فصار مخدوماً لا تقل خدمته أهمية عن علم النحو وغيره، إضافة إلى تعلق كثير من العلوم وارتباطها به كعلم التجويد، والقراءات، والإملاء، واحتياج المفسر إليه، والفقيه، وهكذا أصحاب المفردات في اللغة.

ولما قل الاهتمام بعلم الصرف بين طلبة العلم، صعب فهمه عند المبتدئين منهم، فمن خلال تدريسي لهذه المادة العلمية في مراكز العلم الشرعي في اليمن - حرسها الله - رأيت أن أكتب رسالة مختصرة مهذبة وضممتها بعض أبيات ألفية بن مالك وغيرها التي تتحدث عن علم الصرف، وذلك تسهيلاً لحفظ القواعد التي قد تشرد في الكلام المتثور، وهذه الرسالة عبارة عن مقدمة لمن يريد التوسع، وكفاية لمن يريد الاقتصار، تم تنسيقها حسب ما مشى عليه كثير

من العلماء، ولهم الفضل في المبدأ والمختم - بعد الله عز وجل - وقد سميتها:
(لمح الطرف في فن الصرف).

تنبيه: اعلم أن الأصل في القواعد أنها أغلبية، وقد توجد شذوذات كثيرة كما
في جموع التكسير، وتصريف الأفعال، وغيرها، لكنها بالنسبة إلى الأصل قليلة،
والمقصود بالشذوذ مخالفة المشهور عند العرب، لا أنه يرفض بل الأفصح إثباته
كما ورد عن العرب لكن لا يقاس عليه، بل يكون القياس على المشهور.
هذا وأسأل الله عز وجل أن ينفعنا بما علمنا، وأن يعلمنا ما ينفعنا، وأن لا
يكلنا إلى أنفسنا طرفة عين، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل إنه جواد
كريم، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

أبو العباس أحمد بن أحمد بن صالح شمالان

في ٨ / ٢ / ١٤٢٥ هـ

تعريف الصرف

تعريف الصرف^(١): لغة: مطلق التغيير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾

[الجائية: ٥]، أي: تغييرها.

اصطلاحاً: هو علم بأصول وقواعد تعرف بها أحوال أبنية الكلمة، وما

يحدث لها من:

١- تغير معنوي في مدلولها، وذلك بالتصغير، والنسبة، والتثنية، والجمع،

والتأنيث في الاسم.

٢- تغير لفظي في بنيتها، وذلك بالتجريد، والزيادة، والحذف، والإبدال،

والإدغام، والقلب المكاني، والإمالة، والتحريك للابتداء، والتسكين للوقف،

والتخفيف، والنقل؛ وسيأتي شرح ذلك مفصلاً في مواضعه إن شاء الله.

قال النيساري:

الصرف علم بأصول يُفْهَمُ بهن أحوال مباني الكَلِمِ

والمهم في هذا العلم معرفة القسم الثاني، وهو التغير اللفظي.

فائدة هذا العلم وثمرته:

أ- صون اللسان عن الخطأ في المفردات.

(١) ويقال له: التصريف، وهما بمعنى واحد والاختلاف من حيث اللفظ، فالصرف مصدر صرف -

بالتخفيف-، وهو اصطلاح المتأخرين، والتصريف مصدر صرّف -بالتضعيف- وهو اصطلاح المتقدمين.

ب- تخفيف الألفاظ الثقيلة؛ ليسهل النطق بها.

ج- حفظ اللغة، وإثراؤها بوجود المشتقات المتكاثرة.

موضوعه: الألفاظ العربية، ولا يدخل إلا في الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة، فخرج الحرف وشبهه.

قال ابن مالك في الخلاصة:

حَرْفٌ وَشَبَّهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ حَرِي
تنبيه: قد يدخل التصريف بعض الحروف، أو الأسماء المبنية، والأفعال الجامدة، لكن على الشذوذ مع عدم مراعاة القواعد غالباً، أو يكون دخوله نسبياً، لا تصريفاً محضاً.

استمداده: من القرآن، والسنة وكلام العرب.

واضعه: لم يعرف على وجه التحديد من الذي وضعه، ومتمى وضع، والذي اشتهر أنه أبو الأسود الدؤلي؛ ذلك أن الصرف كان في القديم خليطاً مع علم النحو وجزءاً منه؛ وأول من فصله علماً مستقلاً أبو مسلم الهراء - بتشديد الراء-، وأبو عثمان المازني.

حكمه: فرض كفاية.

درجته العلمية: معلوم أن شرف العلم لشرف المعلوم، فلما كان له ارتباط بالقرآن، والسنة من حيث ضبط الألفاظ كان له منزلة عظيمة، ولذا ينبغي أن لا

يستهان بتعلمه، وتعليمه؛ لاسيما وهو أصل اللغة؛ لبحثه عن أصل المفردات.
قال أبو الفتح ابن جني: إن علم الصرف أشرف شطري العربية وأغمضها.
طريقة الوصول إليه:

١- مشافهة العرب، والأخذ عنهم. وهي منتفية؛ لانتفاء العرب الأصلاء،
الذي لم يخالط ألسنتهم التغيُّر.

٢- الأخذ من القواميس، وكتب المفردات. وهي الطريقة المثبتة اليوم.
مسائله: هي أصوله، وقواعده المذكورة فيه.

الميزان الصرفي

وهو أدق الموازين؛ لأنه لا بد فيه من مراعاة أربعة أمور:

أ- الحركات، والسكنات.

ب- التقديم، والتأخير.

ج- الأصول، والزوائد.

د- الحذف، وعدمه.

آلة الوزن: هي مادة (فَعَلَ)^(١)، وهي: الفاء، والعين، واللام.

واختارها العلماء ثلاثية؛ لأن أكثر ما ورد عن العرب من الكلمات ثلاثية.

والثلاثة أصل الكلمات التي توزن؛ حيث إن الاسم المعرب، والفعل المتصرف

لا ينقصان عن ثلاثة أحرف إلا لعله.

قال ابن مالك:

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيْفٍ سِوَى مَا غَيْرًا

وقد جعلوا الفاء تقابل الحرف الأول، والعين تقابل الحرف الثاني، واللام

تقابل الحرف الثالث.

قال ابن مالك:

بِضْمَنِ فَعَلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنِ

(١) اختاروا هذه المادة؛ لسهولةها، ودلالاتها على الحدث.

طريقة الوزن:

أولاً: أن تكون حروف الموزون أصولاً^(١)، فإن كان ثلاثياً، فيوزن على (فَعَل) نحو: ضرب - جمل - كتب - شد.

وإن كان رباعياً زدنا لاماً ثانية، نحو: جعفر، فوزنه (فَعَلَل)، ودَحْرَج كذلك.

وإن كان خماسياً زدنا لاماً ثالثة، نحو: سَفَرَجَل، على وزن (فَعَلَّل)، فتدغم اللام الأولى في الثانية، فيصير (فَعَلَّل). ولا يكون الخماسي الأصول إلا في الاسم.

قال ابن مالك:

وَصَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ
ثانياً: أن يكون الموزون فيه زيادة^(٢)، فتبدأ بتجريد الأصول؛ لمعرفة مواضعها، ثم تنظر إلى نوع الزيادة، فإن كانت الزيادة ناشئة عن تكرير حرف أصلي أو تضعيفه، فيكرر، أو يضعف ما يقابله في الميزان، نحو: قَطَّع، بتشديد الطاء، على وزن (فَعَّل)، وجَلَّبَ على وزن (فَعَّلَل) وهكذا.

قال ابن مالك:

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

(١) الأصلي هو: ما لا يسقط في تصاريف الكلمة؛ لغير علة.

(٢) الزائد: هو الذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة، ولا يؤثر في معناها الأصلي.

وإن كانت الزيادة ناشئة عن أحرف الزيادة، فيعبر عن الزائد بلفظه في الميزان. نحو: اسْتَخْرَجَ، على وزن (اسْتَفْعَلَ)، وضَارَبَ، على وزن (فَاعَلَ).
وأحرف الزيادة مجموعة في قولك: سألتمونيها.
قال ابن مالك:

..... وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى

وإن كانت الزيادة مما يلحق الكلمة، من أداة تعريف، أو علامة تأنيث، أو توكيد، أو تثنية، أو جمع، أو نسبة، يعبر عنه بلفظه. نحو: الجَمَلُ على وزن (الْفَعْل) - فَاطِمَةٌ، على وزن (فَاعِلَةٌ) - يَضْرِبُنَ، على وزن (يَفْعَلُنَ) - الزَيْدَانِ على وزن (الْفَعْلَانِ) - يَضْرِبُونَ، على وزن (يَفْعَلُونَ) - مَكِّيٌّ، على وزن (فَعْلِيٌّ).
ثالثاً: أن يكون في الموزون حذف، فيحذف ما يقابله في الميزان. نحو: قُلُّ^(١)، على وزن (قُلُّ) - وَيَدٌ^(٢)، على وزن (فَع) - قِ^(٣)، على وزن (ع) - رَ^(٤)، على وزن (ف) وهكذا.

(١) أصلها (قُول) حذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين.

(٢) أصلها (يَدِي) حذفت الياء؛ تخفيفاً.

(٣) أصلها (وَقُل) حذفت الواو؛ لوقوعها بين عدوتيهما في المضارع ومحل غيره عليه، وحذفت الياء؛ للبناء في فعل الأمر. وعدوتاهما ياء المضارعة والكسرة بعدها.

(٤) أصلها (رَأَى) حذفت الهمزة في المضارع، بعد نقل حركتها، فصارت (يرى) ثم حذفت في فعل الأمر ياء المضارعة، فصارت (رَى) فحذفت الألف؛ للبناء، فصارت (رَ) على وزن (ف).

رابعاً: أن يكون في الموزون قلب مكاني، فيقلب ما يقابله في الميزان ومعنى القلب المكاني: تغير ترتيب الحروف. وهذا قليل جداً في اللغة، ويعرف من خلال تصريف الكلمة، والرجوع إلى القواميس في ذلك.

مثاله: أَيَس، على وزن (عَفَلَ)؛ لأن أصله (يَأْسًا) على وزن (فَعَلًا). ومثله جَبَدَّ على وزن (فَلَع) لأنه من الجَدْب.

تنبيه: الإعلال، والإبدال، لا يؤثران في الميزان. نحو: قال، على وزن (فَعَلَ)؛ لأن أصله (قَوَلَ) - واصطبر، على وزن (افْتَعَلَ)؛ لأن أصله (اصْتَبَرَ).

قال النيساري في نظم الشافية لابن الحاجب:

وزَائِدٌ بلفظهِ والمُبْدَلُ من تَاءِ الافتعال تَاءٌ يُجْعَلُ

الباب الأول الفعل

وهو أقسام من حيث لفظه ومعناه

أما باعتبار معناه، فهو أنواع:

النوع الأول:

من حيث دلالاته:

* ماض: وهو ما دل على حدث وقع قبل زمن التكلم. نحو: ضرب. وقد

يدل على الاستمرار، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١٠٠].

* مضارع: وهو ما دل على حدث، يقع عند زمن التكلم أو بعده، بحسب

القرينة.

* أمر: وهو ما دل على حدث يطلب وقوعه، أو استمراره بعد زمن التكلم،

نحو: أسلم يا كافر - ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١].

النوع الثاني: من حيث التعدي واللزوم:

وهو أقسام:

١ - متعد: وهو ما يتجاوز إلى المفعول به بنفسه وعلامته: أن تتصل به هاء

تعود إلى غير المصدر والظرف، نحو: محمد اصطفاه ربه رسولاً. وأن يصاغ منه

اسم مفعول تام، أي: بدون واسطة حرف جر، نحو: مضروب.

قال ابن مالك:

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعْدِيِّ أَنْ تَصِلَ هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلَ

وهو إما أن يتعدى إلى مفعول واحد، نحو: صنع محمد الخير. وإما أن

يتعدى إلى مفعولين، نحو: أعطيت مسكيناً ديناراً. وإما أن يتعدى إلى ثلاثة ولا يكون إلا في باب أرى - أعلم، نحو: أعلمت زيدا عمراً فاضلاً.
قال ابن مالك:

إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَ عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

٢- لازم: وهو ما لا يتجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، ثم قد يكون لا مفعول له أصلاً، نحو: مات زيد، أو له مفعول بواسطة حرف جر، نحو: مررت بزيد.

٣- ما ليس بلازم ولا متعد: وهي الأفعال الناقصة، كان وأخواتها.

٤- ما يكون متعدياً تارة ولازماً تارة، نحو: نصحته، ونصحت له.

على خلاف في القسمين الأخيرين.

طريقة تعدية اللازم: وله طرق أشهرها:

أ- زيادة الهمزة في أوله، نحو أخرج زيد عمراً.

ب- التضعيف، نحو: فرّح الولد أباه.

ج- زيادة الألف، نحو: ضاحكت الطفل.

د- زيادة الهمزة والسين والتاء، نحو: استخرج زيد اللؤلؤ.

هـ- تضمينه^(١) معنى فعل متعد، نحو: رحبتكم الطاعة - أي وسعتكم.

وأكثر ما سبق مقصور على السماع.

(١) التضمين: هو إشراب الفعل معنى فعل آخر مع تناسب بينهما في المعنى.

طريقة لزوم المتعدي: وأشهر طرقه:

- ١- تحويله إلى فَعَل (بضم العين)، نحو: فَهَمَ زيد.
 - ٢- تضمينه معنى فعل لازم، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، والتقدير: يخرجون عن أمره.
 - ٣- المطاوعة^(١) لما تعدى لمفعول واحد، نحو: قطعت الحبل فانقطع.
 - ٤- تجريده من أسباب التعدية، نحو: أخرجته فخرج.
- النوع الثالث: من حيث الجمود والتصريف:
وهو قسامان:

- الأول: المتصرف: وهو ما قبل التحول للدلالة على معاني الأزمنة^(٢) المختلفة. وهو إما تام التصرف، فيأتي منه الماضي، والمضارع، والأمر، نحو: ضرب - يضرب - اضرب، وإما ناقص التصرف فيأتي منه الماضي والمضارع فقط، نحو: كاد يكاد، أو المضارع والأمر فقط، نحو: يدع دع.
- الثاني: الجامد: وهو ما أشبه الحرف، فلزم صورة واحدة، ولم يقبل التحول للدلالة على معاني الأزمنة المختلفة. وهو إما لازم للماضي، نحو: ليس - اخلولق، وإما لازم للمضارع^(٣)، نحو: يهَيِّط - من الهياط والصياح-

(١) المطاوعة: هي قبول أثر الفعل، نحو: كسرت الزجاج فانكسر، أي: قبل الكسر.

(٢) الأزمنة ثلاثة: الماضي - الحال - الاستقبال.

(٣) وليس في الأفعال ما يلزم المضارع إلا هذا، وفعل آخر ذكره سيبويه وهو يَسْوِي بفتح الياء وسكون السين وفتح الواو.

وإما لازم للأمر، نحو: هَبْ - هَلُمَّ.

النوع الرابع: من حيث البناء للمعلوم، والمجهول:

وهو قسمان:

١- مبني للمعلوم - وهو الأصل - : وهو ما كان له فاعل، أو اسم؛ ظاهر أو مستتر أو بارز، فمثال الفاعل: ظهرت السنة - والبدعة ذهبت - المسلمون يتناصحون. ومثال الاسم: أصبح الصدق مفقوداً - الصدق يكون منجياً - النفاق والكفر لا يكونان في مؤمن.

٢- المبني للمجهول: وهو ما يحتاج إلى نائب فاعل.

ما يحدث للفعل عند بنائه للمجهول: إن كان ماضياً ضَمَّ أوله، وكسر ما قبل آخره لفظاً أو تقديرًا، نحو: ضَرَبَ الغلامُ - بَيَّعَ المتاعُ - مَدَّ الحبلُ^(١). وإن كان مضارعاً، ضمَّ أوله، وفتح ما قبل آخره لفظاً أو تقديرًا، نحو: يُضْرَبُ - يُبَاعُ - يُرَدُّ^(٢). قال ابن مالك:

(١) أصل بيع (بِيعَ) بضم الفاء، وكسر العين فحذفت حركة الفاء، فسكنت، ثم نقلت إليها حركة العين. وأصل مَدَّ (مُدِدَ) حذفت حركة الدال الأولى ثم أدغمت، ولك فيهما حينئذ، إخلاص الكسر تقول: بِيَّعَ - مَدَّ، وإخلاص الضم (بُوعَ - مَدَّ)، والإشمام وهو: الإتيان بشيء من الضمة قليل سابق، ثم بشيء من الكسرة كثير لاحق، ويضبط بالمشافهة. قال ابن مالك:

واكسر أو اشمم فالثلاثي أعل
وعينا وضم جا كبوع فاحتمل
وما لباع قد يرى لنحو حب
.....

(٢) أصل يباع (بِيعُ) نقلت حركة الياء إلى الصحيح الساكن ثم قلبت ألفاء؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحال، وأصل يرد (يُرَدُّ) نقلت حركة الدال الأولى إلى الساكن قبلها ثم أدغمت.

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمَمَنْ وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسَرُ فِي مُضِيِّ كَوَصَلُ
وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيْتَحِي الْمَقُولَ فِيهِ يُنْتَحَى
ومعنى يُنْتَحَى: يُعْتَمَدُ.

ثم إن كان الماضي مبدوءاً بتاء زائدة، ضم الحرف الثاني معها، نحو: تُعَلِّمُ - تُدْخِرُجَ.

وإن كان مبدوءاً بهمزة وصل، ضم الحرف الثالث ولو تقديراً، نحو: أُسْتُخْرِجُ - أَنْقِيدَ^(١) الأعمى. قال ابن مالك:

وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمَطَاوَعَةَ كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلا مُنَازَعَةَ
وَالثَّالِثَ الَّذِي بِهِمَزِ الوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَأَسْتَحْلِي

تنبيه: إذا كان ضم الأول يوقع في لبس، فيحرك بحركة أخرى توضحه، مثال ذلك: قول العبد سَمْتُ إذا سامه^(٢) سيده فتكون حركة السين بالكسر، حال بنائه للمجهول، ليفرق بينه وبين المبني للمعلوم؛ فإن المبني للمعلوم بالضم، بخلاف بَعْتُ فإنها في المبني للمجهول تحرك بالضم، على أصلها؛ لعدم إيقاعها في اللبس. قال ابن مالك:

وَأِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسٌ يُجْتَنَبُ
.....

(١) وأصل أَنْقِيدَ (أَنْقُودَ) حذفت حركة القاف، ثم نقلت حركة الواو إلى القاف، ثم قلبت ياء، لوقوعها ساكنة بعد كسر.

(٢) السَّوْمُ: هو عرض السلعة على البيع. كما في اللسان.

تقسيم الفعل من حيث اللفظ:

القسم الأول: المجرد والمزيد:

أولاً المجرد: وهو ما كانت جميع حروفه أصلية. وهو نوعان:

النوع الأول مجرد الثلاثي: وهو ثلاثة على الصحيح: فَعَلَ بفتح العين^(١) -

فَعِلَ بكسرها^(٢) - فَعُلَ بضمها^(٣)، نحو: ضَرَبَ - فَرِحَ - كَرَّمَ. قال ابن مالك:

وَأَفْتَحَ وَضُمَّ وَاكْسِرَ الثَّانِي مِنْ فَعَلٍ ثَلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ

ثم هو باعتبار ماضيه مع مضارعه ستة أبواب، بالنظر إلى حركات العين

فيهما: وهي مجموعة في قوله:

فَتَحُ ضِمٌّ، فَتَحُ كَسْرٌ، فَتَحْتَانُ كَسْرُ فَتَحٍ، ضَمُّ ضِمٍّ، كَسْرَتَانُ

الباب الأول: فتح ضم (فَعَلَ يَفْعُلُ) بفتح العين في الماضي، وضمها في

المضارع، نحو: نَصَرَ يَنْصُرُ - أَخَذَ يَأْخُذُ - قَالَ يَقُولُ^(٤) - مَرَّ يَمُرُّ^(٥).

الباب الثاني: فتح كسر (فَعَلَ يَفْعِلُ) بفتح العين في الماضي، وكسرها في

(١) - يأتي منه اللازم، والمتعدي بكثرة.

(٢) يأتي منه اللازم والمتعدي.

(٣) لا يكون إلا لازماً.

(٤) أصلها (قَوْلٌ يَقُولُ) قلبت الواو في الماضي ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ونقلت الضمة في المضارع من

الواو، إلى الصحيح الساكن قبلها.

(٥) أصلها (مَرَّرَ يَمُرُّ) سكن الحرف الأول في الماضي؛ ليدغم في الثاني، ونقلت في المضارع من الراء إلى الميم،

ثم أدغمت.

المضارع، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ - بَاعَ يَبِيعُ^(١) - أَتَى يَأْتِي - فَرَّ يَفْرُ^(٢) - وَعَدَ يَعْدُ^(٣).

الباب الثالث: فتحتان (فعل يفعل) بفتح العين فيهما، نحو: فَتَحَ يَفْتَحُ -

سَعَى يَسْعَى - سَأَلَ يَسْأَلُ.

ولا يكون هذا الباب إلا حلقي العين أو اللام. أي: عينه أو لامه أحد

حروف الحلق الستة، وهي مجموعة في أوائل الكلمات الآتية: (أخي هاك علماً

حازه غير خاسر).

الباب الرابع: كسر فتح (فعل يفعل) بكسر العين في الماضي وفتحها في

المضارع، نحو: فَرِحَ يَفْرَحُ - خَافَ يَخَافُ^(٤) - عَضَّ يَعْضُّ^(٥) - أَمِنَ يَأْمَنُ. وغالباً

ما يأتي هذا الباب في الأفعال الدالة على الفرح، والحزن، والامتلاء، والخلو،

والألوان، والعيوب، والخلق الظاهرة التي تذكر لتحلية الإنسان في الغزل،

نحو: طَرِبَ - غَضِبَ - شَبِعَ - سَكِرَ - عَطِشَ - حَمِرَ - عَوِرَ - غِيدَ. والغيد: هو

(١) أصلها (بِيعَ يَبِيعُ) قلبت الياء في الماضي ألفاً؛ لتحركها وفتح ما قبلها، ونقلت حركة الياء في المضارع إلى الصحيح الساكن قبلها.

(٢) أصلها (فَرَّرَ يَفْرِرُ) حذفت حركة الراء الأولى في الماضي؛ لأجل الإدغام، ونقلت حركتها في المضارع إلى الصحيح قبلها، ثم أدغمت.

(٣) أصلها (وَعَدَ يُوْعَدُ) حذفت الواو من المضارع؛ لوقوعها بين عدوتيهما.

(٤) أصلها (خَوَّفَ يَخَوْفُ) قلبت الواو ياء في الماضي؛ لتحركها وفتح ما قبلها، ونقلت حركة الواو في المضارع إلى الصحيح الساكن قبلها، ثم قلبت الواو ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وفتح ما قبلها بعد النقل.

(٥) أصلها (عَضَّضَ يَعْضُضُ) حدث لهما ما حدث لفر يفر المتقدمين.

ميل العنق، وليونة الأعطاف.

الباب الخامس: ضم ضم (فعل يفعل) بضم العين فيهما، نحو: شرف يشرف - أسل يأسل^(١). وهذا الباب للأوصاف الخلقية اللازمة للإنسان، ولك أن تحول كل فعل ثلاثي إلى هذا الباب؛ للدلالة على أن معناه صار كالغريزة، نحو: ضرب فرح، وربما استعمل للتعجب. نحو كرم زيد - أي ما أكرمه.

الباب السادس: كسرتان (فعل يفعل) بكسر العين فيهما، نحو: حسب يحسب - نعم ينعم - ورث يرث - ولي يلي. وهو قليل في الصحيح - كثير في المعتل.

النوع الثاني: مجرد الرباعي: وليس له إلا وزن واحد، وهو: فعَّلَ^(٢)، نحو: دحرج. ويلحق^(٣) به ثمانية أوزان:

- ١ - فعَّلَ نحو: جلببه (ألبسه الجلباب).
- ٢ - فَوَّعَلَ، نحو: جوربه، ألبسه الجورب.
- ٣ - فعَّوَلَ، نحو: رهوك في مشيته أي: (أسرع).

(١) يقال رجل أسيل الخد، أي (لين الخد طويله).

(٢) ومنه أفعال نحتها العرب من مركبات، فتحفظ ولا يقاس عليها، نحو: بسمل - حوقل - طلبق أي (أطال الله بقاءك).

(٣) الإلحاق: هو زيادة حرف، أو حرفين في بنية كلمة؛ لإلحاقها بأخرى فتصرف تصرفها، وليست هذه الزيادة مطردة في إفادة معنى.

٤- فَيَعَلْ، نحو: ييطر (أصلح الدواب).

٥- فَعَيْلٌ، نحو: شريف الزرع (قطع شريفه).

٦- فَعَلَى، نحو: سلقى زيد (استلقى على ظهره).

٧- فَعَنَّ، نحو: قلنسه (ألبسه القلنسوة).

٨- فَنَعَلَ، نحو: سنبل (أخرج سنبله).

ثانياً: المزيد: وهو ما زيد على أصوله حرف فأكثر، وهو نوعان:

النوع الأول: مزيد الثلاثي، وهو ثلاثة أقسام:

١- ما زيد فيه حرف واحد ويأتي على ثلاثة أوزان:

أَفْعَلَ^(١)، نحو: أَكْرَمَ - أَلْبَنَ - أَصْبَحَ - أَعْجَمْتُ الكتاب - أَبْخَلْتُ زيدا -

أَزْوَجْتُ هنداً - أَرَهَنْتُ المتاع - فَطَّرْتُ زيدا فأفطر - أَحْفَرْتُ النهر.

فَعَّلَ^(٢) (بتضعيف العين)، نحو: قَطَّعَ - هَلَّلَ - شَفَّعْتُ زيدا - قَوَّسَ - كَفَّرْتُ

فلانا - غَرَّبْتُ.

فَاعَلَ^(٣)، نحو: قاتل - واليت الصوم - ماشيت زيدا.

(١) تدل الهمزة على معان، وهي مرتبة على الأمثلة المذكورة أعلاه: التعديّة - الصيرورة - الدخول في الشيء -

الإزالة - المصادفة - الاستحقاق - التعريض، المطاوعة، التمكين.

(٢) ومعاني التضعيف مرتبة على الأمثلة المذكورة أعلاه: التكثير - اختصار الحكاية - قبول الشيء -

الصيرورة - النسبة إلى الشيء - التوجه إلى المكان.

(٣) ومعاني هذه الزيادة حسب ترتيب الأمثلة: المشاركة - الموالة والمتابعة - التعديّة.

٢- ما زيد فيه حرفان، ويأتي على خمسة أوزان:

انْفَعَلَ^(١)، نحو: انكسر.

افْتَعَلَ^(٢)، نحو: اختتم زيد - اختصم زيد وعمر - اعتذر محمد - اقتدر علي -

جمعت الماء فاجتمع - اكتسب.

افْعَلَّ^(٣) (بتضعيف اللام)، نحو: احمر - اصفر - اعور.

تَفَعَّلَ^(٤) (بتضعيف العين)، نحو: نبهته فتنبهه - توسد ثوبه - تصبر - تخرج -

تحفظت العلم.

تَفَاعَلَ^(٥)، نحو: باعدته فتباعده - تشاور المسلمون - تغافل المنافق - تزايدت

الإبل.

٣- ما زيد فيه ثلاثة أحرف، ويأتي على أربعة أوزان:

اسْتَفْعَلَ^(٦)، نحو: استغفر - استحجر - استرجع - استكبر - استكرمت زيدا.

(١) ويأتي هذا الوزن؛ لمطاوعة (فَعَّل) بتشديد العين، تقول: كسرتة فانكسر.

(٢) ويأتي على معان مرتبة حسب الأمثلة المذكورة أعلاه: الاتخاذ - المشاركة - إظهار الشيء - المبالغة - المطاوعة - الاجتهاد والطلب.

(٣) يأتي لمعنى واحد: وهو قوة اللون، أو العيب. ولا يكون إلا لازما.

(٤) ومعانيه مرتبة حسب الأمثلة وهي: المطاوعة - الاتخاذ - التكلف - التجنب - التدرج.

(٥) ومعانيه حسب ترتيب الأمثلة هي: المطاوعة - المشاركة - التظاهر بالفعل - التدرج في الشيء.

(٦) ومعاني الزوائد في هذا الوزن حسب الترتيب المذكور أعلاه هي: الطلب - الصيرورة - اختصار الحكاية

(إننا لله وإنا إليه راجعون) - القوة - المصادفة.

أَفْعَوْعَلَ^(١)، نحو: اعشوشب المكان - اغدودن الشعر.

أَفْعَالٌ^(٢) (بتضعيف اللام)، نحو: احمار - اشماب^(٣).

أَفْعَوْلٌ^(٤) (بتضعيف الواو)، نحو: اجلوذ - اعلوط.

النوع الثاني: مزيد الرباعي وهو قسمان:

ما زيد فيه حرف واحد، وهو: تفعّل، نحو: تدحرج وما ألحق به.

ما زيد فيه حرفان، وله وزنان:

أَفْعَنْلَلٌ، نحو: احرنجم - افرنقع^(٥). ويدل على المطاوعة.

أَفْعَلَلٌ، بتشديد اللام، نحو: اقشعر - اطمان.

وألحق بما زيد فيه حرفان، ثلاثة أوزان وهي: أفعنلل نحو: أقعنسس^(٦)، و

أفعلنل نحو: اسلنقى، وافتعلل نحو: استلقى.

وكلاهما من مزيد الثلاثي، وألحقا بالرباعي.

فائدة: لا يلزم في كل مجرد أن يستعمل له مزيد ولا العكس، ولا ما استعمل

(١) ويدل على التكثر والقوة. ومعنى اعشوشب: كثر عشبه. واغدودن: طال شعره.

(٢) ويدل على التكثر والقوة أيضاً. وأصل احمار (احمارر) سكنت الراء الأولى وأدغمت في الثانية.

(٣) الأشهب: الأبيض الذي داخله سواد، كما في اللسان.

(٤) ويدل على التكثر والقوة. ومعنى اجلوذ: أسرع المشي. واعلوط: تعلق في رقبة البعير.

(٥) احرنجمت الإبل أي: تجمعت وافرقت: تفرقت.

(٦) اقعنسس برز صدره إلى الأمام، وهو ضد احدودب.

فيه بعض المزيادات، أن يستعمل فيه البعض الآخر؛ بل المدار في كل ذلك على السماع، ويستثنى من ذلك الثلاثي اللازم، فتطرد زيادة الهمزة في أوله للتعدية. تنبيه: الفرق بين اقعنسس واحرنجم: أن اقعنسس مأخوذ من (قعس) الثلاثي، زيد فيه ثلاثة أحرف، فألحق بالرباعي. واحرنجم أصله (حرجم) رباعي الأصول، زيد فيه حرفان وزنهما واحد (افْعَنْلَل).

كيفية تصريف الأفعال بعضها من بعض

أولاً: تصريف المضارع من الماضي:

يزاد في أوله أحد أحرف المضارعة - المجموعة في قولك (نأيت)، ثم يحدث

له ما يلي:

١- يحرك بالضم، إن كان ماضيه رباعياً مجرداً أو مزيداً، نحو: (يُدْحَرْج - يُكْرِم - يُعْظَم - يُقَاتِل).

٢- يحرك بالفتح إن كان ماضيه ثلاثياً أو خماسياً، أو سداسياً، نحو: (يُضْرِب - يَنْطَلِق - يَتَعَلَّم - يَتَدَحَّرَج - يَسْتَغْفِر).

وأما حركة ما قبل الآخر، فعلى النحو التالي:

أ- إن كان ثلاثياً، فيحرك بالضم، أو بالكسر، أو بالفتح لفظاً أو تقديراً، كما تقدم في أبواب الماضي مع المضارع، نحو: (ينصر - يضرب - يفتح - يقول - يبيع - ينام).

ب- إن كان غير ثلاثي فيحرك بالكسر، نحو: يدحرج - يعلم - يقاتل - يستغفر. إلا المبدوء بتاء زائدة، فيبقى على حاله، نحو: يتشارك - يتباعد.

تنبيهان:

الأول: إن كان في أول الماضي همزة، فإن كان ثلاثياً بقيت، نحو: يأكل - يأخذ. وإن كان مزيداً، حذف، نحو: (يُكْرِم - يَسْتَخْرِج).

الثاني: إن كان أول الماضي واواً^(١) حذفت في المضارع المكسور العين وما حمل عليه لوقوعها بين عدوتيهما، نحو: (وعد يعد)، وتبدل مع الياء قبل تاء الافتعال تاء، نحو: اتصل يتصل - اتسر يتسر، أصلهما: اوصل يوصل - ايتسر ييتسر.

ثانياً: تصريف الأمر من المضارع:

يحذف حرف المضارعة، نحو: عَظَّمْ - شَارِكْ. فإن بقي الأول بعد الحذف ساكناً، جيء بهمزة للتمكن من النطق بالساكن، نحو: اسْتَغْفِرْ - انْصُرْ - افْتَحْ - أَكْرِمْ، وقد سُمِعَتْ أفعالٌ متغيرة، وهي: أخذ وأكل - فتحذف همزتهما وجوباً في فعل الأمر، تقول: خُذْ - كُلْ - وأمرٌ - وسأل، فتحذف همزتهما إذا ابتدئ بهما، تقول: مُرْ - سَلْ، وإن كانا في أثناء الكلام، جاز حذف الهمزة، وإثباتها، تقول: قلت له: مُرْ، وقلت له: أوْمُرْ - وقلت له: سَلْ، وقلت له: اسأَلْ.

(١) خرجت الياء؛ فلا تحذف في المضارع إلا ما سمع عن العرب، في كلمتين حكاهما سيبويه، هما: يئس -

الصحيح والمعتل

الصحيح: ما خلت أصوله من أحرف العلة^(١). وهي الألف، والواو، والياء. وينقسم إلى:

أ- **السالم:** وهو ما سلمت أصوله من حروف العلة، ومن الهمز، والتضعيف. نحو: نصر، وقعد، واستخرج.

ب- **المضعف:** ويقال له الأصم؛ لشدته، وهو قسمان:

١- **مضعف الثلاثي:** وهو ما كانت عينه، ولامه من جنس واحد. نحو: شَدَّ - مَرَّ - مَدَّ.

٢- **مضعف الرباعي:** وهو ما كانت فاءه ولامه الأولى من جنس. وعينه ولامه الثانية من جنس. نحو: زَلْزَلَ - عَسَّعَسَ.

ج- **المهموز:** ما كان أحد أصوله همزة قطع. نحو: أَخَذَ - سَأَلَ - قَرَأَ.

المعتل: وهو ما كان أحد أصوله حرفاً من حروف العلة وهو أقسام:

١- **المثال^(٢):** هو ما اعتلت فاءه. نحو: وعد - يسر.

٢- **الأجوف^(٣):** هو ما اعتلت عينه. نحو: قال - باع.

(١) العلة: هي التغير من حالة لأخرى. وسميت حروف علة؛ لتغيرها.

فائدة: حرف العلة إن تحرك يقال له: حرف علة فقط، وإن سكن وكانت قبله حركة مجانسة، يسمى حرف علة ومد. وإن كان قبله فتحة سمي حرف علة، ولين فعلى هذا يكون الألف حرف علة، ومد، ولين.

(٢) سمي مثلاً؛ لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه عند اتصال الضمائر به.

(٣) سمي أجوفاً؛ لخلو جوفه - أي وسطه - من الحرف الصحيح. ويسمى ذا الثلاثة؛ لبقائه عند الإسناد على

ثلاثة أحرف، نحو: قلت.

٣- الناقص^(١): هو ما اعتلت لامه. نحو: غزا- رضي- سرو.

٤- الليف^(٢): هو ما اجتمع فيه حرفا علة. وهو قسمان:

الأول: المفروق^(٣): هو ما اعتلت فائؤه ولامه. نحو: وفي- وقى.

الثاني: المقرون^(٤): هو ما اعتلت عينه ولامه نحو: طوى- روى.

تنبيه: هذا التقسيم يجري في الاسم. نحو: شَمْسٌ - وَجْهٌ - قَوْلٌ - دَلْوٌ -

وَحْيٌ - حَيٌّ - أَمْرٌ - بَيْتٌ - نَبَأٌ - بُلْبُلٌ - جَدٌّ.

(١) سمي ناقصاً؛ لتقصانه بحذف آخره في بعض التصاريف، ويسمى ذا الأربعة؛ لبقائه عند الإسناد على

أربعة أحرف نحو: غزوت.

(٢) سمي بذلك؛ لأنه لف أكثر من حرف.

(٣) سمي بذلك؛ لأن الحرف الصحيح فرق بين حرفي العلة.

(٤) سمي بذلك لاقتران حرفي العلة ببعضهما.

اتصال الضمائر بالفعل

الضمائر قسمان:

ساكنة وهي: ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المؤنثة المخاطبة.

متحركة وهي: تاء الفاعل، (نا) الفاعلين، نون النسوة.

فالساكنة تدخل على الفعل الماضي إلا الياء، والمتحركة تدخل على الماضي

بدون استثناء.

وأما المضارع والأمر فتدخل عليهما الضمائر الساكنة كلها، ومن المتحركة

نون النسوة فقط.

* ما يحدث للأفعال عند اتصال الضمائر بها:

أ- السالم، والمهموز:

لا يحدث لهما أي تغيير صرفي، إلا ما يحدث من تغير حركة البناء فقط - وهو

تغير نحوي -.

ب- المضعف:

وهو قسمان: مضعف الثلاثي، ومزيده، ومضعف الرباعي، فأما مضعف

الرباعي فلا يحدث له شيء كالسالم، وأما مضعف الثلاثي ومزيده؛ فإن كان

ماضياً، فله حالتان:

١- وجوب الإدغام وذلك إذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك، نحو: رَدَّ-

رَدًّا - رَدُّوا - رَدَّتْ - استردَّ.

٢- وجوب الفك إذا اتصل به ضمير رفع متحرك^(١)، نحو: رددت - رددن - استرددت - استرددن.

وإن كان مضارعاً، فله ثلاث حالات:

وجوب الإدغام إذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك ولم يجزم بالسكون،
نحو: زيد يُمَدُّ الحبل - يمدون - يمدان - تمدين.

ب- وجوب الفك إذا اتصل به ضمير رفع متحرك - وهي نون النسوة فقط -، نحو: يمددن.

ج- جواز الإدغام والفك إذا كان مجزوماً بالسكون، نحو: لم يمد^(٢)، ولم يمدد.

وإن كان فعل أمر ففيه حالات المضارع الثلاث:

١- وجوب الإدغام إذا اتصلت به ضمائر الرفع الساكنة، نحو: مُدُّوا - مُدَّا - مُدِّي.

(١) تنبيه: إذا كان ما وجب فيه الفك مكسور العين جاز عند إسناده إلى الضمير: تخفيفه بحذف العين مع حركتها، أو بحذفها بعد نقل حركتها إلى الفاء. تقول في ظَلَّ: ظَلَلْت - ظَلَلْت - ظَلَّتْ - ظَلَّتْ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَىٰ إِلَهِكَ الَّذِي ظَلَرْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧].

(٢) ولك فيه حينئذ ثلاث لغات مع تشديد الحرف: الفتحة لحفتها، الكسر على أصل التقاء الساكنين، الضم على حركة العين، إن كانت ضمة. ويكون علامة جزمه حينئذ، السكون المقدر منع من ظهوره الإدغام.

٢- وجوب الفك إذا اتصلت به نون النسوة، نحو: اَمْدُدْنَ.

٣- جواز الوجهين، إذا كان مبنياً على السكون، نحو: مُدَّ- اَمْدُدَّ.

ج- المثال: وهو كالصحيح.

د- الأجوف: وهو كالأتي:

١- ما لم تَعَل عينه، فحكمه حكم السالم، نحو: عَوَّرْتُ، عَوَّرَا، عَوَّرُوا.

٢- ما أَعَلت عينه، تحذف عند اتصاله بضمير رفع متحرك، نحو: قُلْتُ-

بَعْتُ^(١) - خِفْتُ^(٢)، طُلْتُ^(٣)، يستوي في ذلك الماضي، والمضارع والأمر، إلا أن

الأمر تحذف منه العين، وإن لم يتصل بنون النسوة، نحو: بع- قل، وكذا

المضارع إذا كان مجزوماً بالسكون، نحو: لم يقل، ولم يبع. وإذا اتصلت به

الضمائر الساكنة فحكمه حكم السالم لا يحذف منه شيء، نحو: قالوا، قالوا،

يقولون، تقولين، يقولان.

هـ- الناقص:

ويحدث للماضي منه ما يلي:

(١) حركة الفاء فيها، تسمى: حركة مجانسة، (أي مجانسة للحرف المحذوف؛ لتدل عليه) وهي الواو في قلت،

والياء في بعث. ولا تكون حركة مجانسة إلا فيما كان على وزن (فَعَل) بفتح العين.

(٢) حركة الفاء فيها، تسمى: حركة نقل (أي نقلت حركة العين إلى الفاء) إذ الأصل في خفت (خَوَّفْتُ)

بكسر العين وفي طُلْتُ (طَوَّلْتُ) بضم العين. ولا تكون حركة النقل، إلا فيما كان على وزن (فَعَل، أو فَعَّل)

بكسر العين أو ضمها.

- ١- إذا اتصل بواو الجماعة حذفت لامه مطلقاً، وتبقى الفتحة إن كانت لامه ألفاً للدلالة على المحذوف، نحو: صَلَّوْا- رَقَّوْا، ويؤتى بالضممة إن كانت لامه واواً أو ياء؛ للمناسبة، نحو: سَرُّوا- رَضُّوا، أصلهما: سَرُّوْ، وَرَضِيْ.
- ٢- إذا اتصلت به تاء التانيث، حذفت اللام إن كانت ألفاً فقط، نحو: رَمَتْ- دَعَتْ- سَعَتْ. وبقيت إن كانت واواً أو ياءً، نحو: رَضِيَتْ، سَرُّوَتْ.
- ٣- إذا اتصل به ألف الاثني، أو ضمير رفع متحرك، فتبقى لامه إلا إن كانت ألفاً فترجع إلى أصلها إن كان الفعل ثلاثياً مجرداً، نحو: سعيت وسعياً- غزوت وغزوا. وتقلب ياء مطلقاً، إن كان مزيداً على ثلاثة، نحو: اصطفيت واصطفياً- التقيت والتقياً.

* وإن كان مضارعاً، حدث له ما يلي:

- ١- إذا اتصل به واو الجماعة، أو ياء مؤنثة مخاطبة، حذفت لامه وتبقى الفتحة دليلاً على الألف إن كانت هي المحذوفة؛ فإن كان المحذوف هي الواو أو الياء حرك ما قبلها بالضممة، أو الكسرة مناسبة لواو الجماعة، أو ياء المخاطبة، نحو: يَرَضُّونَ- تَرَضُّونَ، يَرْمُونُ- تَرْمِينُ، يَسْرُونُ- تَسْرِينُ.
- ٢- إذا اتصل بنون النسوة، أو ألف الاثني بقيت الواو، والياء، وقلبت الألف ياء مطلقاً، نحو: النسوة يَدْعُونُ، وَيَرْمِيْنَ، وَيَبْقِيْنَ- والمسلمان يدعوان ويرميان ويبقيان.

والأمر كالمضارع المجزوم إضافة إلى حذف لامه، في أمر الواحد المذكور،
نحو: ادْعُ - اخْشَ - امْضِ.

و- اللفيف المفروق: حكم فاء الثلاثي المجرد منه، كحكم المثال وحكم
لامه، كحكم الناقص.

ز- اللفيف المقرون: حكمه حكم الناقص.

اتصال الفعل بنون التوكيد

نون التوكيد قسمان: خفيفة، وهي الساكنة، وثقيلة وهي المشددة.

قال ابن مالك:

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كُنُونِي اذْهَبَنَّ وَأَقْصِدَنَّ هُمَا

فائدتهما: يكسبان الفعل توكيداً، واستقبالاً، وقد اجتمعتا في قوله تعالى:

﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

الفعل مع التوكيد بالنون على أقسام:

ما لا يؤكد بها وهو الماضي^(١).

ما يجوز توكيده مطلقاً، وهو الأمر.

ماله أحوال مع توكيده بها، وهو المضارع^(٢).

أ- يجب توكيده إن كان مثبتاً واقعاً في جواب القسم متصلاً بلام الجواب،

وهو دال على الاستقبال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَأْتِيهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾

[الأنبياء: ٥٧].

ب- قريب من الوجوب إن كان واقعاً بعد (إمّا) الشرطية، ومنه قوله تعالى:

(١) ويمتنع التوكيد لتنافي المضي مع الاستقبال، ونونا التوكيد تدلان على الاستقبال، فإن كان في الماضي معنى

الاستقبال جاز توكيده، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: (فإمّا أدركنّ أحدكم الدجال). وقول الشاعر:

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مَتِيماً لَوْلَاكَ لَمَرِيكَ لِلصَّبَابَةِ جَانِحاً

(٢) إذا دل على الزمن الحاضر لم يؤكد بها، كقولك: لا تضرب زيداً الآن.

﴿فِيمَا تَثَقَّفَتْهُمْ فِي الْحَرْبِ﴾ [الأنفال: ٥٧].

ت - يكثر توكيده إن كان بعد إحدى أدوات الطلب، وتشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والتمني، والترجي، والتحضيض، والعرض، نحو: لا تضربن - هل تضربن إلخ...

ث - يقل توكيده إن كان بعد (لا) النافية، أو (ما) الزائدة التي لم تسبق بـ(إن) الشرطية، كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّمْلُ أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ﴾ [النمل: ١٨]، ومثال (ما) الزائدة قول حاتم الطائي:

قليلاً به ما يحمدنك وارثُ
إذا نال مما كنتم تجمع مغنما
ج - ما يكون توكيده أقل إن كان بعد (لم) أو بعد أداة جزاء غير (إمّا)، ومنه قوله:

يحسبه الجاهل ما لم يعلم
شيخاً على كرسية معماً

أصله (يَعْلَمَنَّ) قلبت النون ألفا في الوقف، ومثال (من) الشرطية قوله:

من تَثَقَّفَنُ منهم فليس بأيب
أبدأ وقتل بني قتيبة شافي

ح - يمتنع توكيده إن اختل شرط من شروط الواجب، فمثال اختلال

الإثبات، قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَأَلَّه تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُونُسُ﴾ [يوسف: ٨٥]، والتقدير (لا

تفتأ). ومثال وجود الفاصل، قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾

[الضحى: ٥]، ومثال عدم دلالة الفعل على الاستقبال، قوله:

يميناً لأبغض كل امرئ يزخرف قولاً ولا يفعل
* حكم آخر الفعل المؤكد بنون التوكيد:

١- إذا أسند الفعل المؤكد إلى اسم ظاهر أو ضمير (مستتر) بني آخره على
الفتح، صحيحاً كان أو معتلاً، تقول: لأضربن - لأخشين - لأرمين - لأدعون -
ليقومن الطلاب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [هود:٧].

٢- إذا أسند إلى ألف الاثنين حذفت نون الرفع للجزم أو النصب إن دخل
عليها ناصب أو جازم، فإن لم فلكرهة توالي الأمثال، وتكسر نون التوكيد
تشبيهاً لها بنون الرفع، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس:٨٩]، وهكذا الأمر تقول: اضربان.

٣- إذا أسند إلى واو الجماعة، حذفت نون الرفع كما سبق، ثم إن كان الفعل
صحيح الآخر، حذفت واو الجماعة؛ لالتقاء الساكنين^(١)، وبقيت الضمة دليلاً
عليها، نحو: ليضربن - لصدنك^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَيَقُولَنَّ مَا يَجْبِسُهُ﴾ [هود:٨]، وإن كان الفعل آخره واو، أو ياء حذف مع واو الجماعة، نحو: ليقضن -
ليبلن^(٣) (المبني للمعلوم)، وإن كان الفعل آخره ألف حذفت وبقيت الفتحة

(١) وهما واو الجماعة، والنون الأولى من نون التوكيد المشددة.

(٢) أصله (يصدونن) حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ثم الواو لالتقاء الساكنين، وضم آخر الفعل
للدلالة عليها.

(٣) أصله (ليبلونن) حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ثم لام الكلمة لالتقاء الساكنين، وهما الواو مع
الواو، ثم حذفت واو الجماعة لالتقاء الساكنين، وهما الواو مع نون التوكيد.

دليلاً عليها، وحركت واو الجماعة بالضم، لئلا يلتقي ساكنان، نحو: لتخشون- لتبلون^(١) (المبني للمجهول).

٤- إذا أسند إلى ياء المخاطبة حصل له ما حصل لو او الجماعة، غير أنه عند الحذف تبقى الكسرة، دليلاً على الياء المحذوفة، وتحرك الياء بالكسر إن لم تحذف، وذلك إذا كان آخر الفعل ألفاً، نحو: لتضربن- لتدعين- لترمين- لتخشين.

٥- إذا أسند إلى نون النسوة، زيدت ألف بين نون النسوة ونون التوكيد، وكسرت نون التوكيد حملاً على نون الرفع في المثني، تقول: لتبعنَّان يا نسوة- ولتسعينَّان- ولترمينَّان- ولتدعونَّان.

(١) أصله (ليبلَى وَنَنْ) حذفت نون الرفع، ثم لام الفعل لالتقاء الساكنين وهما الألف والواو ثم حركت اللام بالفتحة لتدل على الألف، وحركت واو الجماعة بالضم لتسلم من الحذف. فائدة: الفروق بين نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة:

- ١- أن الخفيفة لا تقع بعد الألف.
- ٢- أنها تبدل في الوقف ألفاً.
- ٣- أنها تحذف إن جاء بعدها ساكن.
- ٤- أنه يجوز حذفها في الوقف، ورد ما حذف لأجلها. بخلاف الثقيلة في كل ما ذكر.

قال ابن مالك:

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيَّةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ	لَكِنَّ شَدِيدَةً وَكَسَرُهَا أَلْفٌ
وَاحْذَفْ خَفِيَّةً لِسَاكِنٍ رَدَفٌ	وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفْ
وَأَرْدَدُ إِذَا حَذَفْتُهَا فِي الْوَقْفِ مَا	مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدْمًا
وَأَبْدَلْنَاهَا بَعْدَ فَتْحِ الْأَلْفِ	وَقَفًّا كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنٍ قَفًّا

الباب الثاني الاسم: وفيه عدة تقاسيم

* أولاً: من حيث التجرد والزيادة:

ينقسم إلى: مجرد ومزيد، وقد سبق تعريف المجرد والمزيد، في باب الفعل، وأقل ما يتركب منه الاسم المعرب ثلاثة أحرف، فإن وجد أقل من ذلك، فقد حذف منه شيء، نحو: دم - يد.

أوزان الاسم المجرد: وهي ثلاثية، ورباعية، وخماسية، قال ابن مالك:

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٍ إِنْ تَجَرَّدَا	وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا
وغيرِ آخرِ الثلاثيِ افْتَحَ وَضُمَّ	وَأكْسِرُ وَزِدْ تَسْكِينِ ثَانِيَةِ تَعْمُ
وَفِعْلٌ أَهْمَلٌ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ	لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصِ فِعْلٍ بِفِعْلٍ
لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعَلُّ	وَفِعْلٌ وَفَعْلٌ وَفَعْلٌ
وَمَعَ فَعْلٌ فَعْلٌ وَإِنْ عَالَا	فَمَعَ فَعْلٌ حَوَى فَعْلًا
كَذَا فَعْلٌ وَفَعْلٌ وَمَا	غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ اتَّمَى

وقد نظم النيساري أوزان الرباعي، والخماسي بطريقة ذكر الكلمات، وهي

أنسب لضبطها، قال:

وَلِلرَّبَاعِيِّ قِمَطْرٌ عَلَقَمٌ	وَزَبْرَجٌ وَبُرْثَنٌ وَدِرْهَمٌ
وَأَثَبَتِ الْأَخْفَشِ نَحْوُ جُخْدَبٌ	كَمَا حَكَى الْفِرَاءِ فَتَحَ طُحْلَبٌ
وَلِلْخَمَاسِيِّ أَتَى سَفَرَجَلٌ	قَرَطَعْبُهُمْ جَحْمَرِشٌ قُدَعْمَلٌ

جدول الأوزان الثلاثية والرباعية والخماسية

الثلاثي	علم - صفة	رباعي	علم - صفة	خماسي	علم - صفة
فَعَّلٌ (١)	شَمْسٌ - سَهْلٌ	فَعَّلٌ	جَعْفَرٌ (٢) - سَلْهَبٌ (٣)	فَعَّلٌ	سَفَرَجَلٌ - شَمَرْدَلٌ (٤)
فَعَّلٌ (٥)	جَبَلٌ - بَطَلٌ	فَعَّلٌ	جُخْدَبٌ - طُحْلَبٌ (٦)	فَعَّلِلٌ	صَهْصَلِقٌ - جَحْمَرِشٌ (٧)
فَعَّلٌ (٨)	رَجُلٌ - يَقْضٌ	فَعَّلٌ	بُلْبُلٌ - قَلْقَلٌ (٩)	فَعَّلٌ	خَزْعِبِلٌ - قُدْعَمِلٌ (١٠)
فَعِلٌ (١١)	كَنْفٌ - فَرِحٌ	فَعَّلٌ	دِرْهَمٌ - هِجْرَعٌ (١٢)	فَعَّلٌ	قِرْطَعْبٌ - جِرْدَحَلٌ (١٣)

(١) إذا كانت عينه أو لامه حرف حلق، جاز مع التسكين، إتباع العين حركة الفاء، نحو: شَعْرٌ - شَعْرٌ.

(٢) أصل معناه، النهر الصغير ثم صار علماً على شخص.

(٣) السهلب هو الطويل أيضاً.

(٤) الشمردل هو الطويل.

(٥) يجوز في ضرورة الشعر تسكين عينه.

(٦) الجخدب: ضرب من الجراد، الأخضر طويل الساقين وقيل الجمل الضخم. والطحلب: خضرة تعلق

الماء الراكد غالباً.

(٧) الصهصلق هو الصخب والصباح. والجحمرش هي العجوز الكبيرة، أو المرأة السمجة.

(٨) يجوز تسكين عينه تخفيفاً.

(٩) القلقل هو السريع.

(١٠) الخزعبل هو المزاح والباطل، والقذعمل القصير الضخم، وقيل المرأة القصيرة الخسيسة.

(١١) يجوز تسكين عينه مع فتح الفاء، ومع كسرها. وإن كانت العين حرفاً حلقياً - جاز أيضاً كسرها مع

الفاء، نحو: فخذ - نهم.

(١٢) الهجرع هو الأحمق.

(١٣) القرطعبة هي الخرقة البالية وتطلق على الشيء التافه، والجردحل الواسع.

فَعَّلٌ (١)	قَطَّنَ - حَرَّ	فَعَّلِلَ	زَبْرَجٌ - عَرَبِدٌ (٢)
فَعَّلٌ	صَرَدَ - حَطَمَ	فَعَّلٌ	قَمَطَرَ - سَبَطَرَ (٣)
فَعَّلٌ (٤)	عَنَقَ - جُنِبَ		
فَعَّلٌ (٥)	دُئِلَ - وُوعِلَ		
فَعَّلٌ	جَلَدَ - مَلَحَ		
فَعَّلٌ	ضَلَعَ - سَوَى		
فَعَّلٌ (٦)	إِبلٌ - بِلَزٌ		

الاسم المزيّد: ويكون مزيّداً بحرف، نحو: عالم، أو بحرفين، نحو: معلوم،

أو بثلاثة، نحو: مستكبر، أو بأربعة، نحو: استخراج، ولا يزيد على ذلك.

(١) ويجوز في الجامد منه، إبتاع العين حركة الفاء.

(٢) الزبرج هي الزينة من الذهب، والعربد هو السكران المعربد.

(٣) القمطر وعاء الكتب، والسبتر الطويل الممتد.

(٤) ويجوز تسكين عينه تخفيفاً، وهذه التغييرات في كل ما سبق في لغة بني تميم، وأما الحجازيون فمحافظون على الأبنية بدون تغيير.

(٥) وهذا الوزن الذي قال فيه ابن مالك: والعكس يقل لقصدتهم تخصيص فعل بفعل ومعنى: (دُئِلَ) دويبة صغيرة تشبه ابن عرس، وبها سُمِّيَت قبيلة أبي الأسود الدؤلي. وُوُعِلَ اسم وليس صفة ولم يسمع من هذا الباب (فُعِلَ) صفة وإنما أساء فقط، ومعنى: (وُوعِلَ) لغة في الوُعِل وهو تيس الجبل.

(٦) وهذا البناء قليل جداً. ومعنى: (بلز) الناقة الشديدة

الجامد والمشتق

* أولاً: الجامد: هو ما وضع على صورته المعروفة ابتداءً ولم يشتق من غيره، وهو نوعان: اسم ذات وهو الدال على ذات تدرك بالحواس غالباً ويكون علماً، نحو: محمد^(١)، أو اسم جنس، نحو: رجل.

اسم معنًى وهو الدال على الحدث، وهو المصدر، نحو: علم - فهم. ويدخل في الجامد المبني، إلا أنه لا دخل له في التصريف.

* ثانياً: المشتق: وهو ما اشتق من غيره ودل على ذات مع ملاحظة الصفة، نحو: عالم.

الاشتقاق: هو أخذ كلمة من أخرى، بنوع تغيير مع تناسب في المعنى واتفاق في ترتيب الحروف الأصلية، وهذا هو الاشتقاق الصغير، وهو المعنًى في هذا العلم^(٢).

وأصل المشتقات المصدر الأصلي، على الصحيح؛ لأن فيه معنًى بسيطاً وهو الدلالة على الحدث فقط بخلاف بقية المشتقات، فإنها تدل على معنى مركب، فالأفعال تدل على حدث وزمن، واسم الفاعل يدل على حدث وذات وهذا مذهب البصريين، وسيأتي - إن شاء الله - تفصيل المصدر، ومشتقاته من الأسماء.

(١) الأصل في مُحَمَّد أنه مشتق لأنه اسم مفعول من حَمَد، لكنه لما سُمِّي به، واستخدم علماً، صار جامداً. (قاعدة).

(٢) وهناك الاشتقاق الكبير، وهو: ما اتحدت فيه الحروف، واختلفت في الترتيب، نحو: جذب من الجذب. والاشتقاق الأكبر وهو: ما اتحدت فيه أكثر الحروف والباقي اتحدت في الصفة أو المخرج، نحو: نهق من النعق.

المصدر

تعريفه: هو اسم دلَّ على حدث مجرد.

قال ابن مالك رحمه الله:

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كـ أَمِنٍ من أَمِنٍ

مصادر الثلاثي المجرد: سبق أن للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أوزان: فَعَلَ

بفتح العين، فَعِلَ بكسرها، ويأتي منها المتعدي واللازم، وفَعُلَ بضمها، ولا

يكون إلا لازماً، وإليك ذكر مصادرها بالتفصيل:

١- مصدر الثلاثي المتعدي يأتي على (فَعَلًا)^(١) بسكون العين، نحو: ضرباً-

سمعاً. قال ابن مالك رحمه الله:

فَعَلُ قِيَّاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدِي مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَرَدَّ رَدًّا

٢- مصدر الثلاثي اللازم من مكسور العين^(٢)، يأتي على وزن (فَعَلًا) بفتح

العين، نحو: فَرَحًا- شَلَلًا. قال ابن مالك:

وَفَعِلَ اللَّازِمُ بِأَبْهُ فَعَلٌ كَفَرَحٌ وَكَجَوِيٌّ وَكَشَلَلٌ

(١) يستثنى من ذلك ما دل على صناعة، أو حرفة أو ولاية فيأتي مصدره على (فَعَالَة) بكسر- ففتح، نحو:

نجارة وصناعة ورياسة.

(٢) يستثنى من ذلك ما دل على لون، فقياسه (فُعَلَة) بضم فسكون، نحو: حُمْرَة- خُضْرَة- وكذلك ما دل على

معنى ثابت، فقياسه (فُعُولَة) نحو: يبوسة.

٣- مصدر الثلاثي اللازم من مفتوح العين يأتي على وزن (فُعُولاً)^(١)، نحو: فُعُوداً. قال ابن مالك:

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بِاطْرَادٍ كَغَدَا

ويستثنى من ذلك ما دل على امتناع، فقياسه (فِعَالاً) بكسر ففتح، نحو: نِفَاراً- إِبَاءً. أو على تقلب، فقياسه (فَعَلَاناً) بفتحتين، نحو: طَوَفَاناً.

أو على مرض، فقياسه (فُعَالاً) بضم ففتح، نحو: سُعَالاً- صُدَاعاً، أو دل على سير، فقياسه (فَعِيلاً)، نحو: ذَمِيلاً- رَحِيلاً.

أو دل على صوت، فقياسه (فَعِيلاً- فُعَالاً)، نحو: زئيراً- صراخاً.

قال ابن مالك في هذه المستثنيات:

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالاً أَوْ فَعَلَاناً فَادْرِ أَوْ فَعَالَا
فَأَوَّلُ لِيذِي امْتِنَاعٍ كَأَبِي الثَّانِي لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا
لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لَصَوْتٍ وَشَمِلٌ صَوْتاً وَسَيْراً الْفَعِيلُ كَصَهْلٌ

٤- مصدر الثلاثي من مضموم العين يأتي على وزن (فُعُولَة- فَعَالَة)^(٢)،

نحو: سُهُولَة- كَرَامَة. قال ابن مالك:

(١) ويستثنى إضافة إلى ما ذكره ابن مالك معتل العين، فقياسه (فَعَلًا أَوْ فِعَالًا) نحو: نام نوماً أو قام قياماً.
(٢) فعولة يأتي على هذا الوزن، إن كانت الصفة المشبهة على وزن (فَعَلَ) نحو: سَهْلٌ فهو سهل فمصدره سهولة، وهكذا صعوبة، وفعالة يأتي على هذا الوزن إذا كانت الصفة المشبهة على وزن (فَعِيل) نحو: كَرْمٌ فهو كريم فمصدره كَرَامَة، وهكذا ظَرَا فَة.

فَعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلٍ كَسَهَلَ الْأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزَلَ

تنبيه: الأصل في مصدر الثلاثي السمع، فإن وجد فذاك، وإن لم يوجد، فينظر إلى معنى الفعل، إن دل على ولاية أو حرفة أو تقلب أو غير ذلك مما سبق ذكره، ويكون وزنه ما سبق، فإن لم يوجد هذا ولا ذاك، فالقياس المعروف.

قال ابن مالك:

وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النِّقْلُ كَسَخَطٍ وَرَضَا

ثانياً: مصادر غير الثلاثي:

وتشمل الرباعي والخماسي، والسداسي، وكلها قياسية. قال ابن مالك:

وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقْيَسٌ مَصْدَرُهُ كَقَدَّسَ التَّقْدِيسُ

١ - مصادر الرباعي:

أ- إن كان من (فَعَّلَ)، بتضعيف العين مع صحة اللام غير مهموزها، فقياسه (تَفْعِيلًا)، نحو: تقديساً- تكذيباً^(١). فإن كان معتل اللام، فقياسه تفعيل لكن بحذف الياء، والتعويض عنها بتاء التأنيث، فيصير على (تَفْعِلَةٌ)، نحو: تَزْكِيَةٌ- تَرْبِيَةٌ. ويجتمع الوزنان إذا كان الفعل مهموز اللام، نحو: تربيئاً- تبرئة، تجزيئاً تجزئة.

وقد يأتي من غير المهموز قليلاً نحو: تذكيراً وتذكرة، وتبصيراً وتبصرة.

(١) وقد يأتي على (فَعَّلًا) بتشديد العين، وتخفيفها، وبها قرئ في قوله تعالى: (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا).

ب- إن كان من (أَفْعَل) فقياسه (إِفْعَالًا)، نحو: إكراماً- إحساناً إن كان صحيح العين. فإن كان معتل العين حذفت عينه في المصدر بعد نقل حركتها إلى الفاء، و عوض عنها تاء التأنيث، نحو: إقامة- إعانة، أصلهما (إِقْوَامًا- إِعْوَانًا).

ج- إن كان من (فَعَلَل) وما لحق به فقياسه (فَعَلَّلَةٌ) نحو: دحرجة، ويأتي على فِعْلَالًا نحو: دحراجاً.

د- إن كان من (فاعل)، فقياسه (فِعَالًا- مُفَاعَلَةٌ^(١))، نحو: قِتَالًا- مُقَاتَلَةٌ. قال ابن مالك:

وَعَبْرٌ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقْبُولٌ	مَصْدَرُهُ كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ
وَزَكَّاهُ تَزْكِيَةً وَأَجْمَلًا	إِجْمَالٌ مِّنْ تَجْمُّلاً تَجْمُّلاً
وَأَسْتَعْدَّ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقَامَ	إِقَامَةً وَغَالِبًا ذَا التَّاءِ لَزِمَ
وَمَا يَلِي الْآخِرَ مَدًّا وَافْتِحًا	مَعَ كَسْرِ تَلْوِ الثَّانِي مِمَّا افْتِئِحًا
فِعْلَالٌ أَوْ فَعَلَّلَةٌ لِفَعْلَالًا	وَاجْعَلْ مَقْبُولًا ثَانِيًا لَا أَوْلًا
لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ	وَغَيْرِ مَا مَرَّ السَّمْعَ عَادِلَةً

٢- مصادر الخماسي، والسداسي:

أ- إن كان الفعل مبدوءاً بهمزة وصل كسر الحرف الثالث، ويزاد قبل الآخر ألف، نحو: انطلق انطلاقاً- اختصم اختصاماً- استغفر استغفاراً- استعاذ استعاذةً-

(١) يأتي على الوجهين مطلقاً إلا معتل الفاء بالياء، فيأتي على مُفَاعَلَةٍ فقط نحو ياسر مُيَاسِرَةً.

احمرَّ احْمِرَّاراً- احْرَنْجَمَ احْرَنْجَاماً- اعشَوْشَبَ اعشِيشَاباً- احْمَارَّ احْمِرَّاراً- اسْلَنْقَى اسْلِنْقَاءً- اقشَعَرَ اقشَعْرَاراً إلا أنهم استغنوا عنه بِقَشْعَرِيَّةٍ.

ب- إن كان مبدوءاً بتاء زائدة ضُمَّ الحرف الذي قبل الآخر إن كان صحيح اللام، نحو: تَعَلَّمَ تَعَلُّماً- تَدَحَّرَجَ تَدَحْرُجاً- تَقَاتَلَ تَقَاتُلًا، وإن كان معتل اللام، كسر ما قبل آخره، نحو: تَزَكَّى تَزَكِيًّا- تَوَانَى تَوَانِيًّا. قال ابن مالك في لامية الأفعال:

بكسر ثالثِ همزِ الوصلِ مصدرِ فعـ ل حازه مع مَدِّ ما الأخير تلا
واضْمُمُهُ من فِعْلٍ التازيدِ أوَّلَهُ واكْسِرُهُ سابقَ حرفِ يقبلُ العللا
اسم المَرَّة^(١): هو ما صيغ من مصدر الثلاثي وغيره؛ ليدل على حدوث الفعل
مرة واحدة.

أوزانه: يأتي من الثلاثي على وزن (فَعْلَةٌ) بفتح فسكون، نحو: أَخَذَةٌ. فإن كان المصدر على نفس الوزن^(٢)، نحو: رَحْمَةٌ، فيفرق بينه وبين اسم المرة بالوصف تقول: رَحْمَةٌ وَاحِدَةٌ، ويأتي من غير الثلاثي بزيادة تاء التأنيث، نحو: دَحْرَاجَةٌ- استِعَاذَةٌ وَاحِدَةٌ.

(١) ويقال له: مصدر النوع لدلالته على ذلك.

(٢) خرج ما لو اختلف الوزن مع وجود التاء- نحو: نَشْدَةٌ- كُدْرَةٌ، فلا لبس فيه.

فائدة: الفرق بين اسم المرة والمصدر من حيث المعنى، أن المصدر يدل على مطلق الحدث بدون تحديد، والمرة: تحدد الحث مرة واحدة.

اسم الهيئة: وهو ما صيغ من مصدر الثلاثي للدلالة على هيئة الفعل.
أوزانه: يصاغ من الثلاثي على وزن (فِعْلَةٌ) بكسر فسكون ففتح، نحو:
قِعْدَةٌ - قِتْلَةٌ. فإذا كان المصدر نفس اسم الهيئة، فيفرق بينها وبينه بالوصف أو
الإضافة، نحو: نشدة عظيمة - نشدة الملهوف.

ولا يصاغ من غير الثلاثي على (فعللة) إلا شذوذاً، نحو: خِمْرَةٌ. ويجوز
صوغه بالوصف أو الإضافة على أصل مصدره مع زيادة التاء، نحو: التفتت
زيد التفاتة المدعور، والتفاتة سريعة. قال ابن مالك فيهما:

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَهُ وَفَعْلَةٌ هَيْئَةً كَجَلَسَهُ
في غير ذي الثلاث بالتا المَرَّة وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةُ الْخِمْرِهِ
وقال في الكافية:

وما كرمحة وكالإرادة فالوصف بيدي المرة المرادة

المصدر الميمي

تعريفه: هو المصدر المبدوء بميم زائدة.

صياغته: يأتي من الثلاثي على وزن: مَفْعَل بفتح الميم والعين مطلقاً إلا إذا كان مثلاً واوياً صحيح اللام، حذفت فاءه في المضارع، فيأتي على وزن مَفْعَل بفتح الميم وكسر العين،

فالأول نحو: مَفْتَح - مَضْرَب - مَنْصَر - مَوْلَى - مَوْجِل.

والثاني نحو: مَوْعِد - مَوْرِد.

تنبيه: إذا كان الفعل الثلاثي مضعّفاً، فيجوز فتح عينه وكسرها^(١)، نحو:

مَفْرُؤ - مَشْدُؤ، بفتح الفاء والشين وكسرهما.

ويأتي من غير الثلاثي بضم أوله وفتح ما قبل آخره كاسم المفعول من غير

الثلاثي، نحو: مُدْخَلًا - مُكْرَمًا - مُنْطَلَقًا - مُسْتَخْرَجًا. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلْ

رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠].

(١) تحريك العين بحسب الأصل قبل الإدغام إذ الأصل (مَفْرُؤ، مَفْرُؤ، مَشْدُؤ - مَشْدُؤ) ثم نقلت حركة العين

إلى الفاء؛ لأجل الإدغام.

اسم المصدر

تعريفه: هو ما ساوى المصدر في الدلالة، ولم يساوه في اشتماله على جميع أحرف فعله، وتكون عدم المساواة بالنقص لفظاً وتقديراً، من غير تعويض عن الناقص، نحو: أعطى عطاءً^(١).

فلو كان النقص في اللفظ فقط فهو مصدر، نحو: قاتل قتالاً، فنقصان الألف الثانية من الفعل لفظاً، وهي ثابتة تقديراً بدليل قولهم: قِتَّالاً. وهكذا إن عوض عنه، سمي مصدراً، نحو: عِدَّة، وتَقْدِيس.

(١) قال ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك (٢/٩٩): وقد زعم ابن الناظم أن عطاء مصدر وأن همزته حذفت تخفيفاً وهذا خلاف ما صرح به غيره من النحويين.

المصدر الصناعي

تعريفه: هو اسم تلحقه ياء مشددة، وتاء تأنيث في آخره؛ للدلالة على معنى المصدر، نحو: **الْوَهِيَّة** - **رُبُوبِيَّة**.

ومعنى دلالاته على المصدرية، أي: على مطلق الحدث، فمثلاً كلمة إنسان، تدل على الحيوان الناطق، فإذا قلت: **إِنْسَانِيَّة**، دلت على ما تضمنته كلمة إنسان من صفات الكرم والشجاعة والوفاء وحسن الخلق، والأدب، ونحو ذلك.

صياغته: يصاغ من الاسم الجامد، نحو: **إِنْسَانِيَّة** - **وَطَنِيَّة** - **قَوْمِيَّة** - **أُمِّيَّة** - **مَدَنِيَّة**^(١) - **حَيْثِيَّة** - **كَمِيَّة**، ومن الاسم المشتق، نحو: **مَسْئُولِيَّة**.

وقد يصاغ مما أصله أعجمي، نحو: **دِيمَقْرَاطِيَّة**^(١) - **كَلَاسِيكِيَّة**.

(١) أقول هذه الألفاظ قد صارت ضجة العصر، بل اتخذت عند البعض ديناً، وهي كلمات تعني التفاني في حب الإنسان والوطن والقوم والأمم والمدن وأريد بها ترك عقيدة الولاء والبراء، وأن يعيش الناس جميعاً في ود ومحبة بدون نكير، ولا تمييز لمسلم من نصراني أو زنديق من مؤمن، ويعمل من شاء ما شاء تحت غطاء هذه الكلمة، وأن الدين لله والوطن للجميع، وبهذه الكلمات تهدم العقائد وتباح المحرمات وينشر الفساد، والديمقراطية هي الإباحية وترك حكم الله تعالى وتحكيم الرأي والهوى والعياذ بالله. فتنبه.

اسم الفاعل

تعريفه: صفة تشتق من مصدر الفعل المتصرف المبني للمعلوم؛ للدلالة على من وقع منه الفعل على جهة الحدوث.

صياغته: الأصل اشتقاقه من مصدر الأفعال المتعدية، ويقال في اللازمة؛ لدلالته على الحدوث، وصياغته على النحو التالي^(١):

١- يأتي من فَعَلَّ مفتوح العين مطلقاً، ومن فَعِلَ مكسور العين المتعدي، على وزن فاعل، نحو: ضارب - مادٍ^(٢) - بائع^(٣) - جالس - قاضٍ^(٤) - سامع - عالم. قال ابن مالك:

كفَاعِلٍ صُغِ اسْمٌ فَاعِلٍ إِذَا مِّنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَغَنَّا
وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلٌ غَيْرٌ مُّعَدٌّ

٢- يأتي من (فَعِلَ) مكسور العين اللازم على وزن (فَعِلَ) بفتح فكسر، إن دل الفعل على عرض، كالفرح والحزن، نحو: فَرِحَ - بَطِرٌ - دَنَفٌ. وعلى وزن (فَعَلَّان) إن دل الفعل على امتلاء أو خلو، نحو: عطشان - شبعان. وعلى

(١) قال ابن مالك في إيجاز التعريف في علم التصريف (ص ٧١): إذا قصد باسم الفاعل الفعل الثلاثي

الحدوث جاء على فاعل على كل حال، كقولك: زيد شجاع اليوم فازع غداً، ومنه قول الشاعر:

وما أنا من رزء وإن جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح

(٢) أصلها (مادد) سكنت الدال الأولى وأدغمت في الثانية.

(٣) أصلها (بايع) قلبت الياء همزة؛ لوقوعها عينا بعد ألف فاعل، وقد أعلنت في فعله.

(٤) أصله (قاضٍ) حذفت الياء للالتقاء الساكنين، ويكون هذا الحذف في حالتي الرفع والجر، أما في حالة

النصب فلا تحذف، وهكذا إن كان محلياً بـ(أل) فلا تحذف إلا في الوقف قليلاً.

وزن (أَفْعَل) إن دل الفعل على لون أو عيب، نحو: أعور- أحمَر. قال ابن مالك فيه:

..... وَفَعْلٌ غَيْرُ مُعَدِّ بَلِّ قِيَاسُهُ فَعِلٌ
وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشْرٍ وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ

٣- يأتي من (فَعْل)، المضموم العين -ولا يكون إلا لازماً- على الأوزان الآتية:

أ- (فَعْل) بفتح فسكون، وهو الأكثر، نحو: ضخم - سهل - عذب.

ب- (فَعِيل) نحو: كريم - جميل.

ج- (فَعَل) بفتححتين، نحو: حسن - بطل.

د- (أَفْعَل) وهو قليل، نحو: أملح. قال ابن مالك:

وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفَعْلُ جَمَلٌ
وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ

٢- يأتي من غير الثلاثي على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً

مضمومة مع كسر ما قبل الآخر، ولو تقديراً، نحو: مستخرج - منطلق -

مقاتل - مستدع - مختار^(١). قال ابن مالك:

وَزَنَةُ الْمَضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ^(٢) مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ

مع كسر متلو الأخير مطلقاً وَضَمُّ مِيمٍ زَائِدٌ قَدْ سَبَقَا

(١) أصله (مختبر) تحركت الياء، وفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً.

(٢) فائدة: قد يأتي اسم الفاعل ويراد به اسم المفعول، كقوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]،

أي مرضية، وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣]، أي لا معصوم. وقد

يأتي فعول بمعنى اسم الفاعل فيستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو: صبور - شكور.

صيغ المبالغة

تعريفها: هي عبارة عن صيغ محولة عن اسم الفاعل؛ للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث.

أوزانها: لها أوزان كثيرة، وأشهرها خمسة:

١- فَعَّال، نحو: هَمَّاز - مَنَّاع.

٢- فَعُول، نحو: صَدُوق - غَفُور.

٣- مِفْعَال، نحو: مِقْدَام - مِهْدَار.

٤- فَعِيل، نحو سَمِيع - عَمِيل.

٥- فَعِل نحو: حَذِر - فَطِن، ومنه قوله:

حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ
مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ
وقول الآخر:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عَرْضِي
جَحَاشُ الْكَرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدٌ
قال ابن مالك في هذه الصيغ:

فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ
بِكثْرَةٍ عَنِ فَاعِلٍ بِدِيلٍ
فِيستحق ماله من عمل
وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلٍ

تنبيه: لا تبنى هذه الأوزان إلا من الثلاثي غالباً، وندر من غيره، نحو

مِعْطَاء - بَشِير. من أعطى وبشّر.

اسم المفعول

تعريفه: هو وصف يشتق من مصدر الفعل المتصرف المبني للمجهول؛ ليدل على من وقع عليه الفعل، على وجه التجدد والحدوث.
صياغته:

١- يأتي من الثلاثي على وزن (مَفْعُول)، وإن كان لازماً زيد له حرف جر، نحو: مضروب - مذهب به - مَقُول^(١) - مَوْقِي^(٢). قال ابن مالك:

وفي اسم مَفْعُولِ الثَّلَاثِيّ اطَّرَدُ زِنَةُ مَفْعُولِ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ
وقد يأتي على أوزان أخرى، نحو فَعِيل - كَقَتِيلٍ بمعنى مقتول، وفِعْل، نحو:
ذَبَحَ بمعنى مذبوح. وهو مقصور على السماع. قال ابن مالك:

وناب نقلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْوُ فِتَاةٍ أَوْ فِتْيٍ كَحَيْلٍ
٢- يأتي مما زاد على الثلاثي بزيادة ميم مضمومة بدلاً عن حرف المضارعة، مع فتح ما قبل الآخر، ولو تقديراً، نحو: مُخْرَجٌ - مُسْتَخْرَجٌ - منطلق - مختار^(٣).

قال ابن مالك بعد ذكر اسم الفاعل مما زاد على الثلاثة:

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُتَنَظَّرِ

(١) أصله (مَقُولٌ) على وزن مفعول، نقلت حركة الواو إلى الصحيح الساكن قبلها، ثم حذفت لانتقاء الساكنين الواو التي هي عين الكلمة على الصحيح، فصارت (مَقُولٌ) على وزن مفعول.

(٢) أصله (مَوْقِيٌّ) اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء، وقلبت الضمة كسرة للمناسبة، فوزنه (مفعول) لعدم تأثير الإعلال فيه.

(٣) أصله (مُخْتَبِرٌ) تحركت الياء وفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً. ويفرق بين هذا وبين اسم الفاعل بالقرائن، تقول في اسم الفاعل: أنا مختار لك. وفي اسم المفعول: أنا مختار من بني فلان.

الصفة المشبهة

تعريفها: هي صفة تشتق من مصدر الفعل اللازم للدلالة على الثبوت واللزوم.

صياغتها: أولاً: من الثلاثي:

١- تأتي الصفة المشبهة من (فَعَلَ) بفتح العين، إن كان معتلاً على وزن (فَيْعَل)، بكسر العين، نحو: مَيِّت - قَيِّم.

وإن كان صحيحاً، فعلى وزن: (فَيْعَل) بفتح العين، نحو: فيصَل - صيرَف.

٢- إن كان الفعل، على وزن (فَعَلَ) بكسر العين، فتأتي الصفة المشبهة منه على وزنين خاصين هما:

(أَفْعَل)^(١)، نحو: أحمَر - أعوَر.

(فَعْلَان)^(٢)، نحو: عطشان - شبعان.

٣- إن كان الفعل على وزن (فَعُل)، مضموم العين، فيأتي على أربعة أوزان

خاصة:

(فَعَل) بفتحتين، نحو: حَسَنَ - بَطَلَ.

(فُعَل) بضميتين، نحو: جُنِبَ.

(١) تكون على هذا الوزن، إن دل الفعل على لون أو عيب، وهي فيما هو موضوع للبقاء والثبوت.

(٢) تكون على هذا الوزن، إن دل الفعل على خلو أو امتلاء. وهي فيما يحصل ويزول ببطء.

(فَعَال) بفتحين، نحو: جَبَان.

(فُعَال) بضم ففتح، نحو: شُجَاع.

٤- الأوزان المشتركة بين فِعِل المكسور العين، وفَعُل المضموم العين، ستة

أوزان:

(فَعُل) بفتح فسكون نحو: سَبَط - ضَخْم.

(فِعُل) بكسر فسكون، نحو: صِفْر - مِلْح.

(فُفُل) بضم فسكون، نحو: حُرٌّ - صُلْب.

(فَعِل) بفتح فكسر، نحو: فَرِح - نَجِس.

(فَاعِل) نحو: بَاسِل - طَاهِر.

(فَعِيل) نحو: بَخِيل - كَرِيم.

ثانياً: من غير الثلاثي، تأتي على وزن اسم الفاعل، بضم الميم، مع كسر ما

قبل الآخر، نحو: منطلق اللسان.

* تنبيه:

من الملاحظ أن أوزان الصفة المشبهة تشترك مع أوزان اسم الفاعل، ويفرق

بينها بالدلالة على التجدد والحدوث أو الثبوت، واللزوم.

اسما الزمان والمكان، الميمين

تعريفهما: ما اشتقا من مصدر الفعل؛ ليدلا على زمن وقوع الفعل، أو مكانه.

صياغتهما: يأتيان من الفعل الثلاثي على :

١- مَفْعَلٌ^(١)، بفتح الميم، والعين، إذا كان الفعل معتل الآخر، أو كان صحيحاً وعينه مضمومة أو مفتوحة في المضارع ولم يكن مثلاً واوياً، نحو: مَسَعَى - مَنَصَّر - مَفْتَح.

٢- مَفْعِلٌ، بفتح الميم، وكسر العين، إذا كان الفعل صحيح اللام، مكسور العين في المضارع، نحو: مَرَّجِع - مَضْرِب؛ أو كان مثلاً واوياً، نحو: مَوْعِد - مَوْضِع.

ويأتيان من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول، بضم الميم وفتح ما قبل الآخر، نحو: مُدْخَل - مُسْتَخْرَج - مُنْطَلَق.

تنبيه: علم مما سبق أن أوزان اسم المفعول، والمصدر الميمي، والظرف الميمي، تتحد في غير الثلاثي، وهكذا في بعض الثلاثي؛ فيميز بين هذا وذاك. انطلقت دعوة التوحيد منطلقاً عظيماً (منطلقاً مصدر ميمي).

(١) وردت ألفاظ عن العرب بكسر العين، وقياسها الفتح، نحو: المشرق - المغرب - المسجد - المرفق، ونحوها. وقد خرجت على الشذوذ، أو أنها صارت أعلاماً لمواضع، مع العلم أنه قد ورد فيها الفتح على القياس.

(منطلق اسم مكان).	مكة منطلق الدعوة الإسلامية
(منطلق اسم زمان).	عهد عمر منطلق الفتوحات الإسلامية
(مخرج مصدر ميمي).	خرجت من الفتنة مخرجاً سليماً
(مخرج اسم زمان).	الساعة السادسة مخرج الخطيب
(مخرج اسم مكان).	البيت مخرج الطالب كل يوم
(مخرج اسم مفعول).	الصالح مُخْرَجٌ من أهله الفاسدين

اسم الآلة

تعريفها: اسم مصوغ من مصدر الثلاثي؛ ليدل على آلة الفعل. وهو على

قسمين:

* القسم الأول: القياسي ويأتي على ثلاثة أوزان

١- مِفْعَل بكسر الميم وفتح العين، نحو: مِغْزَل - مِعْوَل - مِقْص^(١).

٢- مِفْعَال، نحو: مِئْشَار - مِفْتَّاح - مِحْرَاث.

٣- مِفْعَلَة، نحو: مِسْطَرَة - مِلْعَقَة - مِكْنَسَة.

* القسم الثاني: السماعي:

نحو: سِكِّين - قَلَم - سَيْف. ولا يقاس عليه. إلا أن هناك أوزاناً مسموعة،

أجاز العلماء المتأخرون القياس عليها؛ للحاجة إلى ذلك نحو:

أ- فَعَّالَة، نحو: غَسَّالَة - ثَلَّاجَة - دَبَّابَة.

ب- فَاعِلَة، نحو: سَاقِيَة.

ج- فَاعُول، نحو: نَاقُوس - صَارُوخ - حَاسُوب.

(١) أصله (مِقْصَصٌ) على وزن مفعّل نقلت حركة الصاد الأولى إلى الصحيح الساكن قبلها، ثم أدغمت.

أفعال^(١) الزيادة

تعريفه: هو اسم مصوغ من المصدر؛ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، نحو: زيد أكرم من عمرو - هند أقبح من دعد.

أوزانه: أفعال^(٢) ومؤنثه فُعَلَى. ويشترط في صياغته ما يلي:

- ١- أن يصاغ من فعل ثلاثي، ولا يصاغ من غيره إلا شذوذاً.
- ٢- أن يكون الفعل تاماً، فخرج الناقص.
- ٣- أن يكون متصرفاً، فخرج الجامد.
- ٤- أن يكون مثبتاً، فخرج المنفي.
- ٥- أن يكون مبنياً للمعلوم، فخرج المبني للمجهول.
- ٦- أن يكون قابلاً للتفاوت، فخرج ما لا يقبل التفاوت نحو: مات.
- ٧- أن لا يكون الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء، فخرج ما كان كذلك، نحو: أحمر - حمراء.

* كيفية صياغته مما لم تتوفر فيه الشروط السابقة:

(١) التعبير بالزيادة أولى من التعبير بالتفضيل لأن الزيادة تدل على مطلق الزيادة من كثرة أو قلة أو حسن أو قبح.

(٢) حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال من ثلاث كلمات وهي: خير، شر، حب، وإثباتها في الأوليين قليل وفي حب كثير.

إذا أردنا صوغه مما لم تتوفر فيه الشروط، يؤتى بصيغة مناسبة من فعل مستوفٍ للشروط، ثم يؤتى بعده بمصدر الفعل غير المستوفى للشروط وينصب على التمييز، نحو: الورد أشد حمرة من العنب - الدجاج أسرع موتاً من الضب، المؤمن أكثر استغفاراً من المنافق. فإن لم يستطع الإتيان بالمصدر صريحاً جيء به مؤولاً، نحو: العاقل أجدر أن لا يترك عبادة ربه من الجاهل - والمظلوم أحق أن يُنصر من الظالم. ويظهر من هذا أن المؤول بالصريح يؤتى به من الفعل المنفي أو المبني للمجهول، أما الجامد فيمتنع الصوغ منه.

* أحوال (أفعل) الزيادة اللفظية:

أ- وجوب المطابقة، وذلك إذا دخلت عليه (أل)، نحو: المؤمن الأفضل - المؤمنة الفضلى - المؤمنان الأفضلان - المؤمنون الأفضلون - المؤمنات الفضليات.

ب- لزوم الأفراد والتذكير، وذلك إذا تجرد من (أل) والإضافة وجر المفضول بمن، نحو: المؤمن أفضل من المسلم - المؤمنة أفضل من المسلمة - المؤمنان أفضل من المسلمَيْن - المؤمنون أفضل من المسلمَيْن - المؤمنات أفضل من المسلمات، وإذا أضيف إلى نكرة، نحو: محمد أفضل رجل - مريم أفضل امرأة في بني إسرائيل - العمران أفضل رجلين - العشرة أفضل رجال - المؤمنات أفضل نسوة.

ت- جواز الوجهين: وذلك إذا أضيف إلى معرفة، كقوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٦]، بدون مطابقة، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، بالمطابقة.

قال ابن مالك:

وإن لِنَكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرِّدًا أَلْزِمَ تَذْكَيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا
وَتَلَوُّ أَلْ طَبَّقُ وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنِ ذِي مَعْرِفَةٍ
* أحواله المعنوية:

١- أن يدل على الزيادة بين اثنين، اشتركا في صفة واحدة، وزاد أحدهما على الآخر، نحو: عمر أفضل من خالد.

٢- أن يدل أحدهما على الزيادة في صفته الخاصة به، على الآخر في صفته الخاصة به، نحو: العسل أحلى من الخل: أي: العسل في حلاوته أقوى من الخل في حموضته.

٣- أن يدل الوزن على الصفة المشبهة، من غير مفاضلة، كقوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، أي: هيّن.

التعجب^(١)

تعريفه: هو انفعال النفس عند شعورها بما خفي سببه، أو ما استعظمتها.

صيغته: له صيغتان:

الأولى سماعية: نحو: سبحان الله - كيف تكفرون بالله، ونحوها.

الثانية قياسية: ولها وزن: ما أفعله - أفعل به، نحو: ما أحسن الصدق،

وأحسن بالصدق.

شروط صياغته: هي شروط صياغة أفعل الزيادة، قال ابن مالك:

وَصَغُّهَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا قَابِلٍ فَضِّلِ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَعَبَّرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا وَعَبَّرِ سَالِكِ سَبِيلِ فِعْلَا

تنبيه: إذا أريد التعجب مما لم يستوف الشروط، جيء بصيغة مستوفية

للشروط، ثم يجعل مصدر غير المستوفي للشروط، معمولاً لفعل التعجب،

نحو: ما أشد استخراج زيد للفوائد - أشدد باستخراجه لها وفي هذا وما سبق

في باب أفعل الزيادة يقول ابن مالك:

وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شَبَّهَهَا يَخْلَفُ مَا بَعْضَ الشَّرْطِ عَدْمَا

(١) هذا التعجب في حق المخلوق، أما صفة العجب لله عز وجل فليس عجبه ناشئاً عن خفاء في الأسباب،

أو جهل بحقائق الأمور كما هو الحال في عجب المخلوقين بل: هو معنى يحدث له سبحانه على مقتضى مشيئته،

وحكمته، وعند وجود مقتضيه. انظر شرح الواسطية لمحمد خليل هراس (ص: ١١٤).

المذكر والمؤنث

المذكر: هو ما دل على ذكر وخلا من معنى التأنيث.

المؤنث: هو ما فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً. وهو ثلاثة أقسام:

الأول: الحقيقي: وهو ما له فرج حقه أن يوطأ ولو دبراً كأثنى الطير.

الثاني: المجازي: وهو ما لا فرج له، نحو: ورقة - شمس - دار.

الثالث: اللفظي: وهو ما لحقته علامة التأنيث ومعناه مذكر، نحو: حمزة -

زكرياء.

* علامة التأنيث: له علامتان:

١ - التاء المربوطة وهي أكثر استعمالاً؛ لدلالاتها على التأنيث، ظاهرة نحو:

ناقة، ومقدرة نحو: شمس كتف.

٢ - ألف التأنيث المقصورة والممدودة.

قال ابن مالك:

علامة التأنيث تاءٌ أو ألفٌ وفي أسامٍ قَدَّرُوا التاءَ كَالْكَتِفِ

وَيَعْرِفُ التَّقْدِيرَ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

تنبیه: الأصل في تاء التأنيث ^(١) أن تدخل في الصفات؛ للفرق بين المذكر

(١) وتأتي التاء لغير التأنيث لمعان منها: ١- الوحدة، نحو: غرفة. ٢- المبالغة، نحو: راوية. ٣- توكيد

المبالغة، نحو: علامة. ٤- التعويض، نحو: عدة. ٥- التذكير، نحو: ثلاثة - أربعة. ٦- توكيد التأنيث، نحو:

عجوزة. ٧- الفرق بين المفرد والجمع، نحو: بقر - بقرة. ٨- تعريف العجمة، نحو: كيلجة (وهو المكيال).

والمؤنث، نحو: مسلم - مسلمة. غير - أن هناك صفات، لا تدخلها؛ لاستواء

المذكر والمؤنث فيها وهي كثيرة أشهرها:

أ- فَعُولٌ بمعنى فاعل، نحو: صَبُورٌ - شَكُورٌ.

ب- مِفْعَالٌ، نحو: مِهْذَارٌ - مِعْطَارٌ.

ج- مِفْعِيلٌ، نحو: مِئطِقٌ - مِعْطِيرٌ.

د- مِفْعَلٌ، نحو: مِعْشَمٌ، وهو الذي لا يشنيه شيء.

هـ- فَعِيلٌ، نحو: قَتِيلٌ وجريحٌ.

قال ابن مالك:

وَلَا تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولًا أَصْلًا وَلَا مِفْعَالٌ وَمِفْعِيلًا

كَذَلِكَ مِفْعَلٌ وَمَاتِلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّامِتِنِعَ

ومعنى البيت الأخير: أن وزن فعيل يُذكَرُ غالباً إذا تبع موصوفه

نحو: جاءت امرأة جريح وقد تدخله التاء قليلاً، نحو: قَتِيلٌ - قَتِيلَةٌ. ومثله

حائض الخاص بالمؤنث، قد يقال فيه حائضة. كما أنهم قالوا في رجلٍ الخاصِّ

بالرجال: رجلة.

الصحيح والمنقوص والمقصور والممدود

الصحيح:

هو ما ليس منقوصاً ولا مقصوراً ولا ممدوداً نحو: محمد- صالح ويدخل فيه الشبيه بالصحيح^(١)، وهو ما آخره ياء أو واو، قبلها ساكن، نحو: ظبي- دلو.

المنقوص:

هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة، مكسور ما قبلها، نحو: القاضي- الداعي.

المقصور:

هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، نحو: الهوى- الهدى، وهو قسمان:

- ١- سماعي: وهو ما لا نظير له من الصحيح، نحو: الفتى- العصا.
- ٢- قياسي: وهو كل اسم معتل اللام له نظير من الصحيح، ويأتي مما يلي:
 - أ- المصدر إن كان فعله ثلاثياً معتل الآخر بالياء، نحو: جَوِيَ جَوِيٌّ.
 - ونظيره من الصحيح، فرح فرحاً.
 - ب- جمع ما كان مفردة معتل اللام، على وزن (فَعْلَة- فُعْلَة) بكسر الفاء

(١) سمي شبيهاً بالصحيح؛ لأنه يأخذ أحكام الصحيح في ظهور الحركات.

وضمها، نحو: فَرِيَّةٌ وَفَرِيٌّ - مُدِيَّةٌ مُدِيٌّ. ونظيره من الصحيح، حُجَّةٌ وَحَجَجٌ - كُرْبَةٌ وَكَرَبٌ.

ت - اسم المفعول المعتل اللام من غير الثلاثي، نحو: معطى - مصطفى - مستدعى. ونظيره من الصحيح، مكرم - مستخرج.

ث - المصدر الميمي والظرف الميمي من الفعل المعتل، نحو: ملهى - مسعى، ونظيره: مذهب - مسرح.

ج - جمع فعلى أنثى أفعل، نحو: الدُّنَا جمع دُنْيَا مؤنث أدنى. ونظيره أخر جمع أُخْرَى مؤنث آخر.

قال ابن مالك:

فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ	إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ
ثُبُوتٌ قَصْرٌ بِقِيَاسِ ظَاهِرٍ	فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرِ
كَفَعَلَةٍ وَفَعَلَةٍ نَحْوِ الدُّمَى	كَفَعَلٍ وَفَعَلٍ فِي جَمْعِ مَا

الممدود:

هو الاسم المعرب الذي آخره همزة تلي ألفاً زائدة، نحو: صحراء - حمراء،

وهو قسمان:

١ - سماعي وهو ما ليس له نظير من الصحيح، نحو: الشراء بفتح الشاء كثرة

المال، والحذاء.

٢- قياسي: وهو كل اسم معتل اللام له نظير من الصحيح، ملتزم فيه زيادة ألف قبل آخره، ويكون في:

أ- مصدر الفعل المبدوء بهمز وصل وهو معتل اللام، نحو: ارعواء- ابتغاء- استقصاء. ونظيره من الصحيح انطلاقاً- استخراجاً.

ب- مصدر الفعل المعتل الموازن (لأفعل)، نحو: إعطاء- إملاء. ونظيره، إحساناً- إلزاماً.

ث- مفرد الجمع الذي على (أفعلَة) معتل اللام، نحو: كساء مفرد أكسيّة- غطاء مفرد أغطية. ونظيره، حمار وأحمره- سلاح وأسلحة. قال ابن مالك:

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ فَاَلْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتَّى عُرِفَ
كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِيَ بِهِمْزٍ وَصَلَّ كَارِعَوَى وَكَارَتَأَى
وقال في السماعي منها:

وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدًّا بِنَقْلِ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا
تنبيه: يجوز قصر الممدود مطلقاً بالإجماع، بخلاف مد المقصور فلا يجوز، وأجازه بعضهم في الضرورة.

ومنه قوله:

يالك من تمر ومن شيشاء ينشب في المسعل و اللهاء
إذ أصله: (اللها) بدون همز.

المفرد والمثنى والجمع

المفرد: هو ما ليس مثنى ولا مجموعاً، ولا ملحقاً بهما ولا من الأسماء الستة: نحو محمد - قلم - كتاب.

المثنى^(١): هو ما دل على اثنين أو اثنتين، بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون، نحو: محمدان - كتابان - فاطمتان - عينان.

الجمع: وينقسم إلى ثلاثة أقسام: جمع مذكر سالم، جمع مؤنث سالم^(٢). جمع تكسير. أما جمع المذكر السالم^(٣): فهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون

(١) شروط المثنى مجموعة في قوله:

شروط المثنى أن يكون مفرداً
موافقاً للفظ والمعنى له
ومعرباً منكراً ماركباً
مماثل لم يغن عنه غيره

(٢) هذه التسمية منتقدة لأنه يدخل في جمعه المفرد المذكر، وكذا يحصل له التغير بالشكل فهو غير سالم مطلقاً، وليس مؤنثاً مطلقاً. والأولى أن يعبر بقولهم: ما جمع بألف وتاء مزيدتين وعليه أكثر المحققين، ويترد هذا الجمع في خمسة أشياء: ١- أعلام الإناث المعنوية، نحو: زينب وهند ٢- المؤنث اللفظي، نحو: فاطمة - حمزة - سلمى - صحراء ٣- مصغر غير العاقل، نحو: درهم ٤- وصف غير العاقل، نحو: شامخ ٥- كل خاسي لم يسمع له جمع تكسير، نحو: إصطبل - سراق. وقد جمعت في أبيات:

وقسه في ذي التاء ونحو ذكرى
وزينب ووصف غير العاقل
ودرهم مصغر وصحرا
وغير ذا مسلم للعاقل

(٣) وهو قسمان جامد وصفة، ويشترط في الجامد إذا أردنا جمعه هذا الجمع: أن يكون علماً للمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب، نحو: محمد. ويشترط في الصفة: أن تكون صفة للمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. نحو: مسلم، فإن اختلف شرط مما ذكر فهو ملحق بجمع المذكر السالم.

أو ياء ونون، نحو: مسلمون - محمدون.

وأما ما جُمع بألف وتاء مزيدتين^(١): هو ما دل على أكثر من اثنين، أو اثنتين بزيادة ألف وتاء، نحو مسلمات - فاطمات - حمامات - شاحنات.

أما جمع التكسير فسيأتي له باب خاص - إن شاء الله - والغرض من هذا الفصل التمهيد لكيفية جمع الصحيح، والمنقوص والمقصور والمدود.

(١) ملخص ما يحدث لما جمع بألف وتاء مزيدتين من التغييرات: ١- إن كان المفرد مختوماً بالتاء، حذفت في الجمع، نحو: فاطمات جمع فاطمة، وبنات جمع بنت. ٢- إن كان المفرد اسماً ثلاثياً جامداً على وزن (فَعَل) بفتح الفاء، وهو صحيح العين ساكنها سواء كان معتل اللام أو صحيحها، فيجب فيه في الجمع فتح عينه، نحو: طَلْحَة طَلْحَات، ظَبْيَة ظَبْيَات. ٣- إن كان الاسم على وزن (فُعَل) بضم الفاء وهو صحيح العين = ساكنها سواء كان صحيح اللام أو معتلها بالواو فقط، فيجوز فيه ثلاث لغات: الضم إتباعاً لحركة الفاء وهو الأكثر، والفتح لخفته، والتسكين، نحو: لُعبَة لُعبَات لُعبَات لُعبَات، حُطْوَة حُطُوات حُطُوات حُطُوات. ٤- إن كان الاسم على وزن (فُعَل) بكسر الفاء وهو صحيح العين ساكنها، صحيح اللام، فيجوز فيه ثلاث لغات: الكسر على الإتباع، والفتح لخفته، والتسكين على الأصل وهو الأكثر، نحو: هِنْد هِنْدَات هِنْدَات هِنْدَات. ٥- وما خرج مما سبق وهو معتل اللام بالياء من مضموم الفاء، ومعتل اللام من مكسور الفاء، ومعتل العين من الجميع، ومتحرك العين من الجميع، فحكم هذه البقاء على الأصل من غير تغير، نحو: دَمِيَة دَمِيَات - رَشْوَة رَشَوَات - دَوْلَة دَوْلَات - تَحْمَة تَحْمَات - بَقْرَة بَقْرَات - هَبَة هَبَات.

حكم الثلاثي الذي حذفت لامه: أ- إن كان مفتوح الفاء، ولو بحسب الأصل، فيرد في الجمع إلى أصله، نحو: سَنَة سَنَوَات - أخت أخوات، لأن أصل أخت (أخو). ٢- إن كان مكسور الفاء، فالأكثر فيه عدم الرد، نحو: مائة مئآت - رثة رثآت. ٣- إن كان مضموم الفاء فلا يرد المحذوف، نحو: ثبة ثبات - أي متفرقين.

كيفية التثنية لما سبق:

الصحيح: يثنى بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون، من غير أن يحدث له شيء، ويلحق به الشبيه بالصحيح.

المنقوص: إن كان محذوف الياء نحو: قاضٍ وداعٍ، ردت في التثنية، نحو: قاضيان - داعيان

المقصور: إن كانت ألفه زائدة على ثلاثة؛ قلبت ياء مطلقاً، نحو: مصطفىان - معطيان. وإن كانت ألفه ثلاثة؛ رجعت في التثنية إلى أصلها إن كانت ياء أو واو، نحو: هديان - رحيان، عصوان - قفوان. وإن كانت ألفه مجهولة الأصل. فإن كانت مماله قلبت ياء، نحو: متيان علما تثنية متى. وإن كانت غير مماله، قلبت واواً، نحو: لدوان علما تثنية لداى.

قال ابن مالك:

أخِرَ مَقْصُورُ ثَنَّى اجْعَلْهُ يَا إِنَّ كَانَ عَن ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا
كَذَا الَّذِي يَلِيا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى
فِي غَيْرِ ذَا ثُقْلَبُ وَاوَا الْأَلْفِ وَأَوْلِهَامَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفُ

وهكذا يأخذ ما جمع بألف وتاء مزيدتين، حكم التثنية، لكن بزيادة ألف وتاء كما هو معلوم، نحو: مسلمات - داعيات - مصطفيات - هديات - عصوات - متيات - لدوات.

كيفية جمع ما سبق جمع مذكر سالماً:

الصحيح: يزداد في آخره واو ونون، أو ياء ونون، ولا يحدث له شيء، ومثله

الشبيه بالصحيح.

المنقوص: تحذف ياءه، ويضم ما قبل الواو، ويكسر ما قبل الياء. نحو:

القاضون - الداعون، أو القاضين - الداعين.

المقصور: تحذف الألف وتبقى الفتحة دليلاً عليها، نحو: الأعلون -

المصطفون. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧].

كيفية تشية الممدود وجمعه جمع مذكر سالماً، وجمع مؤنث سالماً:

وقد أفردناه؛ لأن حكمه في هذه الثلاث واحد، وإليك تفصيل ذلك:

١- إن كانت همزته للتأنيث، وجب قلبها واواً، نحو: صحراوان -

صحراوون علماً - صحراوات.

٢- إن كانت همزته أصلية وجب إثباتها، نحو: قراءان - قراءون - قراءات.

٣- إن كانت همزته منقلبة عن أصل جاز قلبها واواً والإثبات، والأحسن

قلبها، نحو: كساءان وكساوان - كساءون وكساوون علماً - كساءات

وكساوات، ومثلها بناء.

٤- إن كانت للإلحاق جاز قلبها واواً وبقاؤها؛ والأحسن بقاؤها، نحو:

علباوان وعلباوان - علباوون وعلباوون علماً - علباوات وعلباوات. والعلباء:

هو عصب العنق.

وفي هذا يقول ابن مالك:

وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا
صَحْحٌ وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرٍ

وَمَا كَصَحْرَاءَ بَوَاوِ ثُنْيَا
بَوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرَ مَا ذُكِرَ

جمع التكسير^(١)

تعريفه: هو ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين مع تغير في صيغة مفردة، لفظاً أو تقديراً والتغير التقديري نحو: فُلُك، فصورته وصورة جمعه واحدة، قال تعالى: ﴿وَعَايَةُ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾ [يس: ٤١]، وقال تعالى: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاحِرَ﴾ [فاطر: ١٢]، فأصل التغير موجود تقديراً؛ لأن الأصل في جمع التكسير هو التغير.

وأما التغير اللفظي، فيكون بأحد ستة أشياء: إما بالشكل، نحو: أَسَدٌ وَأُسْدٌ، أو بالنقص نحو: تُحْمَةٌ وَتُحْمٌ. أو بالزيادة، نحو: صِنُوٌّ وَصِنُونٌ. أو بالشكل مع الزيادة، نحو: رَجُلٌ وَرِجَالٌ. أو بالشكل مع النقص، نحو: كِتَابٌ وَكُتُبٌ. أو بالشكل مع النقص والزيادة، نحو: غُلَامٌ وَغُلَمَانٌ.

* وجموع التكسير على قسمين:

- ١- جمع قلة: وهو ما دل على ثلاثة إلى عشرة.
- ٢- جمع كثرة: وهو ما دل على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية، وقيل يشتركان إلى العشرة، وينفرد بعد ذلك جمع الكثرة إلى ما لا نهاية. وهذا التفصيل إذا كان للمفرد جمع قلة، وجمع كثرة؛ فإن لم يكن له إلا جمع واحد، فيستخدم للمعنيين على السواء، نحو: أرجل جمع رَجُلٍ - ورجال جمع رَجُلٍ، فالأول جمع

(١) وهو عام في المذكر والمؤنث، وفي العاقل وغير العاقل.

قلة، ولم يستعمل له كثرة، فيستغني به، والذي بعده على العكس من ذلك.

قال ابن مالك:

وَبَعْضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضِعَا فِي
كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِيِّ
أوزان القلة^(١):

وقد جمعها ابن مالك بقوله:

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلٌ ثُمَّ فَعَلَةٌ
ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قَلَّةٌ

١- (أَفْعُلٌ) بضم العين، ويكون جمعاً لـ (فَعَلٌ) مفتوح الفاء، صحيح العين

ساكنها، نحو: نَفْسٌ أَنْفُسٌ. وللإسم المؤنث الرباعي المعنوي الذي ثلثه حرف مد، نحو: ذِرَاعٌ أذْرُعٌ.

قال ابن مالك:

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلٌ
وَلِلرَّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ
إِنْ كَانَ كَالعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي
مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدُّ الْأَحْرَفِ

٢- (أَفْعَالٌ) ويكون جمعاً للثلاثي المجرد الذي لا يجمع على أَفْعُلٍ، نحو:

سُورٌ أَسْوَارٌ - بَابُ أَبْوَابٍ - بَيْتٌ أَيْبَاتٌ - طِفْلٌ أَطْفَالٌ - رِزْقٌ أَرْزَاقٌ.

قال ابن مالك:

(١) الدليل على أنها جموع قلة: ١- تصغيرها بلفظها، والتصغير يدل على التقليل المنافي للتكثير. ٢- كثرة

استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة غالباً.

وغير ما أفعُل فيه مُطَّرِدٌ مِنَ الثُّلاثي اسماً بأفعال يَرِدُ
 ٣- (أَفْعَلَةٌ) ويكون جمعاً للاسم المذكور، الذي على أربعة أحرف، ثالثها
 حرف مد، نحو: زَمَانٌ أَزْمِنَةٌ - جَنِينٌ أَجْنَةٌ - عَمُودٌ أَعْمِدَةٌ - دَوَاءٌ أَدْوِيَةٌ. وفي
 فَعَالٍ بفتح أوله، أو كسره مضعف اللام، أو معتلها، نحو: بتات أبتة - زمام
 أزمة - قباء أقبية - كساء أكسية.

قال ابن مالك رحمه الله تعالى:

في اسمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ثَلَاثٌ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطَّرَدٌ
 وَالزَّمْمَةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فَعَالٍ مُصَاحِبِي تَضَعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ
 ٤- (فَعْلَةٌ) بكسر فسكون، وهو مقصور على السماع، نحو: شَيْخَةٌ جمع
 شيخ - ثِيْرَةٌ جمع ثَوْرٍ - فِتْيَةٌ جمع فتى، ولم يطرُد في شيء؛ حتى عده بعضهم اسم
 جمع، لا جمع، وهو أبو بكر بن السراج.

قال ابن مالك:

وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى

.....

أوزان جموع الكثرة

وله أوزان كثيرة جداً، ونقتصر على المشهور منها:

١- (فُعَل) بضم فسكون، وهو مقيس في أَفْعَلِ وفَعْلَاءِ، نحو: أحمر وحمراء

جمعها حُمُرٌ. قال ابن مالك:

فُعَلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرًا

٢- (فُعَل) بضمتين ويطرد في وصف على فَعُولٍ بمعنى فاعل، وفي كل اسم

رباعي قبل آخره مد، وهو صحيح الآخر مذكراً كان أو مؤنثاً، نحو: صَبُورٌ صُبْرٌ-

كُرَاعٌ كُرْعٌ- قَضِيبٌ قُضْبٌ- عَمُودٌ عُمْدٌ- سِرِيرٌ سُرُرٌ- ذُلُولٌ ذُلُلٌ.

ويشترط في المضعف منه أن لا تكون مدته ألفاً، فلا يطرد بل يقتصر فيه

على السماع، نحو: عَنَانٌ وَعُنُنٌ (وهو السحاب)- حجاج حجج.

قال ابن مالك:

وفُعَلٌ لاسْمِ رباعيٍّ بِمَدٍّ قد زيدَ قبلَ لامِ اعْلالاً فَقَدْ

..... مالم يُضاعَفِ في الأعمِّ ذُو الألفِ

تنبيه: إن كانت عين هذا الجمع واواً وجب تسكينها، نحو: سواك سُوكٌ-

سوار سُورٌ، فَإِنْ لَمْ جازَ تسكينها وضمها نحو: قذال قُذَلٌ وقُذْلٌ.

٣- (فُعَل) بضم ففتح، ويطرد في اسم على فُعَلَةٌ بضم فسكون، وفي فُعَلِي

أُنثى أفعل، نحو: غُرْفَةٌ غُرْفٌ- كُبْرَى كُبْرٌ.

٤- (فَعَلَ) بكسر ففتح، ويطرد في اسم على فَعْلَة بكسر فسكون، نحو: حَجَّة حَجَج - كِسْرَة كَسَرَ.

وقد يأتي على (فُعَلَ) بضم ففتح، نحو: حَيَّة وِلْحَى.
قال ابن مالك في الوزنين:

وَفُعَلَ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ

ونحو كُبْرَى وَلِفُعْلَةٍ فَعَلَ وقد يجيء جَمْعُهُ على فُعَلَ

٥ ، ٦- (فُعْلَة) بضم ففتح، ويطرد في وصف المذكر العاقل الذي على وزن فاعل معتل اللام، نحو: قَاضٍ قُضَاة - دَاعٍ دُعَاة^(١).

و(فَعْلَة) بفتحات، ويطرد في وصف المذكر العاقل، صحيح اللام، نحو: كامل كملة - ساحر سحرة.

قال ابن مالك فيها:

في نحو رامٍ ذو اطرادٍ فُعْلَهُ وشاع نحو كامل وكمَلَهُ

٧- (فُعَلَى) بفتح فسكون، ويطرد في وصف دال على هلاك أو تشتت أو

توَجع، بَزْنَة فَعِيل بمعنى مفعول، وما جرى مجراه، نحو: قتيل قتلى - أسير

أسرى - جريح جرحى - مريض مرضى أو زِنَة فَعِل بفتح فكسر، نحو: زمن

زمنى. أو زنة فاعل، نحو: هالك هلكى.

(١) أصل قضاة ودعاة (قضية ودعية) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً فيها.

أو زنة فيعل، نحو: ميّت^(١) موتى. أو زنة أفعل، نحو: أحقق حمقى. أو زنة فعلان، نحو: عطشان عطشى. قال ابن مالك:

فَعَلَى لِيُوصَفِ كَقَتِيلٍ وَزَمِنٌ وَهَالِكٌ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِينٌ
٨- (فِعْلَةٌ) بكسر ففتح، وهو كثير في (فُعَل) بضم فسكون، صحيح اللام،
نحو: قُرْطِ قِرْطَةَ - كُوزِ كِوزَةَ.

وقلّ في فَعَلٍ وفِعَلٍ بسكون العين مع فتح الفاء، وكسرها، نحو: غَرَّدَ لنوع
من الكمأة غِرْدَةٌ - قِرْدَ قِرْدَةٌ.
قال ابن مالك:

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَامًا فِعْلَةٌ وَالْوَضْعُ فِي فَعَلٍ وَفِعْلٍ قَلَّةٌ
٩، ١٠- (فُعَلٌ) بضم الفاء وتشديد العين ويترد في وصف على وزن
فاعل، وفاعلة صحيحي اللام، نحو: راعع وراكعة رُكَّع - صائم وصائمة
صُوم. قال ابن مالك:

وَفُعَّالٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلُهُ وَصَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلُهُ
و(فُعَّالٌ) بضم الفاء وتشديد العين، يترد في وزن فاعل المذكر، ويقل في
المؤنث، نحو: صائم صُومًا - قارئ قُرَاءً.

(١) أصل ميت (ميوت) اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

وفيه يقول ابن مالك:

ومثلهُ الفُعَّالُ في ما ذُكِّرا وذانٍ في المَعَلِّ لاماً نَدَرَا
أي وندر مجيء فُعَّلَ وفُعَّال من معتل اللام، نحو: غاز غُزِّي غُزَّاء، وندر
المؤنث في الفعال كقوله:

أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عني غير صُدَّادٍ
يعني جمع صادة.

١١- (فِعَال) بكسر ففتح مخففاً، ويطرد في: (فَعَلَ وفَعَّلَة) بفتح فسكون
اسمين أو صفتين، نحو: كلب وَكَلْبَة كِلَاب صعب وصعبة صعاب.

وفي (فَعَلَ وفَعَّلَة) بفتحيتين اسمين صحيحي اللام وليست عينهما ولاهما
من جنس واحد، نحو: جَمَل جِمَال - رَقَبَة رِقَاب.

وفي (فِعَلَ وفُعِّل) بسكون العين مع ضم الفاء وكسرها، نحو: قِدَح قِدَاح -
رُمَح رِمَاح.

وفي (فَعِيل وفَعِيْلَة) صفتين مشبهتين، من باب كَرَم، وهما صحيحتا اللام،
نحو: ظريف وظريفة ظِرَاف - كريم وكريمة كِرَام.

وتلزم هذه الصيغة، فيما عينه واو من هذا النوع؛ فلا يجمع على غيره، نحو:
طويل وطويلة طِوَال.

وفي (فَعْلَان بفتح فسكون للمذكر وفَعْلَى للمؤنث)، نحو: غضبان وغَضْبَى

غَضَابٍ.

وفي (فُعْلَانٌ بضم فسكون للمذكر وفُعْلَانَةٌ للمؤنث)، نحو: خمصان وخمصانة خمصاص.

قال ابن مالك:

فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهَا	وقل فيما عينه اليامنهما
وَفَعْلٌ أَيْضَالَهُ فِعَالٌ	مالم يكن في لامه اعتلال
أَوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلٍ	ذو التا وفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلْ
وَفِي فَعِيلٍ وَصَفٍ فَاعِلٍ وَرَدٍ	كذلك في أنثاه أيضا اطرِدْ
وَشَاعٍ فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانٍ	أو أنثيه أو على فُعْلَانٍ
وَمِثْلِهِ فُعْلَانَةٌ وَالزَّمَهُ فِي	نحو طويل وطويلة تفي

١٢- (فُعُولٌ) بضمتين، ويطرد في اسم على (فَعَلٌ) بفتح فكسر، نحو: كَبِدٌ كَبُودٌ، وفي (فَعَلٌ) اسما ثلاثياً ساكن العين مثلث الفاء، نحو: كَعَبٌ كُعُوبٌ- جُنْدٌ جُنُودٌ- ضَرَسٌ ضُرُوسٌ.

ويحفظ في (فَعَلٌ) بفتحتين، نحو: أَسَدٌ أُسُودٌ.

قال ابن مالك:

وَبِفُعُولٍ فَعِيلٍ نَحْوُ كَبِدٍ	يُخَصُّ غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرِدُ
فِي فَعَلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَاءِ وَفَعْلٌ	لَهُ

١٣- (فُعْلَان) بكسر فسكون، ويترد في كل اسم على، (فُعَال) بالضم، نحو: غراب غربان- غلام غلمان، وكذا فيما عينه واو من فُعَل بضم فسكون، وفَعَل بفتحيتين، نحو: حوت حيتان- قاع قيعان، وقل في غير ما ذكر، نحو: أخ إخوان- غزال غزلان.

قال ابن مالك:

... وللفُعَالِ فُعْلَانِ حَصَل
 وشاع في حوتٍ وقاعٍ مع ما ضاهاهما وقلَّ في غيرهما
 ويغلب فيما كان على وزن فُعَل بضم ففتح، نحو: صُرَد صردان.

قال ابن مالك:

وغالباً أغناهم فُعْلَانُ في فُعَلٍ كقـوهم صِرْدَانُ
 ١٤- (فُعْلَان) بضم فسكون، ويترد في اسم على (فَعَل) بفتح فسكون، نحو: ظَهَر ظهران- بَطْن بطنان. أو على (فَعَل) بفتحيتين صحيح العين، وليست هي ولا مه من جنس واحد، نحو: ذكر ذكران. أو على (فَعِيل)، نحو: قضيب قضبان.

قال ابن مالك:

وفُعْلَانِ اسْمَا وَفَعِيلًا وَفَعَلٌ غير مُعَلِّ العَيْنِ فُعْلَانٌ شَمِلٌ
 ١٥- (فُعْلَاء) بضم ففتح ممدوداً، ويترد في وصف مذكر عاقل على زنة (فَعِيل) بمعنى فاعل، غير مضعف ولا واوي العين، ولا معتل اللام، نحو:

كريم كرماء- بخيل بخلاء، أو بمعنى (مُفْعِل) بضم فسكون فكسر نحو:
سميع سمعاء- أليم ألماء. أو بمعنى (مفاعل)، نحو: خليط خلطاء- جليس
جلساء. أو على زنة (فاعل) دالا على معنى الغريزة، نحو: صالح صلحاء-
جاهل جهلاء.

قال ابن مالك:

ولكريمٍ وبخيلٍ فَعَلَاءَ كذا لما ضاهاهما قد جُعِلَاءَ
وناب عنه أفعلاءٌ في المَعْلُ لأمأ ومُضْعَفٍ وغير ذلك قَلَّ
ذكر ابن مالك في البيت الأخير أن أفعلاء يطرد في فعييل، بشرط أن يكون
معتل اللام أو عينه ولامه من جنس، نحو: غني أغنياء- نبي أنبياء، شديد
أشداء- عزيز أعزاء. وهو لازم فيهما، وقل في غيرهما، نحو: نصيب أنصباء،
وهو النوع السادس عشر.

صيغ منتهى الجموع

١٧- (فَوَاعِل) ويطرد في (فَاعِلَة) اسماً أو صفة، نحو: ناصية نواص - كاذبة

كواذب.

وفي اسم على (فَوَعَلٍ أو فَوَعَلَة) بفتح فسكون ففتح.

أو (فَاعِلٌ) بفتح العين أو كسرهما نحو: جوهر جواهر - صومعة صوامع -

خاتم خواتم - كاهل كواهل.

أو (فَاعِل) بكسر العين وصفاً لمؤنث نحو: حائض حوائض - حامل حوامل أو

(فاعلاء)، نحو: قاصعاء قواصع، أو (فاعل) لمذكر غير عاقل، نحو: صاهل صواهل -

شاهق شواهق، وشذ في العاقل، نحو: فارس فوارس. قال ابن مالك:

فَوَاعِلٌ لِفَوَعَلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ

وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلَةٌ

١٨- (فَعَائِل) بالفتح وكسر ما بعد الألف، ويطرد في رباعي مؤنث ثالثة

مده سواء كان تأنيثه بالتاء أو بالألف أو بالمعنى، نحو: سَحَابَةٌ سَحَائِبٌ - حَلُوبَةٌ

حَلَائِبٌ - شِمَالٌ شَمَائِلٌ - عَجُوزٌ عَجَائِزٌ - سَعِيدٌ عِلْمٌ امْرَأَةٌ: سَعَائِدٌ - حُبَارَى

حَبَائِرٌ - جُلُولَاءٌ قَرْيَةٌ بِفَارِسٍ جَلَائِلٌ. قال ابن مالك:

وَبِفَعَائِلٍ أَجْمَعٍ فِعَالَةٌ وَشَبَّهَهُ ذَاتَاءٍ أَوْ مُزَالَةً

١٩، ٢٠- (فَعَالِي) بفتح أوله وثانيه، وكسر رابعه. و(فَعَالِي) بفتح أوله

وثانيه ورابعه ويشتركان في اسم على فَعْلَاءَ، نحو: صَحْرَاءُ صحارٍ صَحَارَى، أو صفة لا مذكر لها، نحو: عذراء عذار وعذارَى. وفي ذي الألف المقصورة، نحو: حبلَى حبال وحبالَى أو للإلحاق نحو: ذِفْرَى بكسر الأول، وهو اسم للعظم الذي خلف أذن الناقة ذفار وذفارى. قال ابن مالك:

وبالفَعَالِيّ والفَعَالِيّ جُمَعَا صحراء والعذراء والقيس أتبعًا

٢١- (فَعَالِيّ) بفتحيتين وكسر اللام وتشديد الياء، ويطرّد في كل ثلاثي

ساكن العين زيد في آخره ياء مشددة، ليست متجددة للنسب، نحو: كرسى كراسي. قال ابن مالك:

واجعل فَعَالِيّ لغير ذي نَسَبٍ جُدَدَ كالكِرسِيّ تتبع العَرَبُ

٢٢- (فعالل): وهو كل جمع ثلثه ألف بعدها حرفان ويطرّد في الرباعي

المجرد ومزيده، والخماسي المجرد ومزيده، نحو: جعفر جعافر- برثن برائثن، أما الخماسي فإن لم يكن رابعه يشبه الزائد، حذف الخامس، نحو: جحمرش جحامر، وإن أشبه الزائد في اللفظ أو المخرج فأنت بالخيار بين حذفه، وحذف الخامس نحو: خَدْرَنَق- اسم للعنكبوت- وفرزدق خدارق أو خدارن، فرزدق فرازد أو فرازق، إذ النون في الأول، من حروف الزيادة، والدال في الثاني تشبه التاء في المخرج.

وتقول في مزيد الرباعي، نحو: مدحرج دحارج بحذف الزائد، إلا إذا كان

ما قبل الآخر ليناً فلا يحذف، نحو: قنديل قنَاديل، فإن كان ألفاً أو واوا قلبت ياءً، نحو: سرداح وهي الناقة سراديح، عصفور عصافير.

وفي مزيد الخماسي يحذف الخامس مع الزائد، نحو: قرطبوس - بكسر القاف للناقة الشديدة، وبالفتح للداهية - قراطب.

٢٣- شبه (فعال) وهو ما ماثله عدداً، وهيئة وإن خالفه زنة، نحو: مفاعل ، وفواعل، وفياعل، وأفاعل، ويطرّد في مزيد الثلاثي بشرط ألا يكون داخلاً تحت وزن من أوزان الجموع السابقة. قال ابن مالك:

وَبِفَعَالٍ وَشَبَّهَهُ أَنْطَقَا	فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
مَنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمَنْ خَمَاسِي	جُرِدَ الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ
وَالرَّابِعَ الشَّبِيهَ بِالْمَزِيدِ قَدْ	يُحْدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدْدُ

والاسم المزيد له أحكام نوجزها على النحو التالي:

١- إن كانت الزيادة حرفاً واحداً في الثلاثي فإنه يجب بقاؤه عند الجمع سواء كان صحيحاً أو معتلاً، نحو: مسجد مساجد - أفضل أفاضل - كوثر كوثر. فإن كانت في الرباعي حذفت، نحو: مدحرج دحارج.

٢- إن كانت الزيادة أكثر من حرف فيحذف في هذه الحالة ما ليس له مزية على الآخر، أو ما يخل بصيغة الجمع إن بقي، نحو: مخارج في مستخرج - حزابين في حيزبون - وهي العجوز.

وإن كان لا مزية لأحدهما على الآخر ولا يخل بقاء أحدهما بصيغة الجمع فأنت حينئذ بالخيار في حذف أيهما شئت، نحو: سراند وسرادٍ في سرندى-
والسرندى الشديد من الإبل- . قال ابن مالك:

والسَيْنُ والتَامِنُ كَمُسْتَدْعٍ أَزَلُّ	إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخْلٌ
والمَيْمُ أَوْلَى مَنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا	والهَمْزُ واليَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
والْيَاءُ لَا الْوَاوَ احْذَفْ إِنْ جَمَعْتَ مَا	كَحَيِّزُبُونٍ فَهُوَ حُكْمٌ حُتِمَا
وخيروا في زَائِدِي سَرْنَدِي	وكلُّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلْنَدِي

اسم الجنس

وهو قسمان:

اسم جنس جمعي: وهو ما يصدق على الكثير والقليل، نحو: ماء- زيت-

لبن.

اسم جنس إفرادي: وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، أو الياء، نحو: بقر

بقرة - روم رومي، ويقل إتيان التاء في الجمع، نحو: كمء كمأة.

التصغير

تعريفه: هو الاسم المصوغ لتحقير، أو تقليل، أو تقريب، أو تلطف أو تعظيم^(١)، بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة بعده، نحو: جُبَيْل.

شروط التصغير:

١- أن يكون اسماً معرباً، فلا تصغر الأفعال ولا الحروف ولا الأسماء المبنية كأسماء الاستفهام والشرط، والضمائر والإشارة وغيرها وما ورد من ذلك مصغراً فشاذاً.

قال ابن مالك:

وَصَغَرُوا شُدُودًا الَّذِي وَذَامَعَ الْفُرُوعَ مِنْهَا تَاوِيًا

٢- أن يكون خالياً من صيغة التصغير، فلا يصغر المصغر نحو: كُمَيْت - دُرَيْد - سُويِد، وهي أعلام لشعراء.

٣- أن يكون معناه قابلاً للتصغير فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله والأنبياء والملائكة، والقرآن ولا نحو: كل وبعض، وأسماء الشهور والأيام، وجموع الكثرة.

(١) والأمثلة للمعاني المذكورة على الترتيب: رُجَيْل - دُرَيْمَات - قُبَيْل - بُنَي - والتعظيم كقول الشاعر:

وكل أناس سوف تدخل بينهم دُوَيْهَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

أوزان التصغير:

- أ- (فُعَيْل) وهو لتصغير الاسم الثلاثي المجرد، نحو: جُبَيْل - سُهَيْل.
 ب- (فُعَيْعِل وَفُعَيْعِيل) وهما لتصغير الاسم المزيد على الثلاثي، نحو:
 جُعَيْفِر - سُفَيْرِج - بُلَيْبِل - مُخْرِج - عَصَيْفِير - مُفَيْتِيح - مُنِيدِيل.

وفي هذا يقول ابن مالك:

فُعَيْلًا أَجَعَلَ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَرْتَهُ نَحْوَ قُدَيْ فِي قَذَا
 فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلِ دِرْهَمٍ دُرِّيْهِمَا

ما يحدث للاسم الثلاثي من تغيرات:

- ١- إن كان فيه تاء التأنيث، فإنها لا تؤثر فيه، نحو: بقرة بقيرة - شجرة شجيرة.

- ٢- إن كان مؤنثاً بدون التاء وجب أن نلحق فيه التاء^(١)، مع فتح الحرف الذي قبلها مباشرة، نحو: دار دويرة - نار نويرة - سن سنيئة، إلا إن أوقع في لبس فلا تلحقه التاء، نحو: بقر بقير - شجر شجير، فلو لحقته التاء التبس بتصغير مفرده. قال ابن مالك:

وَاخْتِمَ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَرْتَ مِنْ مُؤَنَّثِ عَارِ ثَلَاثِيٍّ كَسِنٍ
 مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيْرِى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقْرِ وَخَمْسِ

(١) وشدت ألفاظ لم تلحقها التاء في التصغير، نحو: حرب ودرع وذود ونعل.

٣- إن كان الاسم الثلاثي قد حذف منه أحد أصوله وبقي على حرفين
وجب رد الحرف المحذوف عند التصغير، نحو: دم دمي - أخ أخي^(١) - يد يدي
أصل الكل: دَمِيّ - أَحَوّ - يَدِيّ.

٤- إن كان الاسم الثلاثي قد حذف منه حرف وعوض عنه، ووجب رد
الحرف المحذوف، نحو: سنة سنية وسنيهة - ابن بُنِيّ - اسم سُمِّيّ^(٢).

٥- إن كان قد حذف من الاسم حرفان وبقي حرف واحد رد إليه
المحذوف كذلك، نحو: (ق) و(ع) علمين، تقول فيهما: وُقِيّ - وُعِيّ.

تغيرات الرباعي:

يضم أوله، ويفتح الحرف الثاني، ويزاد ياء تصغير ثالثة، مع كسر الحرف
الذي بعدها.

فإن كان الحرف الثالث حرف مد ووجب قلبه ياء ثم تدغم مع ياء التصغير،
نحو: كتاب كُتِبَّ - صبور صُبِرَّ - رغيف رُغِفَّ.

تغيرات الاسم الخماسي:

يضم أوله، ويفتح الحرف الثاني، وتزاد ياء التصغير ثالثة، ويكسر ما بعدها،

(١) أصل أخي (أخيو) اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت في
الياء.

(٢) أصلها (سنيوة - بنيوة - بنيو - سميو) اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء
ثم أدغمت في الياء.

ثم ينطبق عليه ما ينطبق على جمع التكسير وهو ما يلي:

أ- إن كان الحرف الرابع ليس شبيهاً بالزائد؛ فإن الخامس يحذف، وجاز أن يعوض عنه ياء، نحو سفرجل سفيرج وسفيريج.

ب- إن كان رابعه شبيهاً بالزائد في لفظه أو مخرجه، جاز حذف الرابع أو الخامس وجاز أن يعوض عنه ياء، نحو: فرزدق فريزد وفريزق- خدرنق خديرن وخديرق.

ت- إن كان زائداً حذفنا ما يخل بصيغة التصغير وجاز أن يعوض عنه ياء، نحو: منطلق مطليق ومطليق- مستخرج مخيرج ومخيرج- مستدع مُدَّعٍ ومُدَّعِيٌّ.

قال ابن مالك:

وما به لمتتهى الجمع ووصل به إلى أمثلة التصغير وصل
وجائز تعويض يا قبل الطرف إن كان بعض الاسم فيهما انحذف

تنبيه:

إذا كان الحرف الثاني حرف لين، سواء كان الاسم ثلاثياً أو مزيداً على

الثلاثة حدث له ما يلي:

١- إن كان حرف اللين أصلياً منقلباً عن حرف لين آخر، وجب رده إلى

أصله، نحو: باب بويب، رجعت الألف إلى أصلها، بدليل جمعها على أبواب-

ناب نيب، رجعت الألف إلى أصلها الياء بدليل جمعها على أنياب - ميقات مويقت، أصل الياء واو بدليل وقت - قيمة قويمه، من القوام. وشذ في عيد تصغيره على عييد؛ لئلا يلتبس بتصغير عود.

قال ابن مالك:

وَأَرْدُدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لِنَا قَلْبٍ فِقِيمَةً صَيْرَ قُوَيْمَةً تُصَبِّ
شَذَّ فِي عَيْدِ عِيْدٍ وَحُتِمِ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمِ

ومعنى قوله: وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم: أن جمع التكسير في هذا كالتصغير، فتقول: أبواب - أنياب - مواقيت - قوائم - أعياد.

٢- إن كان حرف اللين منقلباً عن حرف صحيح، وجب رده إلى أصله كذلك، نحو: دينار دنينير - قيراط قريريط، بدليل الجمع على: دنانير وقراريط.
٣- إذا كان حرف اللين زائداً أو غير معروف الأصل وجب قلبه واواً، نحو: لاعب لويعب - عاج عويج.

قال ابن مالك:

وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاوًا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ
تنبيه: أسماء مزيدة على أربعة أحرف، ولا تحذف زيادتها عند التصغير، لأنها

تعتبر منفصلة عن الاسم وهي:

١- الاسم المختوم بألف التانيث الممدودة، نحو: حمراء حميراء.

- ٢- المركب الإضافي، والمزجي، نحو: عيد الله - بعيلبك.
- ٣- الاسم المختوم بتاء التأنيث، نحو: حنظلة حنظلة.
- ٤- الاسم المختوم بياء النسب، نحو: عبقرى عبقرى.
- ٥- الاسم المختوم بألف ونون زائدتين، نحو: زعفران زعفران.
- ٦- الاسم المختوم بعلامتي جمع المذكر السالم أو ما جمع بألف وتاء مزيدتين أو علامة التثنية، نحو: محمدون محمدون - محمدين محمدين - زينبات زينبات - زيدان زييدان - زيدين زيدين.

قال ابن مالك:

وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّ وَتَأْوُهُ مُنْفَصِلِينَ عُدًّا
 كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمَرْكَبِ
 وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعَلَاتَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا
 وَقَدَّرَ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلًّا

تنبيه: الأسماء المزیدة على الثلاثي التي يجب أن يبقى الحرف الذي بعد ياء

تصغيرها على حالته، أي بدون تحريكه بالكسر على القياس وهي:

- أ- الحرف الذي قبل ألف التأنيث المقصورة، نحو: حبل حبل.
- ب- الحرف الذي يقع قبل ألف التأنيث الممدودة، نحو: حمراء حمراء.
- ج- الحرف الذي قبل ألف (أفعال) نحو: أبطال أبطال.

د- الحرف الذي يقع قبل ألف (فعلان) بشرط ألا يكون جمعه على فعالين،
نحو: عثمان عثيمان ويجمع على عثمانين، بخلاف سلطان فتصغر على سليطين؛
لأنها تجمع على سلاطين.

قال ابن مالك فيما تقدم:

تَأْنِيْثٌ أَوْ مَدَّةٌ الْفَتْحُ أَنْحَتَمَّ	لِتَلْوِيَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ
أَوْ مِدَّ سَكَرَانَ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ	كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقُ

تصغير الترخيم

هو نوع من التصغير، ولا يكون إلا مع الاسم الذي فيه أحرف زائدة، ويتم تصغيره بحذف الزائد منه، ثم يصغر على : فُعَيْل - فُعَيْعِل، ويكون على النحو التالي:

أ- إن كان أصل الاسم بعد حذف الزوائد على ثلاثة أحرف صغر على فُعَيْل، نحو: أحمد محمد محمود حامد حماد وتصغر كلها على: حميد؛ لأن أصل الكل ثلاثة أحرف: الحاء والميم والdal.

ب- إذا كان أصل الاسم بعد حذف الزوائد على أربعة أحرف صغر على فُعَيْعِل، نحو: قرطاس قريطس - عصفور عصفير.

قال ابن مالك:

وَمَنْ بَتَّرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى
بِالأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِي المِعْطَفَا

النسب

تعريفه: هو زيادة ياء مشددة في آخر الاسم مكسور ما قبلها لتدل على نسبه
إلى المجرد منها، وتسمى الإضافة المعكوسة. قال ابن مالك:

يَاءٌ كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ

* التغيرات التي تحدث في آخر الاسم:

أولاً: الاسم المنتهي بياء مشددة، وتفصيله على ما يلي:

١- إن كانت الياء مسبوقه بثلاثة أحرف أو أكثر وجب حذفها كاملة، نحو:

شافعيّ تقول في النسبة إليه: شافعيّ، ولا شك أن المنسوب إلى الإمام غير
الإمام. قال ابن مالك:

وَمِثْلُهُ مَمَّا حَوَاهُ أَحْدَفُ
.....

٢- إن كانت الياء مسبوقه بحرفين وجب حذف الياء الأولى (أي الساكنة)

وقلب الثانية واواً مع فتح ما قبلها، نحو: عَلِيٌّ عَلَوِيٌّ - قُصَيٌّ قُصَوِيٌّ - عَدِيٌّ
عدويّ.

٣- إن كانت الياء مسبوقه بحرف واحد لم يحذف منها شيء وعند إضافة ياء

النسبة تقلب الياء الثانية التي في الاسم واواً، ونرد الأولى إلى أصلها^(١)، نحو:
طِيٌّ طَوَوِيٌّ - حِيٌّ حَيَوِيٌّ. قال ابن مالك:

(١) ونحركها بالفتح لألا تجتمع واو وياء وتسبق إحداهما بالسكون فتقلب الواو ياء وتدغم فيها.

ونحو حَيٍّ فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَارِدَةٌ وَأَوْأَ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ
ثَانِيًا: الْأَسْمُ الْمُنْتَهِي بِنَاءِ التَّأْنِيثِ:

وفي هذه الحالة تحذف تاء التأنيث وجوباً قبل ياء النسب، نحو: مكة مكي
فاطمة فاطمي - كوفة كوفي - أمية أموي، بعد حذف التاء منه طبقت عليه
القاعدة فيما آخره ياء مشددة، وقبلها حرفان.

ثالثاً: الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة، وتفصيله على ما يلي:

أ- إن كانت الألف خامسة فأكثر وجب حذفها نحو قَرَقَرِيٍّ فِي قَرَقَرِيٍّ.

ب- إن كانت الألف رابعة ينظر إلى الحرف الثاني من الكلمة، فإن كان
متحركاً، وجب حذف الألف، نحو: جَمَزِيٍّ جَمَزِيٍّ، وهو الحمار السريع. وإن كان
ساكناً، جاز حذف الألف وقبلها واوا، نحو: حُبَلِيٍّ حُبَلَوِيٍّ وَحُبَلِيٍّ، والحذف
أولى، ويجوز مع قلب الألف الإلحاق، نحو: حَبْرَكِيٍّ فِي حَبْرَكِيٍّ - وهو ذكر
القراد-، وعلقي وعلقوي في علقى - لِنَبْتٍ - والأولى فيه الإثبات، وفي الأولى
وجوب الحذف لأن الألف خامسة.

قال ابن مالك:

وَمِثْلُهُ مَّا حَوَاهُ أَحْدِفُ وَتَا تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّتْهُ لَا تُثْبِتَا
وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعٌ ذَا ثَانٍ سَكَنٌ فِقَلْبُهَا وَأَوْأَ وَحَذْفُهَا حَسَنٌ
لشبهها الملحق
.....

رابعاً: الاسم المقصور:

١- إن كانت الألف ثالثة وجب قلبها واواً، نحو: فتى وفتويّ - عصا وعصويّ.

٢- إن كانت الألف رابعة جاز قلبها وحذفها والأولى حذفها، نحو: ملهى وملهويّ وملهيّ.

٣- إن كانت الألف خامسة فصاعداً وجب حذفها نحو: مُصطفيّ ومُصطفيّ.

قال ابن مالك:

وللأصلي قلب يُعتمى

والألف الجائر أربعاً أزل

خامساً: الاسم الممدود:

١- إن كانت الهمزة أصلية وجب بقاؤها، نحو: قرأ قرأنيّ.

٢- إن كانت الهمزة للتأنيث وجب قلبها واواً، نحو: صحراء صحراويّ.

٣- إن كانت الهمزة منقلبة عن أصل أو للإلحاق جاز بقاؤها وقلبها واواً،

نحو: كساء كسائيّ وكساويّ - بناء بناييّ وبنائويّ - علباء علبائيّ وعلباويّ.

قال ابن مالك:

وهمز ذى مدّ ينال في النسب ما كان في تثنية له انتسب

سادساً: الاسم المنقوص:

أ- إن كانت الياء ثالثة، وجب قلبها واواً، وفتح ما قبلها، نحو: الرضي الرضويّ - الشجي الشجويّ.

ب- إن كانت الياء رابعة فالأفضل حذفها، ويجوز قلبها واواً وفتح ما قبلها، نحو: القاضي القاضي والقاضيّ - الهاديّ الهاديّ والهادويّ.

ت- إن كانت الياء خامسة أو سادسة وجب حذفها، نحو: المهديّ المهديّ - المستعليّ المستعليّ.

قال ابن مالك:

كذلك يا المنقوصِ خامساً عَزَلْ

والحذفُ في الياء رابعاً أحقُّ من قلبٍ وحتّم قلبٌ ثالثٌ يعنُّ

تنبيه: إذا كان الاسم ثلاثياً وحرفه الأخير واو أو ياء قبلها سكون لم يحدث فيه^(١) تغيير، نحو: ظبيّ ظبيّ - دلوّ دلوّ.

وإن كان الاسم ثلاثياً، وحرفه الثالث ياء قبلها ألف، فالأغلب قلب الياء همزة، نحو: غاية غائيّ.

الاسم المنتهي بعلامتي التننية، والجمع:

والقاعدة فيهما: حذف العلامة منها عند النسب، نحو: زيديّ في زيدان

وزيديّين - زيديّ في زيدون وزيديّين.

(١) سمع عن العرب في النسبة إلى قرية، قروي، وكان القياس: قريبي، فيتبع في هذا السماع ولا يقاس عليه.

وتميز النسبة إلى المفرد من النسبة إلى المثنى والجمع بالقرائن، إلا إذا سمي
بهما وأعربا بالحركات الظاهرة على النون، فينسب إليهما بدون حذف العلامة،
نحو: زيداني - زيدوني.

قال ابن مالك:

وَعَلِمُ التَّنِيَّةِ احْدَفُ لِلنَّسَبِ ومثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ
* ما جمع بألف وتاء مزيدتين:

١- الأصل فيه أن ينسب إلى مفرده، نحو: عائشات عائشي - زينبات
زينبي.

٢- إن كان الحرف الثاني ساكن والألف رابعة جاز حذف علامة التأنيث
بكاملها، وجاز حذف التاء وحدها وقلب الألف واواً، ثم جاز زيادة ألف قبل
الواو، نحو: هندات هنديّ وهندويّ وهنداويّ.

إن سمي به فينسب إلى لفظه، نحو: هندات علما هنداتي.

* جمع التكسير

قاعده: أن ينسب إلى مفرده، نحو: طلاب وطالبيّ، إلا في مواضع خاصة،
فينسب فيها إلى لفظه وهي:

١- إذا كان علما أو كالعلم، نحو: إهرام إهرامي - أنصار أنصاري.

٢- إذا حدث لبس في النسبة إلى مفرده، نحو أعراب فقد جعل بعضهم

مفرده عَرَب، فلو نسبت إلى المفرد لالتبس ساكن البادية بالعَرَبِيّ الأصل، فلذا يقال: أَعْرَابِيّ.

٣- إذا كان لا مفرد له أصلاً، نحو: أبابيل أبابيلي.

قال ابن مالك:

والواحدُ اذْكَرُ ناسباً للجمعِ إنْ لم يشابهْ واحداً بالوضعِ
وأما اسم الجنس الإفرادي والجمعي، فينسب إلى لفظه، نحو: قوميّ -
مائيّ - شجريّ.

* كيفية النسبة إلى الاسم المحذوف منه:

١- إن كان المحذوف اللام ولم يعوض عنه فالقاعدة فيه: أنه إن رجع في
التثنية وجمع المؤنث السالم وجب إرجاعه عند النسب، نحو: أب- أخ- أخت.
يقال فيها: أبوان- أخوان- أخوات؛ فيقال في النسب إليهن: أبوي- أخوي-
أخوي.

وإن كان المحذوف لا يرجع في التثنية والجمع فلك حينئذ الرد وعدمه في
النسبة، نحو: يد يدويّ ويديّ؛ لأنك تقول في التثنية: يدان.

٢- إن عوض عن اللام المحذوفة جاز رد المحذوف عند النسب وعدم رده
نحو: ابن ابني وبنوي.

٣- إن كان المحذوف الفاء وعوض عنه تاء التأنيث فينظر، إن كان معتل

اللام فيجب رد المحذوف في النسب، نحو: شِيَّةٌ وَشَوِيٌّ مِنْ وَشَى، وإن كان صحيح اللام، فلا يرد، نحو: عدة عِدِيٍّ - صفة صِفِيٍّ. قال ابن مالك:

واجبرُ بردِ اللامِ ما منه حُذِفَ جوازاً إن لم يَكُ رُدُّهُ أُلْفُ
في جمعيّ التصحيح أو في التثنية وحقُّ مجبورٍ بهذي توفيه
وإن يكن كشيّة ما الفاعلُ عُدِمَ فجبرُهُ وردُّ فائِهِ التزم

* كيفية النسبة إلى الاسم الثنائي الأصل: وهو على قسمين:

١- أن يكون ثانيه صحيحاً فلك حينئذ تخفيف ثانيه أو تضعيفه، نحو: كمّ

كَمِيٌّ وَكَمِيٌّ.

٢- أن يكون ثانيه معتلاً فيجب حينئذ تضعيف ثانيه، نحو: لَو لَوِيٍّ - كَي

كَيَّوِيٍّ - لا لائِيٍّ لا وِيٍّ.

قال ابن مالك:

وضاعفُ الثاني من ثنائيٍّ ثانيه ذولينِ كَلاَ ولائِيٍّ

التغيرات التي تحدث داخل الاسم:

أولاً: العين المحركة بالكسر؛ فإذا كان الاسم ثلاثياً مكسور العين وجب

قلب هذه الكسرة فتحة؛ لثلاثاً تتوالى كسرتان، نحو: مَلِكٌ مَلَكِيٌّ - إِبِلٌ إِبِلِيٌّ - دُئِلٌ

دُؤَلِيٌّ. قال ابن مالك:

وَفِعَلٌ عَيْنُهَا افْتَحَ وَفِعَلٌ وَفَعَلٌ

ثانياً: تحذف ستة أشياء قبل الآخر:

١- الياء المكسورة المدغم فيها مثلها، نحو: طيب طيبي - سيد سيدي.

قال ابن مالك:

وثالثٌ من نحوِ طيبٍ حُذِفَ وشذَّ طائِيٌّ مَقُولاً بالألفِ

٢- ياء (فعيلة) بفتح فكسر صحيح العين غير مضعفها، نحو: حنيفة

حنفي - صحيفة صحفي^(١)، أما معتل العين أو مضعفها، فلا تحذف ياؤهما،

نحو: طويلة طويلي - جليلة جليلي.

٣- ياء (فُعيلة) بضم الفاء، وفتح العين غير مضعفتها، نحو: جهينة

جهني - قريظة قرظي، أما مضعفة العين فلا يجوز حذفها، نحو: قليلة قليلي.

قال ابن مالك:

وفَعَلِيٌّ فِي فَعَيْلَةٍ حُتِمَ وَفَعَلِيٌّ فِي فَعَيْلَةٍ التُّزِمَ

وتمَّ وما كان كالطَوِيلَةِ وهكذا ما كان كالجَلِيلَةِ

٤- واو (فَعُولَة) بفتح الفاء صحيحة العين غير مضعفتها، نحو: شنوءة

شنيي بحذف التاء ثم الواو، ثم قلب الضمة فتحة على مذهب سيبويه

والجمهور^(٢)، أما معتل العين والمضعف فلا يحذف منه شيء، نحو: قوولة

(١) شد إثبات الياء في مثل: سليقي في النسبة إلى سليقة، وقد أجاز بعض المتأخرين القياس عليه؛ للحاجة إلى

ذلك، نحو: طبعي في النسبة إلى طبيعة، وبديهي في النسبة إلى بديهة.

(٢) مذهب الأخفش، والمبرد، والجرمي حذف التاء فقط شنوي وذهب ابن الطراوة إلى حذف الواو مع التاء

فقط بدون قلب الضمة، وذهب ابن السكيت إلى حذف الهمزة شنوي فتكون عنده شنوة بشد الواو.

قوولي - ملولة ملولي.

٦،٥ - ياء (فَعِيلٌ)، (فُعِيلٌ)، نحو: عَلِيٌّ عَلَوِيٌّ، قُصَيٌّ قُصَوِيٌّ، وقد سبق في

باب ما آخره ياء مشددة.

كيفية النسبة إلى المركب وتفصيله على ما يلي:

١- إن كان المركب إسنادياً نسب إلى صدره، نحو: تأبط شراً تَابُطِيٌّ.

٢- إن كان مزجياً فالقياس^(١) فيه النسبة إلى صدره كالإسنادي، نحو:

بعلبك بَعْلِيٌّ - معدي كرب مَعْدِيٌّ.

٣- إن كان المركب إضافياً فإن كان صدره ابناً أو أباً أو كان معرفاً بعجزه

حذف صدره وألحق عجزه ياء النسب، نحو: زيري - بكري - زيدي في ابن

الزبير، وأبي بكر، وغلام زيد، فإن لم يكن كذلك فإن لم يخف اللبس عند حذف

عجزه نسب إلى صدره، نحو: امرئ القيس، امرئي ومرئي، والثاني أفصح عند

سيبويه، ومنه قوله:

(١) وقد قيل في المعتل من المزجي: إنه يعامل معاملة المنقوص، فنقول: معدوي. واختار الجرمي النسب إلى

عجز المركب المزجي مطلقاً، فنقول: كربى - بكى، في معدي كرب، وبعلبك، وقيل: ينسب إلى الصدر،

والعجز، تقول: بعلي بكى - معدي كربى. ومنه قوله:

تزوجتها رامية هر مزية بفضلة ما أعطي الأمير من الرزق

وقيل: ينسب إلى المركب غير مزال تركيبه، تقول: بعلبكي - معد يكرى. وقيل: ينسب إليه منحوتاً، تقول:

بعلي - معدكي. ومنه حضرموت، قيل: حضرمي.

إذا المرئي شب له بنات عقدن برأسه إبة وعارا
والإبة: هي الخزي.

وإن خيف لبس حذف صدره ونسب إلى عجزه، فتقول في عبد الأشهل،
وعبد القيس: أشهلي، قيسي، قال ابن مالك:

وانسب لصدر جملةٍ وصدرٍ ما رُكِبَ مَزْجاً ولثانٍ مُمَّماً
إضافةً مبدوءةً بابنٍ أو ابٍ أو ماله التعريفُ بالثاني وَجَبَ
فيما سوى هذا أنسبَ للأول ما لم يُخَفْ لَبَسَ كعبدِ الأشهلِ

تنبيه: قد يستغنى عن ياء النسب غالباً بالأمر التالية:

أ- فاعل، مقصوداً به صاحب كذا، نحو: طاعم - كاس - تامر، أي صاحب
طعام وكسوة وتمر.

ومنه قول الشاعر:

وغررتني وزعمت أنـ نك لابن في الصيف تامر
أي: ذولبن وتمر.

ب- (فَعَّال) بفتح الفاء وتشديد العين مقصوداً به الحرف غالباً، نحو:

عطار - نجار - بزاز، أي: محترف بالنجارة والعطارة والبزازة. ومنه قوله تعالى:

﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، أي: بصاحب ظلم.

ج- (فَعِل) فتح فكسر، نحو: طعم - لبن، أي: صاحب طعام ولبن ومنه قوله:

لست بليلى ولكني نهر
 لا أدلج الليل ولكن أبتكر
 وفي رواية: لا أولج الكف.

قال ابن مالك:

ومع فاعلٍ وفَعَّالٍ فَعِلٌ في نسب أغنى عن اليا فُقِبِلُ
 تنبيه: هناك أشياء شذت في النسب، نحو: مروزي في النسبة إلى مرو،
 وأموي بفتح الهمزة في أمية بضمها، وحروري بالنسبة إلى حروراء (قرية
 بالكوفة)، وصنعاني في النسبة إلى صنعاء، وكان القياس فيها: مروى - أموي
 بضم الهمز - حروراوي - وصنعاوي.

قال ابن مالك:

وغير ما أسلفته مَقَرَّرًا
 على الذي يُنْقَلُ منه اقْتَصِرًا

فصل في أحرف الزيادة ومواضعها

أولاً: الزيادة في الكلمة، إما أن تكون لمعنى، نحو: استغفر ففي الألف، والسين، والتاء زيادة معنى، وهو: طلب المغفرة.

وإما لغرض لفظي كإلحاق كلمة بأخرى، نحو: قردد- اسم جبل- ألحق بجعفر. أو تكثير الحروف، نحو: قبعثرى- للجمل الضخم- أصله (قبعثر) أو للنطق بالساكن، كزيادة همزة الوصل أو للتعويض، نحو: عدة.

ثم الزيادة على نوعين:

١- أن تكون بتكرير حرف أصلي أو تضعيفه نحو: قطع- جلبب، ولا يختص ذلك بحرف بعينه وطريقة معرفته بما يلي:

أ- أن يماثل اللام، نحو: جلبب.

ب- أن يماثل العين مع الاتصال، نحو: قطع أو مع الانفصال بزائدٍ، نحو عقنقل: وهو الوادي العظيم.

ج- أن يماثل الفاء والعين، نحو: مرمريس - وهي الداهية-.

د- أن يماثل العين واللام، نحو: صمحمح، وهو الرجل الشديد أو القصير أو الأصلع.

تنبيه: خرج ما مائل الفاء وحدها، نحو: قرقف- وهي الخمر يرعد عنها صاحبها- وما مائل العين المفصولة بأصلي، نحو: حدرد: اسم رجل فيكون أصلياً.

٢- أن تكون بزيادة حرف من أحرف الزيادة العشرة التي جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرات فقال:

(هناء وتسليم)، (تلا يوم أنسه) (نهاية مسئول)، (أمان وتسهيل)
وقال آخر:

سألت الحروف الزائدات عن أجابت ولم تبخل أمان وتسهيلُ
ومعرفة هذا النوع بطريقتين:

الأولى: طريقة عامة: وأدلتها تسعة: أشهرها وأهمها مأخوذة من تعريف الزائد وهو: ما لا يلزم في جميع تصاريف الكلمة، ويصح المعنى الأصلي بدونه ما لم يكن زائداً للإلحاق، كالألف في ضارب، والواو والميم في مضروب، وما أشبه ذلك.

الثانية: طريقة خاصة: لكل حرف على حده، ونبينها على النحو التالي:

١- الألف، وتكون زائدة متى صاحبت أكثر من أصليين، نحو: عالم- صراط- حبل.

٢- الواو، والياء بثلاثة شروط:

أ- أن تصحبا أكثر من أصليين، فخرج نحو: سوط- بيت.

ب- ألا تكون الكلمة من باب سمس، أي ثنائية مكررة في الرباعي إذ يحكم بأصالتها، نحو: يؤيؤ- وَعَوَّع.

ج- ألا تتصدر الواو مطلقا ولا الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع، فخرج نحو: (وَرَنْتَل): اسم للدهاية، و(يَسْتَعُور) بفتح فسكون ففتح فضم: وهو شجر يستاك بعيدانه، ومثال ما توفرت فيه الشروط: جوهر- قضيب- عجوز- يضرب.

قال ابن مالك:

واحكم بتأصيل حروف سَمْسِمِ ونحوه
فألف أكثر من أصلين صاحب زائد بغير مَينِ
والياكذا والواو إن لم يقعا كما هما في يُؤيؤ و وَعَوَعَا

٣- الميم، تزداد إذا سبقت أكثر من أصلين، نحو: محمود- مسجد. فخرج

نحو: مهد- سمع- رسم.

٤- الهمزة، وتزداد إذا تصدرت، قبل أكثر من أصلين، نحو: أحفظ فعلاً،

أحمد اسماً. وإذا تأخرت بشرط أن تسبق بألف مسبوقه بأكثر من أصلين، نحو:

حمراء- صحراء.

قال ابن مالك:

وهكذا همز وميم سَبَقَا ثلاثة تأصيلها تحقعا
كذلك همز آخر بعد ألف أكثر من حرفين لفظها رَدِفْ

٥- النون، تزداد متطرفة، إن كانت مسبوقه بألف مسبوقه بأكثر من أصلين،

نحو: سكران- شعبان. أو متوسطة بين أربعة أحرف أصلية، نحو: غضنفر- قرنفل. أو من باب الانفعال، نحو: انطلق- منطلق، أو بدأت المضارع، نحو: نضرب. فخرج نحو: حصان.

قال ابن مالك:

والنون في الآخر كالهمز وفي نحوِ غَضَنَفْرٍ أصالةٌ كُفِي
٦- التاء، تزداد في باب التفعّل، والتفاعل، والافتعال، والاستفعال، وهو موضع زيادة السين، نحو: التدحرج- التعاون- الاقتدار- الاستغفار. وتزداد أيضاً في التأنيث، وفي المضارع، نحو: صائمة- تصوم.

قال ابن مالك:

والتاء في التأنيث والمضارعةٌ ونحوِ الاستفعالِ والمُطَاوَعَةِ
٧- الهاء، واللام وزيادتهما قليلة، نحو: أمهات- أهراق- طيسل- وهو الكثير من الشيء ودليل زيادتهما، سقوطها في الأمومة، والإراقة، والطيس، وهذا ما رجحه ابن هشام وهو الصحيح.

الباب الثالث قواعد في الإعلال والإبدال

الإعلال: هو تغيير حرف العلة؛ للتخفيف، بقلبه أو إسكانه أو حذفه. وستأتي مفصلة إن شاء الله.

الإبدال: هو جعل حرف مكان حرف آخر، فهو أعم من الإعلال؛ لاختصاص الإعلال بحروف العلة.

والمطرّد القياسي في الصرف من حروف الإبدال هي تسعة أحرف مجموعة في قولك: (هَدَأَتْ مُوْطِيَا).

قال ابن مالك:

أَحْرُفُ الْإِبْدَالِ هَدَأَتْ مُوْطِيَا

وهناك إبدال سماعي، كقولهم في (اضطجع): الطجع، بقلب الضاد لاماً، ومنه قول الشاعر في الذئب:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَاهُ وَلَا شِيعَ مَالٍ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالْطَّجَعِ

ومنه عجعة قضاة، وهي إبدال الياء جيماً، ومنه قوله:

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعِشِجِّ

أراد علي والعشي. ومنه أيضاً كشكشة قضاة وكسكستهم، وهي إبدال

كاف الخطاب للمرأة شيئاً، أو شيئاً، نحو: أبوش وأبوس - أمش وأمس.

القاعدة الأولى: قلب الواو والياء همزة

وذلك في أربعة مواضع:

١- تطرفها بعد ألف زائدة، نحو: سماء- بناء، أصلها، سماو- بناي، وتشاركها في ذلك الألف نحو: حمراء أصلها حمراا، زيدت ألف في الآخر للمد فقلبت الأخيرة همزة.

٢- أن تقعا عيناً لاسم فاعل أعلتا في فعله، نحو: قائل- بائع، أصلها قاول- بايع. وفي هذين الموضعين قال ابن مالك:

فأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
 آخِرًا أَثَرَ أَلْفٍ زَيْدٍ وَفِي فَاعِلٍ مَا أَعْلَلَّ عَيْنًا ذَا اقْتِصْفِي

٣- أن تقعا بعد ألف فعائل، وشبهه، وهما مدتان زائدتان في المفرد، نحو: عجوز عجائز- صحيفة صحائف- قلادة قلائد. قال ابن مالك:

وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ
 ٤- أن تقعا ثانيتي لينين، بينهما ألف مفاعل، سواء كانتا يائين، نحو: نيائف

جمع نيف إذا سميت رجلاً، أو واوين، نحو: أوائل جمع أول، أو مختلفين، نحو: سيائد جمع سيّد؛ لأن أصله سيّود. قال ابن مالك:

كَذَاكَ ثَانِي لِيَيْنٍ اكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلٍ كَجَمْعِ نَيْفَا

وهناك موضع خامس اختصت الواو فيه بالقلب وهو أن تجتمع واوان في

أول الكلمة، وتكون الثانية متحركة أو ساكنة أصلية، فمثال الأول: أو اصل-
أواقي جمع واصلة وواقية، أصلهما وواصل- وواقي، فتصدرت واوان، والثانية
منها متحركة فقلبت الأولى همزة. ومثال الثانية: أوّلى مؤنث أول، إذ الأصل:
ووّلى تصدرت واوان الثانية منها أصلية ساكنة، فقلبت الأولى همزة.

القاعدة الثانية: قلب الهمزة واواً أو ياءً

وذلك في موضعين:

الموضع الأول: الجمع الذي على زنة فعائل، إذا وقعت الهمزة عارضة فيه بعد ألف، وكانت لامه همزة، أو واواً، أو ياءً أصليات في المفرد، نحو: خطيئة فلامها همزة أصلية؛ لأن وزنها (فعيلة)، فإذا أردنا جمعها على (فعائل) حدث لها ما يلي:

١- تجمع خطيئة على، خطيئٍ.

٢- عند الجمع وقعت الياء بعد ألف فعائل الذي هو شبه مفاعل، فتقلب همزة، فتصير: خطيئٍ.

٣- وقعت الهمزة الأخيرة متطرفة بعد همزة، فتقلب ياءً، فصارت: خطيئٍ.

٤- تقلب كسرة الهمزة فتحة، تخفيفاً، فصارت: خطيئٍ. فتحركات الياء الأخيرة، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصارت: خطاءً.

٥- اجتمعت ثلاث ألفات، الألف الأولى ثم الهمزة وهي تشبه الألف، ثم الألف الأخيرة، فقلبت الهمزة ياءً، لكراهة توالي ثلاث ألفات فصارت: خطايا.

مثال لما لامه ياء أصلية: قضية على وزن فعيلة، تجمع على وزن فعائل فتصير: قضايٍ، ثم تقلب الياء الأولى همزة، فتصير: قضائيٍ، ثم تقلب كسرة الهمزة فتحة، فتصير: قضائيٍ، ثم تقلب الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها،

فتصير: قضاء، ثم تقلب الهمزة ياء؛ لكرهية اجتماع ثلاث ألفات، فتصير: قضاياً.

مثال لما لامه ياء أصلها واو: مطيئة أصلها (مطيوة) فإذا جمعت على فعائل، قيل فيها مطايو، ثم تقلب الواو ياءً، لتطرفها بعد الكسرة، فتصير مطايي، ثم تقلب الياء الأولى همزة، فتصير: مطائي، ثم تقلب كسرة الهمزة فتحة، فتصير: مطائي، ثم تقلب الياء ألفاً، فتصير: مطاء، ثم تقلب الهمزة ياءً، فتصير: مطايا.

مثال لما لامه واو: هراوة على وزن (فَعَالَة) أي أن الواو أصلية فإذا جمعناها على فعائل، يقال فيها: هَرَائُو؛ ثم تقلب الواو ياءً؛ لتطرفها بعد كسرة، فتصير: هرائي، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة، فصارت: هرائي، ثم قلبت الياء ألفاً، فصارت: هراء، ثم قلبت الهمزة واواً، فصارت: هراوى. قال ابن مالك:

وافتَحَ وردَّ الهمزَ يَافِيماً أَعْلَ لَماً وفي مِثْلِ هِراوَةٍ جُعِلَ
وَواً

الموضع الثاني: أن تجتمع همزتان الأولى متحركة والثانية ساكنة؛ فتقلب الثانية حرفاً من جنس حركة الأولى، نحو: آمن أصلها (أَمْن)، قلبت الثانية ألفاً، ثم أدغمت الهمزة فيها - أُوْمِن - إِيْمَانُ أصلها أُوْمِن - إِيْمَانُ. قال ابن مالك:

ومَدّاً أَبَدِلُ ثَانيَ الهمزِينِ مِنْ كِلمَةٍ إِنْ يَسْكُنُ كَآثِرٌ وَائْتَمَنُ

فصل فيه تتمتة لاجتماع الهمزتين، ويتلخص فيما يلي:

١- أن تجتمع همزتان الأولى ساكنة، والثانية متحركة، فتدغم الأولى في الثانية، ولا يكون ذلك في موضع الفاء، بل في موضع العين، نحو: سأل صيغة مبالغة من سأل، أصلها (سأأل).

٢- أن تجتمع همزتان متحركتان، فإن كانت الثانية مضمومة قلبت واواً بشرط ألا تكون متطرفة فتقلب ياءً. نحو: أوُمُّ مضارع للمتكلم من أم. يقال أوُمُّ. وإن كانت الثانية مكسورة قلبت ياءً مطلقاً، نحو: أئنُّ مضارع للمتكلم من الأئين من أن، يقال: أئنُّ.

وإن كانت مفتوحة، فإن كانت الأولى مضمومة أو مفتوحة قلبت الثانية واواً، نحو: أوادم جمع آدم وأصله أأادم. وأوئدم تصغير آدم وأصله: أئدم. وإن كانت مكسورة قلبت ياءً، نحو: إيمُّ أصله إأمُّ.

٣- أن تجتمع همزة الوصل المكسورة مع همزة الاستفهام، فتحذف همزة الوصل، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦].

٤- أن تجتمع همزة الاستفهام مع همزة أل، فيجوز في همزة أل حينئذ وجهان التسهيل، والإبدال، نحو: قوله تعالى: ﴿ءَالَلَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿ءَالَّذِكْرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، وبها قرأ السبعة.

٥- أن تأتي همزة وصل وبعدها همزة قطع فيجب عند الابتداء بها قلب همزة

القطع حرفاً من جنس حركة همزة الوصل، نحو: أوْتمن - ائت.

٦- إن كان قبل الهمزة حرف غير همز فتقلب الهمزة الساكنة من جنس

حركة ما قبلها نحو: فأس وفأس - بئر وبير - بؤس وبؤس.

فصل في همزة الوصل

تعريفها: هي التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وتثبت في الابتداء، وتسقط في الدرج.

قال ابن مالك:

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يُبْتُ إِذَا ابْتُدِيَ بِهِ كَأَسْتَبْتُوا
موضعها:

١- في الحروف، وتكون في (أل) فقط، ومثلها (أم) الحميرية. وبقية الحروف همزتها همزة قطع، نحو: أو- ألا- أم- أن-...- إلخ.

٢- في الأسماء، وهي على قسمين:

أ- سماعية في الأسماء العشرة، المجموعة في قول ابن مالك في الكافية الشافية:

حفظه في أَسْمٍ وَأَسْتِ أَبْنِ وَأَبْنِمِ وَأَثْنِ وَأَمْرِيٍّ وَتَأْنِيثِ نُمِيٍّ

أَعْنِي أَثْنَيْنِ أَمْرًا ثُمَّ أَبْنَهُ وَأَيْمُنَ الْعَاشِرُ فَاحْوِيْنَهُ

ب- قياسية، وذلك في مصدر الخماسي، والسداسي، نحو: انطلاق-

استغفار.

٣- في الأفعال، وذلك في ماض الخماسي، والسداسي، وأمرهما، وأمر

الثلاثي، نحو: انطلقَ والأمر انطلقَ - استغفرَ والأمر استغفرَ - ادخلَ الأمر من

دَخَلَ. وما عدا ما سبق فهمزته همزة قطع.

قال ابن مالك:

وهو لفعلٍ ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة نحو أنجلى
والأمر والمصدر منه وكذا أمر الثلاثي كأخس وأمض وأنفذاً

حركتها:

أ- تفتح في آل مطلقاً.

ب- تكسر في الأسماء، المسموعة، والقياسية، إلا اليمن فيترجح فيها الفتح،
واسم يجوز فيها الضم، والكسر، والفتح. والكسر أرجح.

ج- تكون في الأفعال الخماسية والسداسية مكسورة، وفي أمر الثلاثي
بحسب حركة الحرف الثالث في المضارع، فتضم إن كان مضموماً كقوله تعالى:
﴿أَرْكُضْ بِرَجْلِكَ﴾؛ لأنه من ركض يركض. وتكسر إن كان الثالث مكسوراً، أو
مفتوحاً، نحو: اضرب - اذهب، من ضرب يضرب، وذهب يذهب، ومنه قوله
تعالى: ﴿فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك: ١٥]؛ لأن الأصل من مشى يمشي، وإنما ضمت
الشين لمناسبة واو الجماعة.

تنبيه: إذا كان الفعل مبنياً للمجهول، نحو: اختير - انقيد، فيجوز فيه
الكسر، والضم والإشمام كما في المبني للمجهول.

فصل الإعلال في حروف العلة بعضها من بعض

القاعدة الأولى: قلب الواو والياء ألفاً

إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، نحو: قال، وباع أصلهما (قَوْلٌ، بَيْعٌ) تحركت الواو، والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً. وهذه القاعدة شروط لا بد منها وهي:

١- أن تكون الواو والياء، متحركتين، بالضمّة، أو الفتحة، أو الكسرة، فلا تقلبان في مثل: قَوْلٌ - بَيْعٌ؛ لسكونهما.

٢- أن تكون حركتهما أصلية؛ فلا تقلبان في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، لأن حركة الواو عارضة؛ للتخلص من التقاء الساكنين.

٣- أن يكون ما قبل الواو والياء مفتوحاً، فلا تقلبان في مثل: حَيْلٌ - دَوْلٌ؛ لعدم انفتاح ما قبلهما.

٤- أن تكون الفتحة التي قبلها، متصلة بها في كلمتها؛ فلا تقلب في مثل: كَتَبَ وَاقِدٌ - اسْتَقَامَ يَاسِرٌ؛ لانفصالهما.

وفي الأربعة السابقة يقول ابن مالك:

من واوٍ أو ياءٍ بتحريكٍ أُصِلَّ أَلِفًا أَبَدِلَ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ

٥- إذا كانتا في موضع الفاء، أو العين، فيشترط أن يكون ما بعدهما متحركاً،

فلا تقلبان في مثل: توالى - تيامن؛ لسكون ما بعدهما. فإن كانتا في موضع اللام، فلا

تقلبان ألفاً إذا كان بعدهما ألف أو ياء مشددة، نحو: رميا- دعوا، علوي.

وفي هذا قال ابن مالك:

إِنْ حُرِّكَ التَّالِيُّ وَإِنْ سُكِّنَ كَفَّ إِعْلَالُ غَيْرِ اللَّامِ وَهِيَ لَا يُكْفَى
إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أَلِفٌ

٦- ألا تقع عيناً لـ (فعل) مكسور العين، الذي الوصف منه على (أفعل)

ولا في مصدره، فلا تقلبان في مثل: عور- غيد فعلان أو مصدران؛ لكسر

عينهما، والوصف منها: أعور- أعيد. قال ابن مالك:

وَصَحَّ عَيْنُ فَعْلٍ وَفَعِلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلًا

٧- ألا تقع الواو عيناً لفعل مزيد بقاء الافتعال، وهو دال على المفاعلة أي

المشاركة، فلا تقلب في مثل: اشتوروا أي: شاور بعضهم بعضاً. قال ابن مالك:

وَإِنْ يَبْنَ تَفَاعُلٌ مِنْ افْتَعَلٌ وَالْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ

٨- ألا يقع بعد الواو أو الياء حرف يستحق ذاك الإعلال، فلا يقلبان في

مثل: الهوى- الحيا؛ لأن أصلهما (الهوي- الحيي) فقلبت الياء الأخيرة منها

ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلو قلبنا الواو والياء الباقيتين؛ لحصل إجحاف

للكلمة. قال ابن مالك:

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُحِقَّ صُحِحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ

ومعنى قوله: وعكس قد يحق: أي قد يصحح الثاني، ويعل الأول، نحو: آية

أصلها أَيْيَّة، قلبت الياء الأولى، وصارت مع الهمزة مدة.

٩- ألا تقع الواو أو الياء، عيناً في كلمة منتهية بشيء يختص بالأسماء

كالألف والنون، فلا تقلبان في مثل: الجولان- الهيمان. قال ابن مالك:

وعينُ ما آخرُهُ قد زيدَ ما يُخْصُّ الاسمَ واجبٌ أنْ يسَلَّمَ

القاعدة الثانية: قلب الألف ياءً

وقاعدتها أنها تقلب ياءً في حالتين:

الحالة الأولى: أن تقع الألف بعد كسرة، وذلك في تكسير أو تصغير الاسم

الخماسي الذي قبل آخره الألف، نحو: مفتاح مفيتيح ومفاتيح.

الحالة الثانية: أن تقع الألف بعد ياء التصغير وهي ثالثة، نحو غزال غُزِيل -

كتاب كُتِب، فقلبت ياءً ثم أدغمت.

قال ابن مالك:

وياءٌ أَقْلِبُ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ

القاعدة الثالثة: قلب الألف واواً

وقاعدتها: إذا وقعت الألف بعد ضمة قلبت واواً. ويكون ذلك في

موضعين:

الموضع الأول: تصغير نحو ضَارِبٍ - كَاتِبٍ، تقول فيهما ضُوَيْرِبٍ -

كُوَيْرِبٍ.

الموضع الثاني: بناء نحو ضَارِبٍ - كَاتِبٍ للمجهول، يقال فيهما: ضُورِبَ -

كُوتِبَ.

قال ابن مالك:

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمِّ مَنْ أَلْفٌ

القاعدة الرابعة: قلب الياء واواً

وقاعدتها: أنها تقلب واواً في الحالات الآتية:

١- أن تقع الياء ساكنة بعد ضمة، نحو: يُوقن - مُوقن، أصلهما من أيقن (يُيقن - مُيقن).

٢- أن تقع الياء لاماً لفعل، ثم حول الفعل إلى صيغة (فَعُل) بفتح فُضم، التي يقصد بها التعجب، نحو: نَهْوٌ - رَمَوْا، أصلهما (نَهْيٌ - رَمِي) بضم العين فيهما.

قال ابن مالك:

و واواً أَثَرَ الضَّمِّ رَدَّ اليَا مَتَى أَلْفِي لَامَ فِعْلٍ

٣- أن تقع الياء لاماً لاسم على وزن (فَعُلَى) بفتح الفاء، نحو: تقوى - فتوى، أصلهما (تَقِيَا - فَتِيَا).

٤- أن تقع الياء عيناً لاسم على وزن (فَعُلَى) بضم الفاء، نحو: طوبى، أصلها (طُيِي).

القاعدة الخامسة: قلب الواو ياءً

وقاعدتها: أنها تقلب ياء في الحالات التالية:

- ١- أن تقع الواو متطرفة بعد كسرة، نحو: رَضِي، أصله (رَضِيَ) من الرضوان، فوقعت الواو متطرفة، وقبلها كسرة، فقلبت ياء، وهكذا الراضي، أصلها، (الراضِيّ).
- ٢- أن تقع الواو عيناً لمصدر، بشرط أن تكون معلة في الفعل، وقبلها في المصدر كسرة وبعدها ألف، نحو: صِيَام، أصله (صِيَام) وأصل فعله (صَوْم) فأعلت عين فعله، وقبلها ألفاً فصارت (صَام).
- ٣- أن تقع الواو عيناً لجمع تكسير، بشرط أن يكون صحيح اللام، وقبلها كسرة، وبشرط أن تكون معلة في المفرد، نحو: ديار أصلها (دِيَار) والعين معلة في المفرد، فدار أصله (دَوْر).
- ٤- أن تقع الواو عيناً لجمع تكسير، صحيح اللام، وقبلها كسرة، بشرط أن تكون ساكنة في المفرد، نحو: سِيَاط أصله (سِيَاط) وأصل الواو في المفرد ساكنة وهو: سَوَّط.
- ٥- أن تقع الواو آخر فعل ماضٍ، بشرط أن تكون رابعة أو أكثر بعد فتحة، وأن تكون قد قلبت ياءً في المضارع، نحو: أعطيت - زكَّيت أصلهما (أعطوت - زكَّوت) والمضارع، يعطي - يزكِّي.

- ٦- أن تقع الواو ساكنة غير مشددة، وقبلها كسر، نحو: ميزان- مِقات، أصلهما (مِوزان- مِوقات).
- ٧- أن تقع الواو لاماً لصفة على وزن، (فُعلى) بضم الفاء، نحو: دنيا- عليا، أصلهما (دُنوى- عُلوى)، بدليل دنوت وعلوت.
- ٨- أن تجتمع الواو والياء، وتسبق أحدهما بالسكون، وهي أصلية، ويكون السكون أصلياً، نحو: سيّد- ميّت، أصلهما (سَيِّود- مَيِّوت) على وزن: فيعل، فقلبت الواو ياءً ثم أدغمت في الياء. ونحو: طيٌّ- كيٌّ، أصلهما (طويٌّ- كويٌّ).
- ٩- أن تقع الواو لاماً لجمع تكسير على وزن (فُعول)، نحو: عصيّ- دليّ، حصل لهما التغيير الآتي: أصل المفرد عصا ودلو، فجمعهما على فعول، فيصيران: عُصوؤ، دُلوؤ. فتقلب الواو الأخيرة ياءً لتطرفها بعد واو فيصيران: عُصويّ- دُلويّ، ثم تقلب الواو ياءً؛ لاجتماعها مع الياء، وسبق أحدهما بالسكون، مع إدغام الياء في الياء فتصيران: عُصيّ- دُليّ بضمّين، ثم تقلب الضمة الثانية كسرة؛ لتناسب الياء، ثم الضمة الأولى كسرة أيضاً؛ لعسر الانتقال من ضم إلى كسر، فيصيران: عصيّ- دليّ بكسرتين.

فصل إبدال الواو والياء تاءً

والقاعدة في ذلك: أنها يبدلان إذا وقعا فاءً وبعدهما تاء الافتعال، بشرط أن لا يكون أصلهما همزة، نحو: اتقى - اتسر أصلهما (اوتقى - ايتسر)، والمضارع، يتقى - يتسر أصلهما (يوتقى - ييتسر)، والأمر، اتق - اتسر أصلهما (اوتق - ايتسر)، وهكذا اسم الفاعل والمصدر، متقى - متسر، اتقاء اتساراً.

قال ابن مالك:

ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أَبْدَلَاً

.....

إبدال تاء الافتعال طاء

القاعدة هي: تقلب تاء الافتعال طاء، إذا كانت فاء الكلمة حرفاً من حروف الإطباق وهي: الطاء والظاء والصاد والضاد، نحو: اطرده أصله، (اطرده)، اظلم أصله، (اظلم) ويجوز في هذا أيضاً قلب الطاء ظاءً ثم إدغامها في الظاء، فتصير: اظلم بشد الظاء. ويجوز كذلك قلب الظاء طاءً، ثم إدغام الطاء في الطاء، فتصير: اظلم بطاء مشددة.

مثال الصاد: اضطرب أصله (اضترب)، والضاد، نحو: اضطرب أصله (اضترب).

قال ابن مالك:

طَا تَا افْتَعَالٍ رَدًّا إِثْرَ مُطْبَقِ

إبدال تاء الافتعال دالاً

القاعدة هي: تقلب تاء الافتعال دالاً، إذا كانت فاء الكلمة دالاً، أو زائياً، أو ذالاً، نحو: ادحر أصله (ادتحر) من دحر، ازدجر أصله (ازتجر) من زجر، اذدكر أصله (اذتكر) من ذكر ويجوز فيه قلب الدال ذالاً، ثم إدغامها في الذال فتصير: اذكر بذال مشددة، ويجوز أيضاً إبدال الذال دالاً، ثم إدغامها في الدال فتصير: اذكر بدال مشددة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَذَكَّرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥].

قال ابن مالك في القاعدة:

فِي إِذَانَ وَإِزْدَادٍ وَأَذَكَّرَ دَالاً بَقِيٍّ

.....

إبدال الميم من النون

القاعدة في هذا: أن تكون النون ساكنة، وبعدها باء، في كلمتها، أو في الكلمة التي بعدها، كقوله تعالى: ﴿إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ [الشمس: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَوَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢].

قال ابن مالك:

وَقَبْلَ بَا أَقْلِبُ مِيمًا النون إذا كان مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْبَذَا

الإعلال بالنقل

القاعدة فيه هي: نقل حركة المعتل إلى الصحيح الساكن قبله، مع بقاء المعتل إن جانس الحركة، نحو: يقول - يبيع، أصلهما (يَقُولُ - يَبِيعُ) أو قلبه حرفاً يجانسها، نحو: يُخَافُ - يُخَيِّفُ، أصلهما (يُخَوِّفُ - يُخَوِّفُ) نقلت حركة الواو في الأول، ثم قلبت الواو ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها في الحال. ونقلت حركة الثاني، ثم قلبت الواو ياءً؛ لوقوعها ساكنة إثر كسر، ويشترط لهذا الإعلال، ألا يكون في فعل تعجب، نحو: أئين، ولا مضعفاً، نحو: ابيض بتشديد الضاد، ولا معتل اللام، نحو: أهوى - أحوى.

وإلى ما سبق أشار ابن مالك بقوله:

لساكنٍ صَحَّ أَنْقُلَ التَّحْرِيكَ مَنْ ذِي لِيْنٍ اتِّ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبْنٍ
مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٍ وَلَا كَأَبْيَضٍ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلَّاءٍ

المواضع التي يكون فيها هذا الإعلال:

الأول: الفعل المعتل العين كما سبق.

الثاني: الاسم المشبه للفعل المضارع في الوزن فقط، بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل، كالميم في مَفْعَل، نحو: مقام - معاش، أصلهما (مَقَوْمٌ - مَعْيَشٌ) على زنة مَذْهَب، والفعل الذي يشبهه يَذْهَب، نقلت حركة الواو والياء إلى الصحيح الساكن قبلهما، ثم قلبتا ألفاً؛ لتحركهما أصلاً، وانفتاح

ما قبلها حالاً.

الثالث: المصدر الموازن للإفعال والاستفعال، نحو: إقوام - استقوام، وفي هذه الحالة، يحصل بعد نقل الحركة، قلب الواو ألفاً؛ لتحركها أصلاً، وانفتاح ما قبلها حالاً، ثم حذف أحد الألفين؛ لالتقاء الساكنين، والتعويض بتاء مربوطة، فيصيران: إقامة - استقامة.

الرابع: صيغة مفعول، نحو: مقول - مبيع، أصلهما (مقوول - مبيوع) نقلت حركة الواو والياء إلى الصحيح الساكن قبلهما، ثم حذفت عين الكلمة؛ لالتقاء الساكنين، وقلبت الضمة كسرة في (مبوع) ثم قلبت الواو ياءً لسكونها، وانكسار ما قبلها.

وفيا سبق من المواضع يقول ابن مالك:

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ اسْمٌ	ضَاهِي مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسَمٌ
وَمِفْعَلٌ صُجِحَ كَالْفِعَالِ	وَأَلْفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
أَزَلْ لَذَا الْإِعْلَالِ وَالتَّالِزَمْ عَوْضٌ	وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رَبِّمَا عَرَضُ
وَمَا لِإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمَنْ	نَقَلَ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضاً قِمْنٌ
نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدْرٌ	تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ فِي ذِي الْيَا اشْتَهَرُ

ومعنى قول ابن مالك: وندر .. تصحيح ذي الواو. أنهم قالو في مصون

مصون بدون نقل ولا حذف. وقوله: وفي ذي اليا اشتهر. أي اشتهر سلامة

الياء في مثل مبيوع ومخبوط في لغة بني تميم.

الإعلال بالحذف

والإعلال بالحذف على قسمين:

أ- سماعي لغير علة وإنما لمجرد التخفيف، نحو: يد ودم.

ب- قياسي ويوجد في الحالات الآتية:

١- الفعل الماضي المزيد بالهمزة، الذي على وزن (أفعل)؛ فتحذف هذه

الهمزة في المضارع للثقل عند اجتماع همزتين، نحو: -أُوْكْرِم فصارت: أُكْرِم

وحمل غيره عليه، المضارع بغير الهمز، واسم الفاعل، واسم المفعول، نحو:

يكرم (أصله يُؤْكِرِم) - مُكْرِم أصله (مُؤْكِرِم). قال ابن

مالك:

وحذف هَمْزِ أَفْعَلِ اسْتَمَرَّ فِي مَضَارِعٍ وَبُنَيْتِي مُتَّصِفِ

٢- الفعل المثال الثلاثي، بشرط أن تكون فائوه واواً، وعينه مكسورة في

المضارع، فتحذف الواو في المضارع؛ لوقوعها بين عدوتيهما، وحمل عليه الأمر

والمصدر، والمضارع بغير الياء، نحو: وعد يعد- عد- عدة- ورث يرث. قال

ابن مالك:

فَأَمْرٍ أَوْ مَضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدُ أَحْذِفُ وَفِي كَعِدَةٍ ذَلِكَ أَطْرَدُ

٣- الفعل الثلاثي المكسور العين في الماضي، بشرط أن تكون عينه ولامه من

جنس واحد، فإذا أسند إلى ضمير رفع متحرك، فلك فيه ثلاثة أوجه:

أ- إبقاء الفعل كما هو، تقول: ظَلَلْتُ، ظَلَلْتُمْ.

ب- حذف عينه مع حركتها، تقول: ظَلَّتْ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَىٰ

إِلَيْهِكَ الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧].

ج- حذف عينه مع نقل حركتها إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء، فتقول:

ظَلَّتْ. قال ابن مالك:

ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَلْتُ

فإن كان فعلاً مضارعاً أو أمراً، واتصلت به نون النسوة جاز لك فيه

وجهان: إبقاؤهما دون تغيير مع فك الإدغام، تقول: يَقِرِّرْنَ - اقِرِّرْنَ، أو حذف

العين منهما ونقل الكسرة إلى الفاء، تقول: يَقِرْنَ - قِرْنَ.

وفيه يقول ابن مالك:

وَقِرْنَ فِي اقِرِّرْنَ وَقِرْنَ نُقِلَا

وأشار بقوله (وقرن نقلا) إلى قراءة نافع وعاصم ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾

[الأحزاب: ٣٣]، بفتح القاف، وأصله اقِرِّرْنَ من قولهم قَرَّ بالمكان يَقَرُّ بمعنى يَقَرُّ

بكسر العين، حكاها ابن القطّاع. اهـ. من كلام ابن عقيل في شرح الألفية.

٤- اسم المفعول من الفعل الأجوف، نحو: مقول - مبيع، أصلهما

(مقوول - مبيوع) نقلت ضمة الواو والياء إلى الصحيح الساكن قبلهما، ثم

التقى ساكنان الواوان في الأول، والياء والواو في الثاني، فحذفت الواو في

الأول، وحذفت الياء من الثاني ثم قلبت الواو ياء لإنكسار ما قبلها.

التقاء الساكنين

القاعدة: إذا التقى ساكنان في كلمة، أو كلمتين، وجب التخلص منهما، إما بحذف أحدهما إن كان حرف مد، أو تحركه ما لم يكن مما يغتفر فيه التقاء الساكنين.

أولاً: الحذف ويكون في حروف المد وهو على قسمين:

١- لفظاً وخطاً إن كان الساكنان في كلمة، سواء كان الحرف الثاني جزءاً من الكلمة، أو كالجزم منها، نحو: قُلْ - بَعْ - خَفْ، أنتم تغزون - وترمون.

٢- لفظاً لا خطاً، إن كان الساكنان في كلمتين، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]، وقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، أو في كلمة، نحو: فتىً - عصاً - هدىً.

تنبيه: قد يجب التحريك مع وجود حرف المد الساكن، وذلك في واو المقصور، أو يا المخاطبة، إذا جاء بعدها نون التوكيد الثقيلة، وذلك في الفعل المقصور، نحو: لَتَسْعُونَ، وَلَتَسْعِينَ، بضم الواو، وكسر الياء.

ثانياً: وجوب التحريك، وذلك في غير حروف المد ويستثنى من ذلك موضعان:

أ- نون التوكيد الخفيفة إن وليها ساكن، نحو قول الشاعر:

لا تهين الفقير عليك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه

قال ابن مالك:

تعالى: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيَّ﴾ [يوسف: ٣١]، أو تقديراً، نحو: قالت اغزي إذ الأصل: اغزوي حذف الواو لالتقاء الساكنين بعد حذف حركتها.

القسم الرابع: وجوب الفتح وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: في تاء التأنيث إذا وليها ألف كقوله تعالى: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾

[فصلت: ١١].

الثاني: في نون من الجارة، إذا وليها ما فيه (ال)، نحو: من الله - من الكتاب.

الثالث: في أمر المضعف، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائبة، نحو:

رُدَّهَا - لم يرُدَّهَا. وأجاز الكوفيون فيه الأوجه الثلاثة. الضم، والفتح، والكسر.

القسم الخامس: ترجح الفتح على الكسر: وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿الْم

﴿١﴾ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢].

القسم السادس: استواء الفتح، والكسر: في مضموم العين من أمر

المضعف، ومضارعه المجزوم إذا لم يتصل به، ضمير غائب، أو غائبة، نحو:

رُدَّ - لم يرُدَّ. وقد يضم اتباعاً لحركة العين إن كانت مضمومة.

وفيما عدا ما ذكر فعلى القاعدة الأصلية: وهي أن الأصل في التقاء الساكنين

التحريك بالكسر، ما لم يكن أحدهما حرف مد.

ما يغتفر فيه التقاء الساكنين:

أ- إذا كان أول الساكنين حرف لين، وثانيهما مدغماً في مثله، وهما في كلمة

واحدة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة:٧]، وقوله: ﴿الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة:١].
 ب- ما قصد سرده من الكلمات سرد الأعداد، نحو: ميم- سين- قاف،
 ونحوها.

ج- في الوقف، نحو: زيد- بيت، وهناك مواضع أخرى هذه أهمها.

باب الفتح والإمالة

ويسمى الفتح: التفخيم والنصب، ويسمون الإمالة: الإضجاع أو البطح أو الكسر، وهي في اللغة مصدر أملت الشيء إلى غير الجهة التي هو فيها. وفي الاصطلاح تنقسم إلى قسمين:

كبرى: وهي أن تميل بالألف جهة الياء، وبالفتحة جهة الكسرة.

وصغرى: وتسمى بالتقليل، وهي بين الألف والياء، وبين الفتحة والكسرة، وتضبطان بالمشافهة.

الغرض من الإمالة: تناسب الأصوات، وتقاربها؛ لأن النطق بالياء، والكسرة انحدار وتسفل، وبالفتحة والألف تصعد واستعلاء، وبالإمالة يصير النطق من نمط واحد في التسفل والانحدار، وهكذا الدلالة على أصل، فإمالة هدى مثلاً تدل على أن أصلها ياء.

حكمها: الجواز إذا توفرت الشروط. وهي لغة بني أسد وبني تميم، وقيس، وعامة نجد، ولا يميل الحجازيون إلا قليلاً.

أسباب الإمالة:

أولاً: إمالة الفتحة نحو الكسرة ولها ثلاثة أسباب:

أ- أن يكون بعدها ألف مماله، نحو: كتاب، فإذا أملت الألف؛ لوجود

الكسر، أملت معه الفتحة بداهة.

ب- أن تكون الفتحة قبل الراء، بشروط:

١- أن تكون الراء مكسورة.

٢- أن لا يكون الحرف المفتوح قبل الراء ياء.

٣- أن لا يفصل بين الفتحة والراء إلا بحرف مكسور أو ساكن غير ياء.

٤- أن تكون الراء في آخر الكلمة غالباً، نحو: من الكبر- من عمرو.

ت- تمال الفتحة قبل تاء التأنيث المربوطة عند الوقف عليها فقط، بشرط أن

لا يكون قبلها ألف نحو: رحمة- نعمة- فاطمة، وبهذا قرأ الكسائي فخرج

نحو: الصلاة. قال ابن مالك:

والفتح قبل كسر راءٍ في طَرْفٍ أَمَلٌ كَلَّالَيْسِرٍ مِثْلُ تُكْفِ الكُلْفِ
كذا الَّذِي تليه هَا التَّأْنِيثِ فِي وَقِفْ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفِ

ثانياً: إمالة الألف نحو الياء ولها ثمانية أسباب:

١- أن تكون الألف متطرفة، وأصلها ياء، نحو: هدى- الفتى، أصل الأول

هدى هديت، والثاني فتى فتيان. قال الشاطبي:

وتشْيَةُ الأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفَتْ مَنْهَلًا

٢- أن تخلف الياء الألف في بعض التصاريف، نحو: مصطفى، أصله من

الصفوة، لكن الياء تخلف الألف في بعض التصاريف، تقول في التثنية:

مصطفىان. قال ابن مالك في السببين السابقين:

الألفُ المبدلُ منَ يََا في طَرْفٍ أَمِلَ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلْفَ

٣- أن تكون الألف عينا لفعل أجوف، بشرط أن يصير الفعل بعد إسناده

إلى تاء الضمير، إلى وزن (فَلْتُ) بكسر الفاء، نحو: باع- خاف.

قال ابن مالك:

وهكذا بدلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يَوُّلُ إِلَى فَلْتُ كَمَا ضِي خَفٌ وَدِنْ

٤- أن تقع الألف قبل ياء، نحو: ساير- تحايل.

٥- أن تقع الألف بعد الياء، سواء اتصلت بها، نحو: بيان، أو انفصلت

عنها بحرف واحد، نحو: شيبان، أو بحرفين أحدهما هاء- لحفته، نحو: بيتها.

قال ابن مالك:

كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلِ اغْتَفِرَ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ (هَآ) كَجَبَّهَا أَدِرُّ

٦- أن تقع الألف قبل كسرة، نحو: سالم.

٧- أن تقع الألف بعد كسرة منفصلة عنها بحرف، نحو: سلاح، أو

بحرفين أولهما ساكن، نحو: مسلخ أو أحدهما هاء، نحو يريد أن يُؤدِّبها، أو

بثلاثة أحرف الأول ساكن، وأحد الأخيرين هاء، نحو: دِرْهَمَاكَ.

قال ابن مالك:

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَايٍ

كسراً وفصلها كلاً فصل يُعَدُّ فِدْرَهَمَاكَ مِنْ يَمْلُهُ لَمْ يُصَدِّ

٨- إرادة التناسب، بأن يوجد سبب الإمالة في حرف، وليست في الحرف الآخر، وهما في نفس الكلمة نحو: عماداً. أو لمناسبة رءوس الآي في كلمتين، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢]، فتلاها لا إمالة فيها؛ لأن أصلها الواو، ولكنها أميلت لمناسبة ﴿جَلَّهَا﴾، ﴿يَغْشَاهَا﴾. قال ابن مالك:

وقد أمالوا التناسب بلا دَاعٍ سِوَاهُ كِعَمَادًا وَتَلَّا

* موانع الإمالة اثنان:

الأول: الرءاء بشروط:

١- أن تكون غير مكسورة.

٢- أن تكون متصلة بالألف بعدها، نحو: راشد، أو قبلها، نحو: هذا الجدار.

٣- أن لا يجاور الألف راء أخرى مكسورة، فإن جاورتها لم تمتنع، نحو:

﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِيَيْنَ﴾ [المطففين: ١٨]، وبها قرأ أبو عمرو، والكسائي، وقللها ورش.

الثاني: حروف الاستعلاء وهي مجموعة في قولك (خص ضغط قط) سواء

كانت متقدمة أو متأخرة، ويشترط في المتقدم منها:

١- ألا يكون مكسوراً، فخرج، نحو: طلاب - غلاب.

٢- أن يكون متصلاً بالألف، أو منفصلاً عنها بحرف، نحو: صالح -

ضامن - من الصباح.

٣- أن لا يكون ساكناً بعد كسرة، فخرج نحو: مصباح - إصلاح.

٤- أن لا يكون هناك راء مجاورة مكسورة فخرج نحو: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ

غَشَوَةٌ﴾ [البقرة:٧]، أمالها الكسائي، وحمزة، وقللها ورش.

ويشترط في المتأخر: الاتصال، أو الانفصال بحرف أو بحرفين، نحو:

ساخر - نافخ - مواثيق. قال ابن مالك:

وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا	مَنْ كَسَرَ أَوْ يَاءً وَكَذَا تَكْفُ رَا
إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ	أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بَحْرَيْنِ فُصِّلَ
كَذَا إِذَا قَدِمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ	أَوْ يَسْكُنْ أَثَرَ الْكَسْرِ كَالْمَطْوَعِ مِرًّا
وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُ	بِكَسْرِ رَا كَغَارِمَا لَا أَجْفُو

تنبيه: شرط الإمالة التي يكفها المانع، ألا يكون سببها كسرة مقدرة، ولا ألفاً

منقلبة عن ياء، نحو: خاف - طاب، أصلهما (خوف - طيب) الأول بواو مكسورة،

والثاني أصله ياء، فسبب الإمالة أقوى من المانع؛ لوجوده في الألف نفسها.

فائدة: سبب الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان مع الممال في كلمة؛ لأن عدم الإمالة

هو الأصل، فيصار إليه بأدنى شيء، فلا يمال نحو: لزيد مال؛ لوجود الألف في

كلمة، والكسرة في كلمة، بخلاف المانع، فيمنع ولو كان منفصلاً، فلا يمال

نحو: كتاب قاسم. قال ابن مالك:

وَلَا تُمَلُّ لَسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ	وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ
---------------------------------------	--

الإدغام

تعريفه لغة: الإدخال والمزج، ويقال له: الإدغام بشد الدال، وسكونها. اصطلاحاً: هو أن يلتقي حرف ساكن بحرف متحرك، بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً ترتفع اللسان وتنحط عند النطق بهما دفعة واحدة ويدخل في جميع الحروف ما عدا الألف.

والإدغام ثلاثة أقسام: واجب - جائز - ممتنع، وله ثلاث صور:
الأولى: أن يتحرك الأول ويسكن الثاني، فهذه الصورة يمتنع فيها الإدغام سواء أكان الحرفان في كلمة واحدة أم كلمتين، نحو: مررت - يسأل المؤمن - ويسمى الإدغام المطلق.

قال ابن مالك:

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لَكُونِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ أَقْتَرَنُ
نَحْوُ حَلَلْتِ مَا حَلَلْتَهُ

الثانية: أن يسكن الأول، ويتحرك الثاني، فهذه الصورة يجب فيها الإدغام، سواء كان الحرف في كلمة واحدة، أم في كلمتين، نحو: كبر أصله (كبر) - اضرب بعصاك. ويستثنى من ذلك إذا كان الأول منهما حرف مد فلا يدغم نحو: ﴿ءَامِنُوا وَعَمِلُوا﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿وَاللَّيْ يَيْسَنَ﴾ [الطلاق: ٤]، لفوات المد بالإدغام.

الثالثة: أن يتحرك الحرفان، ويكون الإدغام في هذه الحالة متردداً بين الوجود، والجواز، والامتناع، وذلك يتضح بالشروط التالية:

١- أن يكون الحرفان في كلمة واحدة، فيجب الإدغام، نحو: شدّ أصله (شدد). فإذا كانا في كلمتين، جاز الإدغام، نحو: ﴿جَعَلَ لَكَ﴾ [الفرقان: ١٠]، وبهذا قرأ السوسي عن أبي عمرو. فإن كان الحرف الذي قبلها ساكناً، غير لين امتنع الإدغام، نحو: شهر رمضان.

٢- ألا يكون الحرف الأول في صدر الكلمة، فيمتنع الإدغام في نحو: ددن- والددن اللعب- إلا أن يكون المثان أولهما تاء زائدة في فعل ماضٍ، فيجوز الإدغام، نحو: تتلمذ وأتلمذ، وعند الإدغام يحتاج المدغم إلى همزة وصل؛ للتوصل إلى النطق بالساكن.

٣- ألا يكون الحرف مدغماً في مثله، فيمتنع الإدغام في نحو: قرّر بشد الرء الأولى- وجسّس، بشد السين الأولى؛ لامتناع إدغام متماثلات.

٤- ألا يكون الإدغام في وزن ملحق بغيره، فيمتنع الإدغام في نحو: جلبب- اقعنسس؛ لفوات وزن الإلحاق.

٥- ألا يكون الحرفان في اسم على وزن، (فَعَلَ) بفتحتين، ولا (فُعِلَ) بضميتين، ولا (فَعَلَ) بكسر ففتح، ولا على (فُعِلَ) بضم ففتح، نحو: لَبَب- ذُلل- لِم- جُدّد. فيمتنع الإدغام في هذه الصور الأربع؛ لاختلال معنى الكلمة

إذا أدغمنا.

٦- ألا تكون حركة الحرف الثاني، حركة عارضة، فإذا كانت الحركة عارضة، جاز الإدغام ولا يجب نحو: اكفّف الشر وكفّ الشر.

٧- ألا يكون الحرفان يائين يجب تحريك ثانيهما، فيمتنع في المضارع المنصوب، والاسم المنصوب، نحو: لن يحييَ - رأيت محيياً. ويجوز الإدغام، وعدمه إن كان الفعل ماضياً، نحو: حيي وحيّ.

٨- ألا يكون الحرفان تائين في افتعل، فلا يجب الإدغام في هذه الحالة بل يجوز، نحو: اقتتل وقتل.

وفيما سبق من الشروط، يقول ابن مالك:

أولٌ مثْلَيْنِ مُحْرَكَيْنِ فِي	كَلِمَةٍ ادْغَمَ لَا كَمِثْلِ صُفْفِ
وَذُلِّلٍ وَكَلَّلٍ وَلَبَّبِ	وَلَا كَجَسَّسٍ وَلَا كَاخْصَصَ ابِي
وَلَا كَهَيْلَلٍ وَشَذَّ فِي أَلَلٍ	وَنَحْوِهِ فَكُ بِنَقْلِ فُقُبَلٍ
وَحِيَّ افْكُكُ وَاَدْغَمَ دُونَ حَذَّرَ	كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرَ

تنبيه: هناك مواضع يجوز فيها الإدغام، وذلك في الفعل المضارع المجزوم بالسكون، وفعل الأمر المبني على السكون، نحو: لم يمرّ ولم يمرر - مرّ وامرر. ومما يجب فيه الفك غير ما ذكر، في فعل التعجب، نحو: أشدده.

وفي هذا يقول ابن مالك:

جَزَمَ وشبّه الجزمِ تَحْيِيرُ قُفْيٍ وفي
وَفَكُّ أَفْعَلٍ في التعجبِ التُّزَمِ والتُّزَمَ الإدغامُ أيضاً في هَلُمَّ

تنبيه: إدغام المتقاربين، والمتجانسين اهتم به علماء القراءات أكثر فليراجع

هناك.

الوقف

تعريفه: هو قطع النطق عند آخر الكلمة، وضده الابتداء.

فائدته: تمام الغرض من الكلام، أو النظم في الشعر، أو السجع في النثر.

أقسامه ثلاثة: اختياري أي يقصده المتكلم.

اضطراري: عند انقطاع النفس.

اختباري: أي لامتحان الطالب هل يحسن الوقف، أم لا.

قواعد الوقف:

١- غير المنون، ويشمل الاسم المحلى بأل، والممنوع من الصرف، والمبني، والفعل، فيوقف عليه بالسكون، نحو: جاء الرجل - احتجبت زينب - كأنه هو - المسلم يصفح.

٢- الاسم المنون: إن كان منصوباً أبدلت تنوينه ألفاً، نحو: أنفقت درهماً -

رحمت مسكيناً، إلا في لغة ربيعة، فيجيزون حذف التنوين، ومنه قول شاعرهم:

أَلَا حَبَّذَا دَعُدُّ وَحَسَنَ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِلًا دَنْفٌ

وإن كان مرفوعاً، أو مجروراً، حذفت الحركة ووقف عليه بالسكون، نحو:

صلى مسلم - جاحد الصلاة كافر - سلمت على رجل. قال ابن مالك:

تَنْوِينًا اِثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلْفَا وَقَفًّا وَتَلَوَ غَيْرِ فَتْحٍ أَحْذِفَا

٣- الاسم المقصور، يوقف عليه بالألف مطلقاً، نحو: جاء فتى - رأيت

فتى - مررت بفتى - جاء الفتى ... الخ.

٤- الاسم المنقوص، إن كان منصوباً أثبتت ياءه، وأبدلت تنوينه ألفاً، نحو: رأيت قاضياً. وإن كان مرفوعاً أو مجروراً حذفت الياء، نحو: عدل قاض - نصحت لقاض. ويجوز إثباتها في لغة، ومنه قراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ [الرعد:٧]، وإن كان المنقوص محلياً بأل، فإن كان منصوباً ثبتت ياءه وجوباً، نحو: رأيت القاضي وإن كان مرفوعاً أو مجروراً، فالأصل ثبوتها، وقد تحذف كقوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٩]. قال ابن مالك:

وحذفُ يا المنقوصِ ذي التَّنوينِ ما لم يُنصَبْ أولى من ثبوتِ فاعلِها
وغيرُ ذي التَّنوينِ بالعكسِ ...

٥- هاء الضمير، إن كان الضمير عائداً على مفرد مذكر، وقف عليه بالهاء، نحو: علمته - له - به، وثبتت ضرورة كقوله:

ومَهْمِهِ مُغْبَرَةٌ أَرَجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ
وإن كان الضمير للمؤنثة، وقف عليه بالألف، نحو: علمتها - لها - بها.
قال ابن مالك:

واحذف لوقفٍ في سوى اضطرارٍ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ
٦- تاء التأنيث، ولها أحوال:

أ- إن كانت في الفعل، أو الحرف، وقف عليها بالتاء، نحو: العفيفة

احتجبت - ثمت - ربت.

ب- إن كانت في الاسم المفرد، وقبلها صحيح ساكن، وقف عليها بالتاء، نحو: أخت- بنت. فإن كان قبلها حركة، أو ساكن معتل، قلبت هاء، نحو: رضي الله عن عائشة- قد أقيمت الصلاة، وقد ورد في اللغة الوقف عليها بالتاء، نحو: شجرت- مسلمت- الصلات، ومنه قوله:

والله أنجأك بِكَفِّي مَسَلَمَتٌ من بعد ما وبعد ما وبعد مَتٌ
كادت قُلُوبُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ وكادت الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتٌ

ج- إن كانت في جمع المؤنث السالم، يوقف عليه بالتاء، نحو: احتجبت المسلمات- تبرجت الفاسقات. وقد ورد في اللغة الوقف عليها بالهاء ومنه قولهم: دفن البناه من المكرماه. قال ابن مالك:

في الوقفِ تَأْنِيثُ الْأَسْمِ هَا جُعِلَ إِنَّ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَوَصِلَ
وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهِيٍّ وَغَيْرِ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

٧- هاء السكت، ولها ثلاث حالات:

أولاً: وجوب الإتيان بها، وذلك إذا بقي الفعل على حرف واحد، نحو:

قَهْ- عَهْ. وفي ما الاستفهامية، إن جرت باسم، نحو: مُقْتَضَا مَهْ- مَجِيء مَهْ.

ثانياً: جواز الإتيان بها، وذلك إذا بقي الفعل على حرفين، أو أكثر، نحو: لم

يعه- لم يخشه. ودليل الجواز في ما بقي على حرفين، إجماع القراء على عدم

الإتيان بها في قوله تعالى عن مريم -عليها السلام-: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، وقوله: ﴿وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ﴾ [غافر: ٩]، والقراءة لا تخالف اللغة. ويجوز الإتيان بها في كل كلمة مبنية على حركة بناء لازماً^(١)، نحو: هو- هيه ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ﴾ [القارعة: ١٠]، وفي ياء المتكلم، نحو: غلاميه- كتابيه ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَلِيَّتَنِي لَمْ أُوتِ كِتَابِيَةَ﴾ [الحاقة: ٢٥]، وفي كيف وثم، يقال: كيفه- ثمه.

ثالثاً: ترجح^(٢) الإتيان بها، وذلك في ما الاستفهامية المجرورة بالحرف، نحو: له- عمه.

فائدة: يجب حذف ألف ما الاستفهامية، إذا جرت، إلا إن وليتها (ذا)، نحو: عماذا- بماذا. وفي ما مضى يقول ابن مالك:

وقف بها السكت على الفعل المعلّ	بحذف آخر كاعط من سأل
وليس حتماً في سوى ما كع أو	كيع مجزوماً فراع مارعوا
وما في الاستفهام إن جرت حذف	ألفها وأولها الهاء إن تقف

(١) خرج ما حركته حركة إعراب كزيد، أو تشبه حركة الإعراب من حيث التغير: كالفعل الماضي، وما كانت حركة بنائه غير لازمة: كاسم لا النافية للجنس، والمنادى المفرد، وقبل وبعد، وأخواتها، فلا يوقف على شيء من هذه بهاء السكت، إلا شذوذاً كقولهم في: من عل، من عله.

(٢) وإنما ترجح؛ لأنه أكثر استعمالاً، ولتكون الهاء عوضاً عن الألف المحذوفة، وبهذا قرأ البزي عن ابن كثير، وقرأ الباقون بالحذف تبعاً للرسم.

وليسَ حتماً في سوى ما انخفَضا باسمِ كقولك اقتضاءم اقتضى
ووصلُ ذي الهاء أجزُ بكلِّ ما حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

تنبيه: هناك تغيرات تحدث للحرف عند الوقف، في غير تاء التأنيث، منها الروم: وهو إخفاء الصوت بالحركة، والإشارة إليها، بصوت خفي ولو كانت فتحة، وخالف الفراء فمنعه في الفتحة، ووافق القراء. قال الشاطبي في الروم:

وَرَوْمُكَ إِسْمَاعُ الْمُحَرِّكِ وَقِفَاً بِصَوْتِ خَفِيِّ كُلِّ دَانٍ تَنَوَّلَا

ومنها الإشمام: وهو ضم الشفتين، والإشارة بهما إلى الحركة بدون صوت بعيد النطق بالحرف، ويختص بالمضموم، ولا يراه إلا المبصر، وفيه يقول الشاطبي في الحرز:

وَالِإِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بَعِيدَمَا يُسَكِّنُ لَأَصَوْتٍ هُنَاكَ فَيَصْحَلَا

ومنها التضعيف: وهو تشديد الحرف الأخير، وهو لغة سعديّة، ويشترط فيه، ألا يكون الموقوف عليه همزة، ولا حرف علة، ولا واقعاً إثر ساكن، نحو: هذا خالدّ - وهو يلعبّ. فخرج، نحو: سماء - القاضي - يدعو - يخشى - زيد.

ومنها النقل: وهو نقل حركة الموقوف عليه، إلى ما قبله، كقراءة بعضهم:

﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]، بكسر الباء الموحدة. ولهذا النقل شروط:

١ - أن يكون قبل الآخر، ساكناً، فخرج ما لو كان متحركاً، نحو: درهم.

٢ - ألا يتعذر ظهور الحركة، نحو: إحسان - يصد؛ لأن الألف، والمدغم لا

يقبلان الحركة.

٣- ألا يكون مستثلاً تحريكه، نحو: يقول - يبيع؛ لاستثقال الضمة إثر كسرة أو ضمة.

٤- ألا تكون الحركة فتحة عند البصريين، نحو: أكلت الخبز، وخالف الكوفيون فلا يرونه شرطاً، ومذهبهم أرجح.

٥- ألا يؤدي النقل إلى عدم النظير، نحو: هذا عَلِمٌ؛ لأنه لا يوجد في اللغة (فِعْل) بكسر فضم، والشرطان الأخيران مختصان بغير المهموز، فيجوز النقل في نحو قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَبَّاءَ﴾ [النمل: ٢٥]، وإن كانت الحركة فتحة، وفي نحو: هذا رِءٌ، وإن أدى إلى عدم النظير؛ لأنهم يغتفرون في الهمزة ما لا يغتفرون في غيرها. قال ابن مالك في هذه التغيرات:

وغيرها التأنيث من محرك	سكّنه أو قف رائم التحرك
أو أشم الضمة أو قف مضعفاً	مأليس همزاً أو عليلاً إن قفاً
محركاً وحركات أنقلأ	لساكن تحريكه لن يحظلاً
ونقل فتح من سوى المهموز لا	يراه بصري وكوف نقلاً
والنقل إن يعدم نظير ممتنع	وذلك في المهموز ليس يمتنع

أخطاء شائعة تعود في تصحيحها إلى علم الصرف

- ١- مَصَّ يَمْصُّ، وَشَمَّ يَشُمُّ، يضمون عين المضارع، والصواب فتحها.
- ٢- رَضَخَ رُضُوخًا، مصدره خطأ، والصواب رَضَخًا بسكون العين؛ لأنه من فعل المتعدي. بمعنى كسر، ومن الخطأ استخدامه بمعنى الخضوع، والإذعان.
- ٣- شوافع جمع شافعي، خطأ، والصواب: شافعيون أو شافعية، وأما شوافع فجمع شافع.
- ٤- دعاوي بكسر الواو خطأ، والصواب: بفتحها مع الألف المقصورة.
- ٥- نوايا جمع نية خطأ، والصواب: نيات كما في حديث عمر المشهور.
- ٦- ورود جمع وردة خطأ، والصواب: وردات.
- ٧- تهاني جمع تهنئة خطأ، والصواب: تهنئات.
- ٨- مبروك اسم مفعول لبارك خطأ، والصواب: مبارك ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا﴾ [مريم: ٣١].
- ٩- مباع خطأ، والصواب: مبيع، أو مبيوع على لغة بني تميم.
- ١٠- المعوذتين فتح الواو خطأ، والصواب: بكسر الواو؛ لأنها اسم فاعل.
- ١١- خطوبة خطأ، والصواب: خطبة بكسر الخاء، مصدر خطب بفتح العين، وهو سماعي.

- ١٢- فلان أعور من فلان خطأ، والصواب: فلان أشد عوراً من فلان.
- ١٣- المثل العليا خطأ، والصواب: المثل العليا؛ لوجوب المطابقة في أفعل التفضيل؛ لأنه محلي بأل.
- ١٤- مَرُوحة فتح الميم خطأ، والصواب: بالكسر؛ لأنه آلة لجلب الهواء، على وزن (مَفْعَلَة).
- ١٥- قتله شر قتلة فتح القاف، خطأ، والصواب بكسرها؛ لأنه اسم هيئة.
- ١٦- سيدي بكسر السين، وسكون الياء خطأ، والصواب بفتح السين مع شد الياء.
- ١٧- السُّوَّاح خطأ، والصواب: السُّيَّاح.
- ١٨- ملغي بياء مشددة خطأ، والصواب: ملغى بألف مقصورة؛ لأنه من ألغى.
- ١٩- كلوة بكسر الكاف خطأ، والصواب: بضمها مع الياء كلية. اهـ من كتاب تطهير اللغة.

هذا وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والحمد لله رب العالمين

المراجع

- الممتع في شرح التصريف لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة بيروت.
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الستراباذي. دار الكتب العلمية بيروت.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك. دار الكتب العلمية بيروت.
- شرح ابن عقيل. مكتبة دار التراث.
- ألفية ابن مالك.
- حاشية الصبان على الأشموني. دار الكتب العلمية بيروت.
- التصريح على التوضيح للأزهري. دار الكتب العلمية بيروت.
- التوضيح والتكميل على شرح ابن عقيل للنجار. توزيع أم القرى.
- شذا العرف للحملاوي دار القلم بيروت لبنان.
- تصريف الأفعال لفخر الدين قباوة.
- الإتحاف لابن غازي المكناسي. المكتبة العصرية بيروت.
- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك. وزارة التعليم العالي في المملكة.
- الوافية في نظم شافية ابن الحاجب للنيساري، دراسة وتحقيق أحمد حسن

العثمان. المكتبة المكية.

سر صناعة الإعراف لابن جني. دار القلم بيروت.

شرح التصريف للثمانيني. دار الرشد الرياض.

المذكر والمؤنث لابن الأنباري. تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة. مكتبة ابن

تيمية القاهرة.

الاشتقاق لابن دريد. مكتبة الخانجي بالقاهرة.

العلم الخفاق في علم الاشتقاق لصديق حسن خان. دار البصائر تحقيق نذير

محمد مكتبي دمشق - بيروت.

شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي. المكتبة العصرية

بيروت.

كتاب الكناش لصاحب حماه المؤيد الأيوبي. المكتبة العصرية بيروت.

شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي هجر

للطباعة.

ضياء السالك على أوضح المسالك للنجار. مكتبة ابن تيمية القاهرة.

مناهل الرجال ومراضع الأطفال للهري. دار الفكر جدة.

النحو الوافي لعباس حسن. دار المعارف القاهرة.

أبنية الإلحاق في الصحاح لمهدي آل ملحان القرني. مكتبة الرشد الرياض.

- المغني الجديد في علم الصرف لمحمد خير حلواني. دار الشرق العربي. بيروت.
- المغني في تصريف الأفعال لمحمد عبد الخالق عضيمة. دار الحديث.
- التطبيق الصرفي للدكتور عبده الراجحي. دار النهضة العربية. بيروت.
- الصرف الكافي لأيمن أمين عبد الغني. دار ابن خلدون.
- دروس في علم الصرف لإبراهيم الشمسان. دار الرشد القاهرة.
- عنوان الظرف في فن الصرف.
- حرز الأمانى ووجه التهاني للشاطبي. مكتبة دار الهدى. المدينة المنورة.
- غاية المقصود في المقصور والممدود لابن دريد شرح الأنباري تحقيق هلال ناجي. عالم الكتب.

خاتمة

وفي الختام فإني أحمد الله سبحانه على توفيقه، وإعانتته على إتمام هذه الرسالة المتواضعة في علم الصرف، والتي أسأل الله أن ينفع بها الدراسين فيها، وأن يجعلها كِبنةً متينةً في هذا البناء الشامخ، بناء اللغة العربي- لغة القرآن والسنة- كما أحب من إخواني القراء في هذا الكتاب إسداء النصيح إن وجدوا العيب والخطأ فإن الخطأ طبيعة البشر، والكمال لله سبحانه، وكما قيل:

وإن تجد عيباً فسد الخلا فجلّ من لا عيب فيه وعلا

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحابه

أجمعين

الفهرس

٣	تقديم فضيلة الشيخ / محمد بن عبد الله الإمام
٤	المقدمة
٨	تعريف الصرف
١١	الميزان الصرفي
١٥	الباب الأول الفعل
٢٧	كيفية تصريف الأفعال بعضها من بعض
٢٩	الصحيح والمعتل
٣١	اتصال الضمائر بالفعل
٣٦	اتصال الفعل بنون التوكيد
٤٠	الباب الثاني الاسم: وفيه عدة تقاسيم
٤١	جدول الأوزان الثلاثية والرباعية والخماسية
٤٣	الجامد والمشتق
٤٤	المصدر
٥٠	المصدر الميمي
٥١	اسم المصدر
٥٢	المصدر الصناعي
٥٣	اسم الفاعل
٥٥	صيغ المبالغة
٥٦	اسم المفعول
٥٧	الصفة المشبهة

- ٥٩.....اسما الزمان والمكان، الميمين.
- ٦١.....اسم الآلة.
- ٦٢.....أفعل الزيادة.
- ٦٥.....التعجب.
- ٦٦.....المذكر والمؤنث.
- ٦٨.....الصحيح والمنقوص والمقصور والممدود.
- ٧١.....المفرد والمثنى والجمع.
- ٧٦.....جمع التكسير.
- ٧٩.....أوزان جموع الكثرة.
- ٨٦.....صيغ منتهى الجموع.
- ٩٠.....اسم الجنس.
- ٩١.....التصغير.
- ٩٨.....تصغير الترخيم.
- ٩٩.....النسب.
- ١١٠.....فصل في أحرف الزيادة ومواضعها.
- ١١٤.....الباب الثالث قواعد في الإعلال والإبدال.
- ١١٥.....القاعدة الأولى: قلب الواو والياء همزة.
- ١١٧.....القاعدة الثانية: قلب الهمزة واواً أو ياءً.
- ١١٩.....فصل فيه تتمه لاجتماع الهمزتين، ويتلخص فيما يلي:
- ١٢١.....فصل في همزة الوصل.
- ١٢٣.....فصل الإعلال في حروف العلة بعضها من بعض.

١٢٦	القاعدة الثانية: قلب الألف ياءً
١٢٧	القاعدة الثالثة: قلب الألف واواً
١٢٨	القاعدة الرابعة: قلب الياء واواً
١٢٩	القاعدة الخامسة: قلب الواو ياءً
١٣١	فصل إبدال الواو والياء تاءً
١٣٢	إبدال تاء الافتعال طاء
١٣٣	إبدال تاء الافتعال دالاً
١٣٤	إبدال الميم من النون
١٣٥	الإعلال بالنقل
١٣٧	الإعلال بالحذف
١٣٩	التقاء الساكنين
١٤٣	باب الفتح والإمالة
١٤٨	الإدغام
١٥٢	الوقف
١٥٨	أخطاء شائعة تعود في تصحيحها إلى علم الصرف
١٦٠	المراجع
١٦٣	خاتمة
١٦٤	الفهرس